تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/45/22)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الامم المتحدة

وقد قُدم هذا التقرير أيضا إلى مجلس الامن تحت الرمز S/21953 .

ISSN 0255-1896

[الاصـــــل : بالانكليزيـــــة]
[٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١]

المحتويات

	الفقرات	المفحة
كتاب الإحالة		و
الجزء الأول		
التقرير السنوي للجنة الخاصة	١ -٣٧٤	١
اولا - مقدمة	١ -٧	٢
ثانيا - الحالة في جنوب افريقيا	٨ -١٣١	٤
الف - الاحوال السياسية العامة	٨ -٢٠	٤
باء - التطورات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩	٢١ -٨٧	٧
١ - المقاومة الداخلية والتوجه الحكومي الجديد	٢١ -٢٨	٧
٢ - الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنـــوب الافريقي	٢٩ -٣٠	١٠
٣ - مناخ المفاوضات	٣١ -٥٨	١١
٤ - العقبات التي تعترض حرية النشاط السياسي	٥٩ -٨٧	٢١
جيم - الحالة الحاضرة	٨٨ -٩٦	٣٢
دال - الهياكل المؤسسية للفصل العنصري	٩٧ -١٤٠	٣٥
١ - الارض	١٠٥-١١٣	٣٨
٢ - الإسكان	١١٣-١١٨	٤٠
٣ - التعليم	١١٩-١٢٦	٤٢
٤ - الصحة	١٢٧-١٣٠	٤٥
٥ - ظروف البطالة والعمل	١٣١-١٤٠	٤٧
هاء - الحالة الاقتصادية	١٤١-١٥٥	٥٢
١ - نظرة عامة	١٤١-١٤٤	٥٢
٢ - الاداء الاقتصادي	١٤٥-١٥٥	٥٣
ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا	١٥٦-٢١٦	٥٦
الف - العلاقات الاقتصادية	١٥٦-١٥٨	٥٦
١ - التجارة والنقل	١٥٩-١٧١	٥٧
٢ - القروض والائتمانات	١٧٢-١٨١	٦٣
٣ - سحب الاستثمارات ، والاستثمار الاجنبي في جنـوب افريقيا	١٨٣-١٩١	٦٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - تقييم أثر الجزاءات على اقتصاد جنوب افريقيا	١٩٣-١٩٥	٧١
جيم - العلاقات العسكرية	١٩٦-٢١٠	٧٣
دال - آثار زعزعة الاستقرار	٢١١-٢١٦	٧٧
رابعا - الإجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري	٢١٧-٢٧٩	٨١
ألف - لمحة عامة	٢١٧-٢١٨	٨١
باء - برنامج عمل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري	٢١٩-٢٢٤	٨١
جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة	٢٢٥-٢٣٦	٨٣
دال - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية	٢٣٧-٢٣٦	٨٤
هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى	٢٣٧-٢٥٢	٨٨
واو - الجزاءات الشعبية	٢٥٣-٢٥٥	٩٣
زاي - المقاطعة الثقافية	٢٥٦-٢٦٨	٩٥
حاء - المقاطعة الرياضية	٢٦٩-٢٧٩	٩٩
خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة	٢٨٠-٣٥٥	١٠٤
ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"	٢٨١-٢٩٢	١٠٤
١ - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين	٢٨١-٢٨٤	١٠٤
٢ - دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي	٢٨٥-٢٨٨	١٠٥
٣ - الدورة الرابعة والاربعون المستأنفة للجمعية العامة	٢٨٩-٢٩٢	١٠٦
باء - أنشطة اللجنة الخاصة لدعم مقاومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا	٢٩٣-٣٠٩	١٠٧
١ - الإجراءات المتصلة بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا	٢٩٤-٢٩٩	١٠٨
٢ - البعثة التي قام بها إلى جنوب افريقيا وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة	٣٠٠-٣٠١	١١٠
٣ - الاجتماعات والمشاورات الخاصة مع مناهضي الفصل العنصري	٣٠٢-٣٠٩	١١١
جيم - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة فيما يتصل بمراعاة قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري	٣١٠-٣٣٨	١١٤
١ - الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالإجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري	٣١١-٣١٢	١١٤

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢ - العلاقات السياسة والدبلوماسية	٣١٣-٣١٨	١١٥
٣ - التعاون العسكري والنووي	٣١٩-٣٢٤	١١٨
٤ - التعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون	٣٢٥-٣٣١	١٢١
٥ - الاتصالات الرياضية	٣٣٢-٣٣٥	١٢٤
٦ - الاتصالات الثقافية وغيرها من الاتصالات	٣٣٦-٣٣٨	١٢٥
دال - الإجراءات الاخرى الرامية إلى عزل دولة الفصل العنصري في جنوب افريقيا	٣٣٩-٣٤٥	١٢٦
١ - المشاورات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري	٣٣٩-٣٤٠	١٢٦
٢ - دعم أنشطة مناهضة الفصل العنصري ، والاشتراك في الاجتماعات والانشطة الاخرى	٣٤١-٣٤٧	١٢٧
هاء - بعثات رئيس اللجنة الخاصة	٣٤٨-٣٥٢	١٢٩
واو - التعاون مع الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة وغيرها من المنظمات	٣٥٣-٣٥٥	١٣٠
سادسا - النتائج والتوصيات	٣٥٦-٣٧٤	١٣١

المرفقات

الاول - تكوين الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة		١٥٦
الثاني - مقتطفات مختارة من بيانات أصدرتها اللجنة الخاصة		١٥٨
الثالث - قائمة بالوثائق التي أصدرتها اللجنة الخاصة		١٦٩

الجزء الثاني

تقرير عن التطورات الاخيرة المتصلة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا	١ - ٣٨	١٧١
اولا - مقدمة	١ - ٧	١٧٢
ثانيا - التعاون العسكري والنووي	٨ - ٢٢	١٧٤
ثالثا - التعاون الاقتصادي	٢٣ - ٢٥	١٧٧
رابعا - النتائج والتوصيات	٢٦ - ٣٨	١٧٨

كتاب الإحالة

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

سيدي ،

يشرفني أن أرسل إليكم ، طي هذا ، تقريري اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - التقرير السنوي والتقرير المتعلق بالتطورات الاخيرة المتصلة بالعلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا - اللذين اعتمدتهما اللجنة الخاصة بالإجماع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ويُقدم هذان التقريران إلى الجمعية العامة ومجلس الامن وفقا للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٠ والقرارات ٣٧/٤٤ ألف إلى لام المؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

وتفضلوا ، سيدي ، بقبول أسمى آيات الاحترام .

(توقيع) جاي براتاب رانا
رئيس اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة

سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الجزء الأول

التقرير السنوي للجنة الخاصة

أولا - مقدمة

١ - تتألف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، من الدول الأعضاء الـ ١٩ التالية :

اندونيسيا	غانا
بيرو	غينيا
ترينيداد وتوباغو	الفلبين
الجزائر	ماليزيا
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	نيبال
الجمهورية الديمقراطية الالمانية[(١)]	نيجيريا
الجمهورية العربية السورية	هايتي
زمبابوي	الهند
السودان	هنغاريا
الصومال	

٢ - وفي الجلسة ٦٥٣ ، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، انتخبت اللجنة الخاصة بالإجماع البروفسور أ. غاميري (نيجيريا) رئيسا لها ، وأعادت انتخاب السيد غينادي أ. أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد جاي براتاب رانا (نيبال) والسيد غلوديس سان - فار (هايتي) نوابا للرئيس ، والسيد فيرندرا غوبتا (الهند) مقررا .

٣ - وعقب مغادرة الممثل الدائم لهايتي نيويورك أصبح أحد مقاعد نواب الرئيس شاغرا . وفي الجلسة ٦٣٩ ، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، انتخبت اللجنة الخاصة الدكتور مارجوري ر. شورب (ترينيداد وتوباغو) نائبا لرئيسها .

٤ - وقررت اللجنة الخاصة ، بعد مشاورات أجرتها ، إعادة تشكيل أجهزتها الفرعية . وفي الجلسة ٦٣٩ المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قررت اللجنة الخاصة إنشاء لجنة فرعية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ولجنة فرعية معنية بالتطورات في جنوب افريقيا . أما أعمال اللجان الفرعية وأفرقة العمل السابقة فقد صُنّفت في إطار التشكيل الجديد . وإلى أن تجري اللجنة الخاصة

انتخابات جديدة لأجهزتها الفرعية ، سيرأس ممثلا غانا وزمبابوي على التوالي اللجنتين الفرعيتين المشار إليهما . (وللاطلاع على أسماء أعضاء الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة ، انظر المرفق الأول لهذا التقرير) .

٥ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، انتخبت لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا) رئيسا لها . وأعيد انتخابه رئيسا للجنة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٦ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، انتخبت الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، البروفسور إبراهيم أ. غامبري (نيجيريا) رئيسا . وتم انتخاب السيد غينادي أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) نائبا للرئيس .

٧ - ويستعرض هذا التقرير للجنة الخاصة الحالة السياسية في جنوب افريقيا ، والظروف الاقتصادية ، وعلاقات جنوب افريقيا مع العالم الخارجي ، وكذلك الاستجابة الدولية المناهضة للفصل العنصري ، وأنشطة اللجنة الخاصة . ويشمل التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ إلى منتصف تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

ثانيا - الحالة في جنوب افريقيا

ألف - الاحوال السياسية العامة

٨ - دخلت جنوب افريقيا عملية تغيير ربما تؤدي إلى إنهاء الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . وكان لمقاومة أغلبية شعبها والضغط الدولي دور فعال في إقناع قيادة الحزب الوطني بالتحرك صوب القضاء على نظام الفصل العنصري والتفاوض بشأن دستور جديد . وقد أسهم عدد من التطورات الإيجابية ، لا سيما رفع الحظر عن منظمات المعارضة السياسية وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ومن بينهم زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب افريقيا ، نلسون مانديلا ، والمحادثات بين المؤتمر الوطني الافريقي ونظام بريتوريا الحاكم ، في إزالة بعض العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات .

٩ - وعلى الرغم من أن الرئيس فريدريك ويليم دي كليرك قد استحدث بعض التدابير الهامة في الاتجاه السليم ، فإن التغييرات التي حدثت أبعد من أن تكون جوهرية . فمعظم دعائم الفصل العنصري باقية ، ولا يكاد يوجد نشاط سياسي حر ، ولم تبدأ بعد المفاوضات بشأن دستور جديد . وعلى الرغم من أن النظام الحاكم قد رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وغيرها من التنظيمات السياسية وأنهى حالة الطوارئ ، فإنه فشل في أن ينفذ تنفيذا كاملا جميع الشروط اللازمة لتهيئة مناخ يؤدي إلى إجراء مفاوضات على النحو الوارد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ ، المرفق) . والواقع ، وكما لاحظ الامين العام في تقريره المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ "بينما يتضح أنه بدأ السير في عملية هامة [في جنوب افريقيا] ، يعتقد الكثيرون أنه ينبغي للحكومة أن تنفذ جميع التدابير بحذافيرها لكي تهيئ الجو المناسب"(٣) .

١٠ - وموجة العنف ، لا سيما تلك التي تحدثها مجموعات ترتبط بهياكل الفصل العنصري وبقوات الامن واليمين المتطرف ، هي مسألة تبعث على القلق البالغ ، وتهدد بتأخير عملية التغيير الهشة بل وتحويل مسارها . وقد حدد المجتمع الدولي مناخ السلم الذي يمكن أن يتحقق فيه النشاط السياسي الحر كشرط لازم لأية تسوية للنزاع عن طريق التفاوض . ويشكل العنف السائد عاملا قويا في منع المنظمات المحظورة في الماضي من إعادة بناء هياكلها بصورة فعالة ، ويعوق تطوير أي حوار ديمقراطي بشأن المفاوضات والدستور المقبل . ولهذا العنف أبعاد سياسية واجتماعية - اقتصادية . كما أن

الاحوال الاجتماعية والمادية الكامنة هي التي ترسخ العوامل السياسية المؤدية إلى العنف وتساعد على إدامتها . وقد يخدم العنف مصالح النظام الحاكم في نهاية المطاف . وطالما ظلت التنظيمات السياسية غير قادرة على إعادة بناء هياكلها بصورة فعالة ، فإن النظام الحاكم قد يحصل على ميزة قد تتيح له في نهاية المطاف أن يحدد خطوات المفاوضات بل وأن يضع شروط تنفيذ الدستور ذاته .

١١ - وقد شكلت سلسلة من التطورات داخل جنوب افريقيا وخارجها الوضع السياسي الراهن . وساهم انتخاب الرئيس ف. و. دي كليرك في إدراك قيادة الحزب الوطني أن نظام الفصل العنصري أصبح عاجزا وأنه يقود البلد الى مزيد من التدني . وأصبح الفصل العنصري غير عملي فعليا نتيجة الضغط الواقع على النظام بفعل المقاومة الداخلية المستمرة الموحدة والجزاءات وسياسات المقاطعة التي يفرضها المجتمع الدولي .

١٢ - إن تصاعد المقاومة الشعبية ضد الفصل العنصري التي نظمتها القوى المناهضة للفصل العنصري في عام ١٩٨٩ ، تمثل تحولا حاسما في الميزان السياسي لصالح الذين يسعون الى إيجاد حل ديمقراطي لمشاكل البلد . وقد اشتعلت حملة عصيان قوانين الفصل العنصري على صعيد البلد الى مستويات لا يمكن معها إخمادها إلا عن طريق تكثيف مستويات القمع الجماعي . وبالتوازي مع المقاومة المستمرة ، تتدهور حالة البلد الاقتصادية نتيجة للجزاءات . وقد أدى الضغط المالي الذي نجم ، بصفة خاصة ، عن التدابير التقييدية التي تفرضها الحكومات من جهة والقرارات المتعلقة بالاعمال التجارية من جهة أخرى ، الى حرمان جنوب افريقيا من رأس المال اللازم لمواصلة نمو اقتصادها القائم على الفصل العنصري وكفالة استمرار جهاز أمن قوي .

١٣ - ولقد اتخذت التدابير التي أعلن عنها الرئيس ف. و. دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ في ظل خلفية من العصيان السياسي والتدهور الاقتصادي المتزايد . وفي الوقت نفسه فإن ثمة تطورات هامة في المجتمع الدولي قد عززت التحولات في ميزان القوى السياسية في جنوب افريقيا . فالتخفيف المطّرد في حدة التوترات في العلاقات الدولية يشجع على تسوية المنازعات الاقليمية عن طريق المفاوضات . وحصول ناميبيا على الاستقلال في آذار/مارس ١٩٩٠ دليل على هذا الاتجاه في الشؤون العالمية ، شأنه شأن عملية المفاوضات الجارية بشأن المنازعات في موزامبيق وأنغولا .

١٤ - وفي توقيت مناسب تماما ، قدمت الامم المتحدة اسهاما حاسما في عملية إنهاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ففي دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة ، التي عقدت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تمت الموافقة بالاجماع على الاعلان

المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ ، المرفق) . وكانت تلك هي المرة الاولى التي يعتمد فيها نص موضوعي بشأن الحالة في جنوب افريقيا من جانب جميع أعضاء الامم المتحدة بالإجماع . وكانت هذه هي المرة الاولى التي حدد فيها إعلان الامم المتحدة ، الذي يستند الى حد كبير الى إعلان هراري (انظر A/44/697 ، المرفق) ، خطوات متفق عليها دوليا لتهيئة مناخ للتفاوض وأرسى مبادئ أساسية لقيام جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية . وحدد إعلان الامم المتحدة أيضا برنامج عمل للمجتمع الدولي يسلم بضرورة مواصلة الضغط على النظام الحاكم لإنهاء الفصل العنصري وبدء المفاوضات من أجل دستور جديد .

١٥ - وكان اصرار المؤتمر الوطني الافريقي على إيجاد حل متفاوض بشأنه للنزاع وإعلان السلطات التزامها بهذا الهدف ، عاملين هامين في المضي قدما في هذه العملية على الرغم من الصعوبات الحالية . وشكل محضرا اجتماعي غروت شور وبريتوريا تحولا هاما في الحالة في جنوب افريقيا ، لا سيما في ضوء قرار المؤتمر الوطني الافريقي بالتوقف مؤقتا عن الكفاح المسلح والذي يمثل تحولا بارزا . أما الاتفاق المتعلق باطلاق سراح السجناء السياسيين مستقبلا وعودة المنفيين السياسيين وكذلك إعادة النظر في تشريعات الامن القائمة فإنه يمهد السبيل لإحراز مزيد من التقدم نحو المفاوضات . وعلى الرغم من أن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيره من المنظمات لم تشترك بعد في المحادثات الجارية فمن المعتقد أن اشتراكها لازم لضمان نجاح عملية التفاوض .

١٦ - وأدى رفع الحظر على الاحزاب والحركات السياسية الى درجة من التعبئة لم يسبق لها مثيل في تاريخ جنوب افريقيا ، على الرغم من استمرار القيود . وتسعى حركات التحرير الوطنية ، الى جانب حلفائها ، وهم اتحادات النقابات ومنظمات الشباب والطلبة والجماعات النسائية والهيئات الدينية والرياضية وغيرها ، الى إعادة بناء هياكلها التنظيمية وتمهيد السبيل لاجراء حوار ديمقراطي بشأن دستور جديد لجنوب افريقيا . والعملية محفوفة بالمصاعب بالنظر الى تركة العنف التي خلفها الفصل العنصري والتي حالت لوقت طويل دون حرية التجمع وحرية التعبير .

١٧ - وعلى الرغم من أن التطورات المذكورة أعلاه مشجعة في مجملها ، فإن واقع الفصل العنصري بالنسبة للاغلبية السوداء لم يتغير كثيرا . وباستثناء قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ ، مازالت الدعائم المؤسسية للفصل

العنصري باقية ، وأسفرت عن ارتفاع معدل البطالة وأزمة الاسكان والتعليم ونزع ملكية الاراضي . وكما يلاحظ الامين العام في تقريره فإن "بعض البيانات الواردة في التقرير تقدم صورة حية للمظالم الاجتماعية الجسيمة التي ينزلها الفصل العنصري بالسكان السود . وسوف يؤيد الامين العام بكل قوة أية تدابير تستهدف معالجة أوجه الاختلال الاجتماعي والاقتصادي ... ومثل هذه التدابير ستقطع شوطا بعيدا نحو معالجة المظالم الصارخة معالجة فعالة ..."(٣) .

١٨ - وعلى الرغم من أن التدابير التي أعلن عنها نظام الحكم مؤخرا مشجعة ، فإن القضية الاساسية المثارة تبقى دون تغيير : هل ستتحول جنوب افريقيا الى دولة غير عنصرية وموحدة وديمقراطية أم سيتم ترسيخ هيمنة الاقلية البيضاء الحالية في أشكال جيدة ومأكرة ؟ ولقد أصبح موضوع المفاوضات الآن موقعا أساسيا من مواقع الكفاح وأداة رئيسية له .

١٩ - وتظهر التطورات الحاصلة في الفترة الاخيرة أن المجتمع الدولي يحتاج الى مواصلة الضغط على نظام بريتوريا للاسراع بخطى العملية الرامية الى التفاوض بشأن نظام دستوري جديد لجنوب افريقيا . وقد احتفظ المجتمع الدولي ، مع استثناءات قليلة جدا ، بتوافق في الآراء حول ضرورة مواصلة التدابير القائمة بشأن جنوب افريقيا الى أن تصبح عملية التغير عميقة ولا يمكن الرجوع عنها . وقد أكد هذا من جديد القرار الصادر بتوافق الآراء بشأن الفصل العنصري (قرار الجمعية العامة ٣٤٤/٤٤) الذي اتخذته الجمعية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٢٠ - وعلى نفس المنوال ، فإن الاحداث في منطقة الجنوب الافريقي تبين أنه من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي جهوده لدعم المفاوضات الجارية في أنغولا وموزامبيق وأن يساعد على إعادة بناء اقتصاداتها التي خربتها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ارتكبتها بريتوريا ضدهما .

باء - التطورات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

١ - المقاومة الداخلية والتوجه الحكومي الجديد

٢١ - استمر تعبئة القوى المعارضة لسياسات التمييز العنصري لبريتوريا طوال عام ١٩٨٩ . أما حملة العصيان التي شنتها الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، وهدفها تحدي استمرار ما يفرض على التنظيمات السياسية والافراد والتمييز العنصري من أشكال الحظر

والقيود التي تحددها قوانين الفصل العنصري فقد بلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في أسبوع الاحتجاجات ضد الانتخابات التي اقتصرت على البيض لعضوية البرلمان ذي المجالس الثلاثة القائم على الفصل العنصري . وأجريت انتخابات ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في جو مفعم بالتوتر والعنف البالغين حيث اشترك ملايين العمال في إضراب مدته يومان مما أرغم العديد من المؤسسات التجارية على إغلاق أبوابها في المراكز الحضرية الكبيرة في هذا البلد . ووفقا لما ذكرته لجنة جنوب افريقيا لحقوق الانسان فقد قتل ٢٣ شخصا على الأقل نتيجة لإجراءات الشرطة(٤) . واستمرت حملة العصيان في الشهور التالية ، متحدية كل جانب من جوانب الفصل العنصري في "الأوطان" أو البانتوستانات ، فضلا عن المناطق الحضرية . وأدى تكوين حركة الوحدويين الافريقيين في مؤتمر وطني عقد في سويتو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى زيادة تعبئة القوى المعارضة للنظام العنصري القائم على الفصل العنصري . وفي مؤتمر وطني عقد في بلومفونتين ، في آذار/مارس ١٩٩٠ ، أصبحت حركة الوحدويين الافريقيين مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . والواقع أن التنظيمات المناهضة للفصل العنصري "فكت الحظر" عن نفسها من خلال إجراءاتها .

٢٢ - واقترن هذا العصيان بمبادرات تنادي بالقضاء على الفصل العنصري من خلال المفاوضات . وفي وقت مبكر من عام ١٩٨٩ ، بدأ المؤتمر الوطني الافريقي عملية مشاورات واسعة النطاق مع المعارضة المناهضة للفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها فيما يتعلق بالمستقبل السياسي - الاقتصادي لذلك البلد . وكأساس للمناقشات ، استخدم المؤتمر الوطني الافريقي المبادئ التوجيهية الدستورية لعام ١٩٨٧ ، التي تحدد اجمالا آراءه عن جنوب افريقيا كمجتمع ديمقراطي موحد غير عنصري . وفي منتصف عام ١٩٨٩ ، سلم المؤتمر الوطني الافريقي بوجود "مجموعة من الظروف" الملائمة لإنهاء الفصل العنصري عن طريق مفاوضات سلمية ، واقترح عملية تشمل "وقفا متبادلا لإطلاق النار" وتشكيل حكومة مؤقتة للإشراف على الانتقال إلى نظام سياسي غير عنصري وإجراء مفاوضات بشأن دستور جديد . وأيدت منظمة الوحدة الافريقية ، وهي تعكس إلى حد كبير آراء المؤتمر الوطني الافريقي ، مبدأ إجراء المفاوضات بين بريتوريا وحركات التحرير وذلك عندما اعتمدت اللجنة المخصصة لرؤساء دول الجنوب الافريقي ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، الإعلان المتعلق بمسألة جنوب افريقيا الصادر في هراري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ (انظر A/44/697 ، المرفق) . وقدم إعلان هراري (كما أصبح يعرف لاحقا) مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ، وحدد المبادئ التي ينبغي أن تكون أساسا لدستور جديد ، وعلى وجه الخصوص ضرورة أن تكون جنوب افريقيا مجتمعا موحدا وديمقراطيا وغير عنصري . وأيدت حركة بلدان عدم الانحياز هذا الاعلان . وأعربت بلدان

الكومنولث ، في اجتماعها المعقود في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، عن تأييدها بشدة لطريق التسوية السلمية المتفاوض عليها الوارد في هذا الاعلان .

٢٣ - وفي المؤتمر المعني بمستقبل ديمقراطي المعقود في جنوب افريقيا في ٩ و ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ناقش أكثر من ٦٠٠ ٤ مندوب يمثلون ما يربو على ١٠٠ ٢ منظمة ، برنامجا لتكثيف الكفاح ضد الفصل العنصري وتحقيق مزيد من الوحدة لهذا الكفاح(٥) . وقرر المؤتمر اعتماد إعلان هراري والدعوة إلى إنشاء جمعية تأسيسية على اساس غير عنصري تمثل شعب جنوب افريقيا بأجمعه ، من أجل وضع دستور جديد . واعتمد المؤتمر أيضا عددا من القرارات التي تراوحت بين مسألة المفاوضات ومسائل التعليم والصحة والعمل والبيئة .

٢٤ - وفي الوقت نفسه ، أصبحت إعادة التحالف السياسي التي بدأت في أوائل الثمانينات داخل الحزب الوطني أكثر بروزا خلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٨٩ بعد سقوط الرئيس ب. و. بوتا . كما أن إخفاق العسكريين في كبح المقاومة الداخلية ، مقترنا بالازمة الاقتصادية الجارية وآثار الجزاءات ، قد شجع الحزب الوطني على البحث عن حل سياسي للمأزق . وبعد سلسلة من المشاجرات داخل الحزب أدت إلى استقالة الرئيس ب. و. بوتا في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تم انتخاب فردريك ويليم دي كليرك زعيما للحزب الوطني ثم رئيسا للدولة .

٢٥ - وفي انتخابات ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، حصل الحزب الوطني على أغلبية أقل . فمن بين المقاعد البالغ عددها ١٦٥ مقعدا ، حصل الحزب الوطني على ٩٣ مقعدا في عام ١٩٨٩ مقابل ١٢٣ مقعدا في انتخابات عام ١٩٨٧ ؛ وزاد الحزب المحافظ مقاعده إلى ٣٩ مقعدا في عام ١٩٨٩ ، من ٣٢ مقعدا في عام ١٩٨٧ . وحصل الحزب الديمقراطي الذي تكون حديثا (وتشكل من اندماج الحزب الاتحادي التقدمي والحركة التقدمية الجديدة) على ٣٣ مقعدا . وفسرت الحكومة نتيجة الانتخابات بانها "ولاية واضحة لسياسة الحزب الوطني القائمة على الإصلاح النظامي" ، وتحرك الرئيس دي كليرك لتقليص نفوذ الجيش في شؤون البلد وتدعيم قاعدته السياسية داخل الحزب .

٢٦ - وأدى تقلد ف. و. دي كليرك رئاسة الجمهورية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ خطة الاصلاح المتوخاة من قبل في عام ١٩٨٩ من جانب جماعة برويدربوند ، التي تمثل المحور الايدولوجي لحركة الافريكان الوطنية . وتتوخى الخطة وضع ترتيبات سياسية جديدة لصالح جميع سكان جنوب افريقيا مع حماية حقوق المجموعات . وتحدث الرئيس دي

كليرك ، وهو يسرد برنامجه من أجل التغيير ، عن "تضييق فجوة الريبة والشك والخوف بين سكان جنوب افريقيا ، وبدء "إندابا" (أي محفل التفاوض) واستحداث دستور جديد يتيح للافراد المشاركة دونما سيطرة جماعة على أخرى" .

٣٧ - وخلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٨٩ اضطلع الرئيس دي كليرك بعدد من التدابير التحررية كالسماح بالمظاهرات الجماهيرية وإطلاق سراح العديد من المسجونين لمدد طويلة وتخفيض مدة الخدمة الوطنية من سنتين إلى سنة واحدة وإلغاء نظام الامن الوطني الذي يسيطر عليه الجيش . وتم استبدال نظام إدارة الامن الوطني ، وهو شبكة من اللجان المشتركة للإدارة على نطاق البلد ، بآلية التنسيق الوطنية الخاضعة للرقابة المدنية . وتم التأكيد على دور آلية التنسيق الوطنية في رفاه السكان والتقليل من التأكيد على دورها الامني ؛ بيد أن مجلس أمن الدولة لا يزال يمثل أهم عناصر آلية التنسيق الوطنية .

٣٨ - وشدد الرئيس دي كليرك أيضا في ذلك الوقت على الموقف السياسي للحزب الوطني والذي مفاده أنه ينبغي تقاسم السلطة في جنوب افريقيا على أساس المجموعات المعروفة عنصريا وليس على أساس مبدأ حكم الاغلبية . ومع ذلك ، فقد أعلن أنه يجري النظر في سلسلة من التدابير لتحسين المناخ اللازم لإجراء مفاوضات دستورية . وقام الرئيس دي كليرك والعديد من أعضاء مجلس الوزراء ، قبيل نهاية السنة ، بعقد مشاورات بشأن المستقبل السياسي للبلد مع زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نلسون مانديلا الذي كان سجينا في ذلك الوقت .

٣ - الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

٣٩ - أعطى المجتمع الدولي ، من خلال إجراءاته في الامم المتحدة ، هذه التطورات قوة دفع كبيرة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ففي الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ المرفق) . وسلم هذا الإعلان التاريخي "بأن هناك مجموعة متضافرة من الظروف يمكن أن تتيح إمكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام جنوب افريقيا في الدخول في مفاوضات حقيقية وجدية" . وبعد أن أعرب الإعلان ، عن الرأي الذي مفاده أن النظام الدستوري

الجديد الذي يحدده شعب جنوب افريقيا ينبغي أن يستند إلى ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان وعدد من المبادئ الاساسية المحددة ، قدم قائمة بعدد من الخطوات التي يجب أن يتخذها النظام الحاكم من أجل تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات . وبناء عليه ، ينبغي أن يقوم نظام بريتوريا على الاقل بما يلي :

"(أ) الإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم ؛

"(ب) رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص ؛

"(ج) سحب جميع الجنود من كل بلدة ؛

"(د) إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي ، الرامية إلى تقييد النشاط السياسي ؛

"(هـ) وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية" .

٣٠ - وبينما سلم الإعلان بأن عملية التغيير يجب أن يقررها شعب جنوب افريقيا ، فإنه اقترح مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ولوضع دستور جديد . ووضع برنامج عمل يقضي بالا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة ضد نظام الحكم في جنوب افريقيا "إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الاعلان في الاعتبار" ونادى بعودة جنوب افريقيا إلى صفوف الامم المتحدة لدى اعتماد دستور جديد . وفي الختام ، طلب الإعلان إلى الامين العام أن يعد تقريرا بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاعلان من قبل حكومة جنوب افريقيا والمجتمع الدولي على السواء . (انظر الجزء رابعا ، باء من هذا التقرير) .

٣ - مناخ المفاوضات

٣١ - بعد اعتماد إعلان الامم المتحدة ، الذي رفضه النظام بوصفه تدخلا في الشؤون الداخلية للبلد ، اتخذت بريتوريا عددا من الخطوات ، كانت إلى حد كبير استجابة لمطالب الاغلبية في جنوب افريقيا ولإلحاح المجتمع الدولي . وبعض هذه الخطوات وثيقة

الصلة بالتدابير المحددة في إعلان الأمم المتحدة وإعلان هراري بوصفها ضرورية لتهيئة المناخ اللازم للمفاوضات . وبناء عليه ، ففي جلسة افتتاح الدورة البرلمانية المعقودة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك عددا من التدابير في سياق هدفه النهائي وهو "وضع نظام دستوري جديد وعادل تماما ، يتمتع بموجبه جميع السكان بالمساواة في الحقوق والمعاملة وتكافؤ الفرص في كل مجال من مجالات الحياة الدستورية والاجتماعية والاقتصادية" .

٣٢ - وتشمل تلك التدابير ما يلي : إطلاق سراح نلسون مانديلا دون شروط والافراج عن بعض السجناء السياسيين ، فضلا عن تخفيض فترة الاحتجاز القصوى البالغة ستة أشهر المسموح بها في قواعد الأمن . وتنص التدابير أيضا على رفع أمر الحظر المفروض على المؤتمر الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وكذلك رفع القيود المفروضة على ٣٣ منظمة وعلى الأفراد ؛ وإنهاء أنظمة الطوارئ المفروضة على وسائط الاعلام والأنشطة التعليمية ؛ ومنح المحكوم عليهم بالإعدام حق الاستئناف تلقائيا على ألا يطبق منح هذا الحق إلا كحكم بديل في الحالات القصوى ، وتعليق جميع أحكام الإعدام إلى أن يتخذ البرلمان قرارا نهائيا بشأن هذه المقترحات الجديدة . وبالإضافة إلى ذلك ، سيتم إلغاء أو تعديل جوانب معينة في الأنظمة المعمول بها في حالة الطوارئ ؛ وعلى سبيل المثال ، سيحصل المعتقلون على الحق في تمثيل قانوني وممارس طبي باختيارهم الخاص .

٣٣ - وتمشيا مع إعلان الرئيس دي كليرك ، تم إطلاق سراح زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ بعد ٢٧ عاما من السجن . وتلت ذلك تطورات هامة . ففي غروت شور ، عقدت سلطات جنوب افريقيا وزعماء المؤتمر الوطني الافريقي في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أول محادثات منذ ٧٨ عاما فيما اعتبر بداية عملية لإزالة جميع العقبات أمام المفاوضات . وعقب المحادثات ، اتفق الطرفان على محضر غروت شور الذي ورد فيه ، في جملة أمور ، "التزامهما بإنهاء مناخ العنف والتخويف السائد حاليا أيا كان مصدره ، وكذلك الالتزام بتحقيق الاستقرار بعملية التفاوض السلمية ..." .

٣٤ - وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أعلن وزير الصحة الوطنية والتنمية السكانية إنهاء الفصل العنصري في المستشفيات رغم أن هذا التدبير لا ينطبق إلا على المستشفيات العامة . وأعلنت السلطات أيضا أنه سيتم في وقت مبكر من عام ١٩٩١ إلغاء قانون مناطق الجماعات وقانون الأراضي . وبالإضافة إلى ذلك ، قدم وزير التطوير الدستوري ،

بصفته رئيسا للجمهورية بالنيابة ، إلى البرلمان خطة مؤلفة من ١٢ نقطة بشأن مستقبل البلد الدستوري يكون للأقليات بموجبها رأي خاص في الترتيب الدستوري الجديد بما يتفق مع أهميتها وتطلعاتها الخاصة . وتتضمن الخطة دعم الدولة للمدارس المنفصلة عنصريا وإجراء انتخابات منتظمة وإصدار قانون لحقوق الانسان الفرد ، والمحافظة على نظام السوق الحرة وعلى وجود نظام قضائي مستقل .

٣٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أزال البرلمان أحد دعائم قانون الفصل العنصري عندما اعتمد قانون إلغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة ، الذي ألغى قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ . ووضع هذا التدبير موضع التنفيذ في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . ويمكن للمعارضة المكثفة من جانب البلديات التي يديرها الحزب المحافظ في المدن الريفية ومدن المناجم والمدن الصناعية أن تحبط الآثار الإيجابية لهذا التدبير .

٣٦ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اتفق زعماء المؤتمر الوطني الافريقي مع سلطات جنوب افريقيا على محضر اجتماع بريتوريا ، وكان المعلم البارز فيه قرار المؤتمر الوطني الافريقي تعليق جميع الاعمال المسلحة والانشطة المتصلة بها فورا . وتعهد نظام الحكم ، فيما تعهد ، بأن يبدأ الإفراج على مراحل عن السجناء السياسيين ، وبأن يواصل استعراض التشريعات الأمنية بغية إدخال تعديلات تشريعية في دورة البرلمان التالية .

٣٧ - وحدد الرئيس دي كليرك كذلك وجهات نظره بالنسبة لجنوب افريقيا مستقبلا أثناء خطاب ألقاه في النادي الوطني للصحافة في واشنطن العاصمة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛ حيث أكد أن الحزب الوطني يقف الآن مدافعا عن ديمقراطية متعددة الأحزاب ذات انتخابات منتظمة ، وعن مشاركة جميع سكان جنوب افريقيا في الحكومة على جميع المستويات "من خلال المشاركة في السلطة دون تسلط" ، وحماية الأقليات من سوء استعمال الأكثرية للسلطة ، ومساواة الجميع في التصويت . وأكد موقف النظام في أن يكون القضاء مستقلا وبأن يسير النظام الاقتصادي على هدي السوق . وفي تطور متصل بذلك ، في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ ، فتح الحزب الوطني أبوابه أمام جميع سكان جنوب افريقيا .

٣٨ - كما سعت السلطات الى إشراك جهات كثيرة ، منها مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وحركة إنكاثا والمنظمة الشعبية لازانيا والحزب الديمقراطي ، في العملية الجارية في سبيل المفاوضات .

٣٩ - وتُبحث في الفروع التالية شتى القضايا المتعلقة بإيجاد المناخ الصالح للمفاوضات .

(أ) السجناء والمعتقلون السياسيون

٤٠ - كان رد النظام على الدعوة الى إطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين مشوبا بالغموض . إذ لم يشمل إطلاق سراح السجناء السياسيين الذي أعلنه الرئيس دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ غير نسبة صغيرة من أولئك السجناء ، أي السجناء الذين حُكِمَ عليهم بالسجن لانتمائهم الى منظمات لم تعد محظورة ، أو لارتكابهم جرائم لم تكن غير قانونية إلا بسبب هذا الحظر . أما الآخرون ، الذين يعود السبب في سجنهم جزئيا الى هذه الأعمال ، فستُخفض الأحكام الصادرة بحقهم . ولم يشر دي كليرك في بيانه الى "السجناء السياسيين" واستبعد على وجه التحديد "السجناء المحكوم عليهم في جرائم أخرى مثل القتل أو الإرهاب أو إشعال الحرائق" . وأشارت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، في تقرير خاص لها نُشر في نهاية أيار/مايو ١٩٩٠ الى أنه في حين أن الرقم الرسمي المعلن عنه في البرلمان بشأن "السجناء لأسباب أمنية" كان ٣٤٧ شخصا ، فإن سجلاتها تبين أنه لا يزال هناك سجناء سياسيون في سجون البلد يتراوح عددهم بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ سجين . وتَضمَّن التقرير قائمة بـ ٥٢٢ إسما للسجناء السياسيين الذين عُرِّفوا بأنهم "أي شخص موجود بالسجن كنتيجة مباشرة لمعارضته نظام الفصل العنصري"(٦) .

٤١ - وكانت مسألة إطلاق سراح السجناء السياسيين محور المناقشات التي أجراها المؤتمر الوطني الافريقي مع السلطات في "اجتماع غروت شور" في الفترة من ٢ الى ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وفي اجتماع بريتوريا في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وقد اتفق الطرفان في اجتماع "غروت شور" على إنشاء فريق عامل مشترك لتقديم توصيات بشأن تعريف الجرائم السياسية ، وبحث الجداول الزمنية في هذا الصدد ، وتقديم المشورة بشأن قواعد وآليات لمعالجة موضوع إطلاق سراح السجناء السياسيين ، ومنح العفو فيما يتعلق بالجرائم السياسية للموجودين داخل جنوب افريقيا وخارجها . وفي هذه الأثناء ، كان مما خوله محضر "اجتماع غروت شور" النظر في إطلاق سراح السجناء السياسيين المدانين إما بمغادرة جنوب افريقيا دون وثيقة سفر صالحة أو بسبب عضويتهم في منظمة محظورة

سابقا . وحسب المحضر ، منح عفو مؤقت (قانون رقم ٣٥ لعام ١٩٩٠) لاعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي وغيرهم خارج جنوب افريقيا ، بقصد السماح لهم بالعودة الى جنوب افريقيا لإجراء المحادثات مع السلطات .

٤٢ - وقد اعتمد الطرفان تقرير الفريق العامل المشترك ونشر في محضر اجتماع بريتوريا في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠[٧] ، ونص محضر اجتماع بريتوريا على وضع مبادئ توجيهية تُطبق على جميع المنظمات أو التجمعات أو المؤسسات ، الحكومية أو غير ذلك ، التي ارتكبت جرائم "على أساس افتراضها أنه بعملها هذا إنما كانت تخدم قضية معينة أو تعارضها" . ووُضعت خطة لإطلاق سراح السجناء تدريجيا ولمنح جميع المنفيين الامان فيما يتعلق بالجرائم السياسية . وحسب هذه الخطة ، الواردة في تقرير تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ للفريق العامل المشترك ، لا يحتمل أن يُمنح المنفيون السياسيون عفوا في المستقبل القريب إلا في نطاق ضيق ، في حين سيتعرض الآلاف من العائدين في المستقبل لعملية تمحيص فردية يكون القرار النهائي فيها للرئيس دي كليرك ذاته . وما بين ٢ شباط/فبراير و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أُطلق سراح ما مجموعه ١٧٧ سجينا سياسيا . ومن بين هؤلاء ، أُطلق سراح ٦١ سجينا منذ اعتماد محضر اجتماع بريتوريا ، أي خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وكان جميع السجناء المطلق سراحهم قد قضوا ثلثي مدة أحكامهم تقريبا عند إطلاق سراحهم . وأشارت لجنة حقوق الإنسان كذلك الى أن ٦٩ شخصا آخر قد أدينوا بجرائم سياسية ما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٠[٨] .

٤٣ - وقد يكون في مواصلة إعمال مواد معينة من قانون الأمن الداخلي (وهي المواد ٢٩ و ٣١ و ٥٠) ما يعيق العملية المؤدية الى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين . ففي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، اعتقل في جوهانسبيرغ ساثياندرانات (ماك) ماهراج ، وهو من كبار أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي وعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، حيث بقي رهن الحبس الإنفرادي منذ ذلك الحين .

٤٤ - وبحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ عدد الاشخاص المعتقلين بموجب مختلف مواد القوانين الامنية ما مجموعه ١٠٤ أشخاص . وإثر الإعلان عن "مناطق القلاقل" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتُقل أكثر من ٤٠ شخصا بموجب "قانون تنظيم مناطق القلاقل" ، بمن فيهم أعضاء المنظمة الشعبية لازانيا في سويتو[٩] .

٤٥ - وخلال عام ١٩٩٠ ، مات سبعة أشخاص وهم في حراسة الشرطة ؛ وفيما يلي أدناه أسماء الحالات السبع المبلغ عنها :

(أ) في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، مات موبوزيلو نيكولاس فيري (وعمره ١٦ عاما) أثناء استجوابه في مخفر شرطة فلفردينغ ؛ وتقوم الشرطة بالتحقيق في سبب وفاته ؛

(ب) وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وُجد مايكل زونجو (وعمره ٣٠ عاما) من منطقة ناتال ، ميتا في مؤخرة عربة للشرطة تقف أمام مخفر الشرطة في متوباتوبا ، حيث زُعم بأنه شنق نفسه برباط حذاءه ؛

(ج) وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وُجد كلايتون سيزوي سيتوليه ، المعتقل بموجب المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، معلقا من أنبوب للماء في مخفر الشرطة بميدان جون فورستر في جوهانسبيرغ . ورأت لجنة شُكلت للتحقيق في موته - وهو أول تحقيق يجري في حادث وفاة أثناء الاعتقال - أنه قد انتحر ؛

(د) وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، مات لوكاس تلوكوميسانج في المستشفى وهو في حراسة الشرطة بعد الاعتداء عليه أثناء الاعتقال ، كما زُعم ؛

(هـ) وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وُجد دونالد تابيلو ماديشا ، المعتقل بموجب المادة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، معلقا في زنزانته في مخفر الشرطة في بوت كيتيرورس ؛ حيث كان رهن الحبس الانفرادي ؛

(و) وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مات أوجين توكوزانيه مولاوا ، (وعمره ١٥ عاما) من شارلتون فيل ، في المستشفى بعد الاعتداء عليه وهو في حراسة الشرطة ، كما زُعم ؛

(ز) وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مات جابي اندرياس ماتابوجو من فينترزدورب في المستشفى وهو في حراسة الشرطة ، بعد أن ضربه رجال الشرطة ضربا مبرحا . وتجري الشرطة الآن تحقيقا في الموضوع حيث أوقف أحد رجال الشرطة عن العمل .

(ب) أشكال الحظر والقيود المفروضة على المنظمات والأشخاص

٤٦ - يرفع جميع أشكال الحظر والقيود المفروضة على الأشخاص والمنظمات الخاضعين للحظر والتقييد ، يكون النظام قد اتخذ الخطوة اللازمة لخلق مناخ يؤدي الى إجراء المفاوضات .

٤٧ - بيد أن ملاحية الحظر والتقييد لاتزال على حالها بموجب قانون الأمن الداخلي وقانون التجمعات المنطوية على شغب . فالمادة ٤ من هذا القانون تسمح لوزير القانون والنظام أن يعلن عدم شرعية أية منظمة يعتقد بأنها تشكل خطرا على الدولة . وتنص المادة ٤٦ منه على حظر جميع التجمعات السياسية خارج المباني دون إذن . وهذا الحكم ، الذي ظل يطبق طيلة خمس عشرة سنة متتالية ، حتى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ينص على فرض الحظر على جميع التجمعات "في أي مبنى مهما كان" ، يُدعى فيه الى مقاطعة التعليم أو التخلف عن العمل . كما تسمح أنظمة حالات الطوارئ لوزير القانون والنظام بمنع أية منظمة من الاشتراك في "أي نشاط أو عمل مهما كان" ، غير واجباتها الادارية .

٤٨ - وتدفع المنظمات المناهضة للفصل العنصري بأنه على الرغم من إلغاء أشكال الحظر هذه ، فإن حظر التجمعات وفض التجمعات "غير القانونية" يحول بينها والاشتراك في النشاط السياسي بحرية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن "قانون الكشف عن التمويل الأجنبي" رقم ٣١ لعام ١٩٧٤ يراقب بشدة القدرة على تلقي الأموال من الخارج وتقييدها . وحتى هذا التاريخ ، مازال من المحظور على كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة والاتحاد الوطني لطلبة جنوب افريقيا تلقي الأموال الأجنبية ، وذلك بموجب قانون المنظمات المتأثرة .

(ج) تواجد القوات في البلديات

٤٩ - يدعو إعلان الأمم المتحدة الى سحب جميع القوات من البلديات . ولم يتناول الرئيس دي كليرك هذه المسألة في كلمته التي ألقاها في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وما زالت قوات الأمن تقوم بدورياتها في كثير من بلديات السود . وعلاوة على ذلك ، قامت قوات الدفاع في جنوب افريقيا بوزع أعداد إضافية كبيرة من الأفراد في مقاطعة ناتال . وتدافع السلطات عن ذلك بقولها "بما أن نسبة الشرطة الى السكان في جنوب افريقيا هي من أدنى النسب في العالم ، وهي حاليا أقل بقليل من ٢ لكل ٠٠٠ ١ نسمة ، تدعو الحاجة الى الجنود للمساعدة على استعادة النظام" (١٠) . بيد أن أعمال العنف ما زالت مستمرة من جانب قوات الأمن ، مثل اطلاق النار على الأهالي في بلدية سيبوكينغ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (انظر الفرع ثانيا - باء ٤ من هذا التقرير) .

(د) حالة الطوارئ والتشريعات الأمنية الموضوعة لتقييد النشاط السياسي

٥٠ - في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، رفعت حالة الطوائ في جميع مناطق البلد باستثناء ناتال . وفي وقت لاحق ، في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك رفع حالة الطوارئ في مقاطعة ناتال ، بما في ذلك بانتوستان كوازولو . ورحب المؤتمر الوطني الافريقي بالتدبير المذكور ودعا كذلك الى سحب القوات من مقاطعة ناتال ، مثل الكتيبة ٣٢ . وعلق المؤتمر الوطني الافريقي على ذلك معلنا إن "هذا [التدبير] لابد أن يساعد في خلق مناخ أساسي بالنسبة للسلام والنشط السياسي الحر" . وبإنهاء حالة الطوارئ ، يكون نظام جنوب افريقيا قد اتخذ خطوة أخرى نحو خلق مناخ يؤدي الى إجراء المفاوضات .

٥١ - على أن حرية النشاط السياسي مازالت محدودة بشدة بموجب سلسلة من قوانين القمع ، وأبرزها قانون السلامة العامة وقانون الأمن الداخلي . وفيما يلي وصف مقتضب لبعض القوانين الأمنية النافذة في البلد في الوقت الحاضر .

٥٢ - يمنح قانون الأمن الداخلي رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢ السلطات صلاحيات واسعة تتعلق بالاعتقال دون محاكمة ، وفرض الحظر على الأشخاص والمنظمات ، والتجمعات والمطبوعات ، والحكم بالسجن بالنسبة لمختلف الأعمال السياسية . إذ تخول المادة ٢٩ من هذا القانون السلطات اعتقال الأشخاص الى أجل غير محدود لاستجوابهم دون توجيه إتهام لهم أو محاكمتهم . كما تسمح المادة ٣١ منه بالاحتفاظ بشهود الدولة المحتملين في المحاكمات السياسية رهن الحبس الانفرادي الى أجل غير محدود . وتسمح المادة ٥٠ منه لضابط الشرطة اعتقال أي شخص بدون إذن رسمي والاحتفاظ به رهن الحبس الانفرادي مدة ٤٨ ساعة ، إن رأى هذا الضابط أن أفعال هذا الشخص تسهم في "استمرار حالة الإقلاق أو الاضطراب أو الشغب أو العنف بين الجمهور" .

٥٣ - ويتيح قانون السلامة العامة رقم ٣ لعام ١٩٥٣ للسلطات إعلان حالة الطوارئ التي تمنحها صلاحيات أوسع وأكثر حرية كي تستخدمها على نطاق جماهيري . وتم من تعديلات لكل من قانون الأمن الداخلي وقانون السلامة العامة بعد إعلان حالة الطوارئ في حزيران/يونيه ١٩٨٦ بوقت قصير . ويسمح التعديل الذي أُدخل على قانون الأمن الداخلي باعتقال الأشخاص الذين يعتبرون خطرا على السلامة العامة لفترة تصل الى ١٨٠ يوما دون محاكمة . ويسمح قانون السلامة العامة المعدل رقم ٦٧ لعام ١٩٨٦ للسلطات بتسمية مناطق معينة "مناطق قلاقل" تُمنح فيها قوات الأمن صلاحيات موسعة دون الحاجة الى إعلان حالة الطوارئ فعلا . وفي ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، صرح وزير القانون والنظام أنه قد أعلن

١٩ منطقة قضائية ، تضم ٢٧ بلدية من بلديات السود "مناطق قلاقل" ، على حد التعبير الوارد في المادة ٥ ألف من قانون السلامة العامة رقم ٣ لعام ١٩٥٣ . والانظمة هذه تكاد تكون مماثلة لانظمة حالات الطوارئ وتتضمن صلاحيات المداهمة والتفتيش والمصادرة دون إذن رسمي . وبالاضافة الى هذا ، وحسب الاشعارين الرسميين اللذين يحملان الرقمين R2064 و R2063 والمؤرخين في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، حظر وزير القانون والنظام بموجب قانون الاسلحة الخطرة لعام ١٩٦٨ حيازة قائمة طويلة من أسلحة معينة ومن الاسلحة النارية عند الاشتراك في التجمعات (المعقودة لاغراض عدوانية) داخل "مناطق القلاقل"[١١] . وفي الوقت ذاته ، فُرض حظر التجول في سبع بلديات قريبة من جوهانسبرغ ، ابتداء من الساعة ٩ مساءً وحتى الساعة ٤ صباحا . وانتقدت المنظمات المناهضة للفصل العنصري هذه التدابير لكونها عقبة في طريق جهودها التنظيمية ؛ وقد رفعت السلطات حظر التجول هذا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

٥٤ - ومازالت حرية الاجتماع مقيدة أيضا بموجب قانون التجمعات والمظاهرات ، وقانون حظر المظاهرات في أبنية المحاكم أو قربها . فبموجب المادة ٤٦ من قانون الامن الداخلي ، يمكن حظر جميع أشكال التجمعات السياسية خارج الابنية وجعلها خاضعة لإذن محدد ، وفي حال حدوث تجمع دون إذن ، فللشرطة صلاحيات واسعة لفضه ، حتى في الحالات التي لا تنطوي على تهديد للنظام العام .

٥٥ - وإن الشبكة المعقدة التي تشكلها التشريعات الامنية في جنوب افريقيا ، التي تتجاوز أنظمة الطوارئ وقانون الامن الداخلي الى حد كبير ، إنما تقيد حرية النشاط السياسي بمساسها بحرية الاجتماع وحرية الصحافة والسماح بالاجراءات القمعية إزاء الاشخاص .

٥٦ - أما حيازة مواطني جنوب افريقيا لجوازات السفر فهي "امتياز" وليست حقا ، ولذلك يمكن رفضها أو سحبها في أي وقت ، دون وجود أية إمكانية للطعن في هذا الرفض أمام المحكمة . وفضلا عن ذلك ، فإن إدراج أسماء الاشخاص في قائمة بموجب قانون الامن الداخلي يجعل استعمال أية عبارة صدرت في الماضي أو الحاضر عن أي شخص أُدرج اسمه في القائمة ، جريمة يعاقب عليها بالسجن حتى ثلاث سنوات . ولذلك يتوجب على محرري الصحف البقاء على إطلاع كامل على تلك القائمة ، كيلا يقعوا تحت طائلة القانون . وحتى آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بلغ عدد الاشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة ٣٠٠ شخص[١٢] .

٥٧ - كما تمس التشريعات الامنية حرية الصحافة نظرا لبقاء صلاحية حظر المطبوعات على حالها بموجب قانون الامن الداخلي . ففي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعلنت السلطات عن إلغائها تخفيف القيود المفروضة على وسائط الاعلام الذي دام ثلاثة أشهر ، وأن أنظمة "مناطق القلاقل" الجديدة ستحظر تلك المناطق على الصحفيين نظرا لأن وجودهم قد "يحرض" على العنف . وقد بدأ نفاذ هذه المواد بعد أن تحدث أهالي سيبوكينغ الى الصحفيين عن حوادث القتل في المنطقة بيوم واحد ، فادعوا تواطؤ الشرطة مع الاشخاص المهاجمين . وبالاضافة الى ذلك ، لا تزال وسائط الاعلام مُقيدة بقوانين مثل قانون المطبوعات ، وقانون حماية المعلومات ، وقانون الشرطة وقانون السجون وقانون الدفاع ، وقانون المخابرات . وعلى سبيل المثال ، وكنتيجة لقيام صحيفة Vrye Weekblad ، وهي صحيفة المعارضة الافريكانية ، بالابلاغ عن أنشطة فرق الموت واليمين المتطرف التي تحظى بالموافقة الرسمية ، تواجه تلك الصحيفة قضية تعويض بمليون راند رفعها عليها نائب مفوض الشرطة . وفي حالات أخرى ، حُظر على الصحفيين الوصول الى مناطق القاطنين بوضع اليد التي كانت الشرطة تقوم بهدم الاكواخ فيها .

(هـ) المحاكمات السياسية وأحكام الإعدام

٥٨ - في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أعلن الرئيس دي كليرك عن تعليق تنفيذ جميع أحكام الإعدام . إذ ألغى قانون تعديل القانون الجنائي رقم ١٠٧ لعام ١٩٩٠ الذي اعتمد خلال دورة البرلمان الاخيرة ، الفرض الإجباري لحكم الإعدام (الذي ينطبق على حالات جرائم القتل بلا ظروف مخففة) وخّول المحكمة العليا صلاحية حسن التقدير في هذا الشأن . ويتمتع تلقائيا جميع الاشخاص المحكوم عليهم بالاعدام بحق الاستئناف ؛ حيث يُخول محامي الدفاع الاستئناف طلبا للرحمة اذا ما قرر المتهم عدم طلب ذلك . كما ينص القانون على تعيين فريق من الخبراء القانونيين وقضاة محكمة الاستئناف لاستعراض قضايا جميع الاشخاص الذين سبق الحكم عليهم بالاعدام . وبالاضافة الى هذا ، لا يسمح القانون بإصدار حكم الإعدام على الشباب الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر عند ارتكابهم الجريمة . ومع ذلك ، ما برحت المحاكمات السياسية وأحكام الإدانة الصادرة عنها مستمرة بموجب قانون الامن الداخلي وغيره من التشريعات الامنية . ويرى معارضو الفصل العنصري أن هناك حاجة الى اعتماد قانون يمنع بشكل صريح تنفيذ أحكام الإعدام بسبب الجرائم السياسية . فحتى آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كان هناك أكثر من ٢٩٠ محاكمة سياسية ، تتعلق بـ ٢ ١٨٠ شخصا على الاقل[١٣] . وحتى نهاية آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كانت أسماء أكثر من ٣٠٠ سجين ما تزال في قائمة المحكومين بالاعدام منهم ٥٨ سجينا أدينوا لاسباب تتصل بالسياسة[١٤] .

٤ - العقبات التي تعترض حرية النشاط السياسي

٥٩ - هناك عامل رئيسي يهدد حرية النشاط السياسي في جنوب افريقيا ، كما يهدد عملية المفاوضات الهشة ، وهو العنف السائد حاليا في أجزاء من البلاد . إذ ما برحت أعمال أعداد كبيرة من أفراد قوات الأمن ، بالاضافة الى أعمال جماعات الأمن الأهلية وجماعات اليمين المتطرفة ، التي تُنفذ مباشرة أو عن طريق جماعات مرتبطة بتشكيلات الفصل العنصري ، مستمرة دون عائق وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن مستوى العنف الحالي . وفي حين أن العنف هو تعبير عن النزاع السياسي ، فإن جذوره تكمن في العوامل الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن نظام الفصل العنصري . وقد تكون الآثار الطويلة الأجل المترتبة على هذا العنف خلق نزاع دائم وترويج "ثقافة العنف" التي يغدو فيها القتل القاعدة ، والتي تصبح فيها القوة وليس النقاش الديمقراطي الحل المقبول لجميع أشكال الخلاف . ويشير المراقبون الى أنه ما لم تتم السيطرة على العنف ، فقد يقوض بشكل خطير على الصعيد المحلي أو الاقليمي أي اتفاق يتم التوصل إليه على الصعيد الوطني بين السلطات والقوى المناهضة للفصل العنصري .

٦٠ - وقد حدد مراقبو حقوق الانسان أشكالا عديدة من العنف ، كلها ذات أثر خطير على المناخ السياسي الحالي : فهناك أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن ، والهجمات التي تشنها فرق الاغتيال على الناشطين لمناهضة الفصل العنصري والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، والعنف الذي يمارسه اليمين المتطرف ، والعنف الذي تمارسه جماعات الأمن الأهلية ، والنزاع الدائر بين المنظمات السياسية . ويقدر عدد الأشخاص الذين قتلوا في شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ وحده بأكثر من ٧٠٠ شخص ، ويقدر عدد الذين أصيبوا من جراء أعمال العنف التي تقوم بها قوات الأمن ، وجماعات الأمن الأهلية واليمين المتطرف ، وفرق الاغتيال ، بأكثر من ٣٠٠ ٢ شخص[١٥] .

(أ) أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن

٦١ - استنادا الى البيّنات المعروضة على فريق الخبراء العامل المخصص لحقوق الانسان في جنوب افريقيا والتابع للأمم المتحدة ، توفي ١٧٠ شخص وأصيب ٥٠٠ ١ شخص نتيجة لأعمال الشرطة في جنوب افريقيا ، ما بين ٢ شباط/فبراير و ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقد ارتفع عدد الوفيات الى ١٩٧ شخصا وعدد الاصابات الى ٤٩٠ ٢ شخصا حتى تاريخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠[١٧] . وقد تكون هذه الخسائر الفادحة في الأرواح ناجمة الى حد كبير عن كون التشريعات الأمنية تُخول ضباط الشرطة الذين هم برتبة أعلى من رتبة الضابط المزودين بإذن استعمال الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النارية ، لتفريق

التجمعات . ففي احدى الحوادث التي وقعت في بلدية سيبوكينغ (الواقعة في مقاطعة ترانسفال الجنوبية) في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أطلق رجال الشرطة النار على المتظاهرين ضد الفصل العنصري ، فقتلوا ١٨ شخصا وجرحوا أكثر من ٢٨٠ شخصا . وكانت التظاهرة احتجاجا على ارتفاع أسعار الايجار وتطبيق التفرقة العنصرية في المرافق المحلية(١٧) .

٦٢ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، صدر تقرير اللجنة الرسمية التي شُكلت للتحقيق في حادثة سيبوكينغ وترأسها القاضي ريتشارد غولدستون . وقد وجد القاضي غولدستون أن شرطة مكافحة الشغب قد استعملت قوة "لم تكن على الاطلاق معتدلة أو متناسبة مع أي هدف قانوني كان يلتمس تحقيقه" ، وأنه لم يكن هناك أية "بينات قابلة للتصديق توحي بأن سلوك الجماهير كان ، بشكل معقول ، من النوع الذي يمكن أن يجعل رجال الشرطة يشعرون بالخوف على حياتهم أو سلامتهم الشخصية" . كما وجد أن سلوك رجال الشرطة الذين استعملوا الذخيرة الحية عند إطلاقهم النار على الجماهير إنما يستحق اهتمام النائب العام . واقترح القاضي غولدستون بعض الوسائل لإجراء مشاورات سليمة بين قادة المتظاهرين والسلطات "المحلية ورجال الشرطة" ، وانتقد مع ذلك تحقيق الشرطة في الاحداث لكونه "عشوائيا وغير مهني" ، وأضاف قائلا إن التحقيق كان ذاتيا "ومن شأنه وضع صورة متحاملة ومتحيزة جدا أمام أي شخص يطلع على نتائج التحقيق"(١٨) . وشكك القاضي غولدستون في مسألة إدخال "رجال الشرطة الخاصة" (كيتسي كونستابلز) في "وحدة رد الفعل" ، التي أسهمت بشكل رئيسي في إطلاق النار . وأشار كذلك الى "كذب" بعض ضباط الشرطة الذين انضموا الى صفوف الشرطة أثناء الحادثة . وقال القاضي غولدستون : "... لقد أزعجني موقف اللامبالاة الذي اتخذه عدد صغير من رجال الشرطة الذين أدلوا بشهادتهم أمام اللجنة . فقد أبدوا موقفا يتسم بعدم الاكتراث بطبيعة ذخيرتهم المهلكة وبعواقب استعمالها . وهو موقف لا ينبغي لأي رجل من رجال الشرطة التهاون فيه ..."(٢٠) . وردا على هذا التقرير ، أفاد وزير القانون والنظام بأنه يجري الآن اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة لزيادة فعالية شرطة جنوب افريقيا .

٦٣ - وقد فض معظم المظاهرات التي نظمت احتجاجا على عنف الشرطة أفراد من شرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا مستخدمين الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ، وأحيانا الذخيرة الحية . وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل ١٠ أشخاص في بلدية شابونغ قرب ويلكوم ، عندما أطلق رجال الشرطة النار على جمهرة من الناس كانت تتفرق عقب اجتماع جماهيري . ففي وقت لاحق ، في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قامت وحدات من قوات دفاع جنوب افريقيا ، دُعيت لتقديم الدعم للشرطة ، باطلاق النار على

المقيمين في سيبوكينغ ، فقتلت ١١ شخصا[٣٠] . وقد اتهمت المنظمات المجتمعية ، مثل منظمة الكسندرا المدنية ، قوات الامن بقتل الناشطين لمناهضة الفصل العنصري عمدا ، مثل المدعو ميشالا كونينه الذي أطلق عليه النار في الكسندرا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وتقوم الشرطة الآن بالتحقيق في الظروف المحيطة بوفاته . وقد أرسل المؤتمر الوطني الافريقي تقريرا عن عنف الشرطة الى الرئيس دي كليرك في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، طالبا وضع حد "للاانسانية البشعة" التي تتصف بها أعمال الشرطة في المناطق الريفية . واستند التقرير الى حوالي ٥٠ إفادة أدلى بها أمام المحامين ضحايا هذه الاعمال في البلدات الزراعية آشتون ونونتاغيو وروبرستون . كما وجه الانتقاد الى "عملية منع الجريمة" على نطاق الدولة المعروفة باسم "عملية كلب الحراسة" ، التي نفذت بين آذار/مارس وأيار/مايو من عام ١٩٩٠ وتضمنت عمليات مداهمة للبحث والمصادرة في البلديات .

(ب) اعتداءات فرق الاغتيال

٦٤ - أدت الاعتداءات التي قامت بها فرق الاغتيال السرية ، والتي يزعم أن شرطة جنوب افريقيا وقوات دفاع جنوب افريقيا تنظمها ضد الافراد والمنظمات الناشطين في مناهضة الفصل العنصري ، إلى إعاقة النشاط السياسي بصورة خطيرة ، وساهمت في ايجاد الخوف القائم الذي يسود البلد . ومنذ منتصف السبعينات ، أودت الاغتيالات السياسية بحياة أكثر من ١٠٠ من الناشطين لمناهضة الفصل العنصري . وكان من بين هؤلاء الضحايا عدد من أهم الشخصيات المرموقة في الحركة المناهضة للفصل العنصري . ومع ذلك ، لم ترفع قضايا إلا في حالتين اثنتين فقط .

٦٥ - وفي تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٩ ، اعترف اثنان من أفراد شرطة الامن السابقين ، هما بوتانا الموند نوفوميلا ودافيد تشيكالانغي ، ورئيسهما النقيب جوهانس ديرك كوتزي ، بانهما كانا عضوين في إحدى فرق الاغتيال المرخص بها رسميا والتي تمولها شرطة جنوب افريقيا . وكانت الفرقة معروفة باسم الوحدة سي ١ (Unit C1) ، وكان مقرها في مزرعة فلاكبلاس بالقرب من بريتوريا . وفي أوائل التسعينات ، تم الكشف عن فرقة أخرى من فرق الاغتيال معروفة باسم مكتب التعاون المدني وتشرف عليها قوات دفاع جنوب افريقيا . وفي أعقاب موجة من الاحتجاج العام إزاء انكشاف وجود هذه الفرق ، أعلن الرئيس دي كليرك في شباط/فبراير ١٩٩٠ عن إجراء تحقيق قضائي عام يرأسه القاضي لويس هارمز . وتمثلت ولاية اللجنة في التحقيق في هذه الادعاءات وفي أنشطة مكتب التعاون المدني . وتعين اجراء فحص دقيق لما مجموعه ٧١ جريمة قتل بما في ذلك تلك التي راح ضحيتها دافيد ويبستر ، الذي كان

عضوا في لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، والذي أُغتيل في جوهانسبرغ في ١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، والدكتور لويس ريبيرو وزوجته اللذان قتلا سويا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٦٦ - وكشف التحقيق النقاب عن وجود وحدات سرية في الشرطة والجيش على السواء ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى وقائع مفصلة . وقد انتقدت منظمات عديدة مناهضة للفصل العنصري الولاية المحدودة الممنوحة للجنة والتي تُعنى فقط بالحوادث الحاصلة في جنوب افريقيا وليس خارج حدودها . ويشتبه في قيام فرق الاغتيال بارتكاب ما يزيد على ٦٠ جريمة وعملا من أعمال العنف في بلدان تبعد كثيرا عن جنوب افريقيا مثل فرنسا وبلجيكا . ومما قلل أيضا من أهمية التحقيق الذي قامت به اللجنة عدم استدعاء شهود مثل وزير دفاع جنوب افريقيا ووزير القانون والنظام وعدم الحصول على قائمة وافية بالوثائق من مكتب التعاون المدني .

٦٧ - ووفقا لما ذكره المجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي ، فإن الاخفاء المتعمد لملفات المشاريع يعد محاولة لتمويه طابع الانشطة التي يضطلع بها مكتب التعاون المدني . وعلاوة على ذلك ، طوّقت اللجنة في اجراءاتها بتحديات من جانب شهود رئيسيين ، من بينهم عدد من كبار الضباط العسكريين . واتهمت لجنة حقوق الإنسان والمجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي كلاهما فرق الاغتيال بمواصلة تنفيذ عملياتها حتى خلال التحقيق الذي قام به القاضي هارمز . وفي شهر تموز/يوليه ١٩٩٠ وحده ، تم تسجيل ما لا يقل عن ١٠ عمليات قامت بها فرق الاغتيال أدت إلى مقتل ٤ أشخاص . وقد أشارت لجنة حقوق الإنسان بصورة خاصة إلى اغتيال الدو موغانو في بلدة الكسندرا في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وسام تشاند (وهو عضو في مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا) وأسرته في بوتسوانا ، في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وإلى الاصابات البالغة التي تعرض لها القس مايكل لابسلي من جراء انفجار طرد يحتوي على قنبلة أرسل إليه في هراري في نيسان/ابريل الماضي[٢١] أما مكتب التعاون المدني الذي شُكل ، فيما يبدو في عام ١٩٨٦ ، ويقوم بتشغيل ما يصل إلى ٦٤ مكتبا في جميع أنحاء العالم تضم نحو ٢٠٠ عميل ، فقد تم حله "رسميا" في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠[٢٢] .

٦٨ - وهناك لجنة أخرى ، هي لجنة هيمسترا للتحقيق تم تشكيلها في آذار/مارس ١٩٩٠ ، للتحقيق في الادعاءات القائلة بأن مجلس مدينة جوهانسبرغ يدير منذ عام ١٩٨٦ شبكة للتجسس على المنظمات المناهضة للفصل العنصري مثل منبر الحريات الخمس ، وللقيام بأعمال التخويف والمضايقات . وقد استمع القاضي هيمسترا إلى أدلة مفادها

أن هذه المجموعة تعمل لصالح الاستخبارات العسكرية لجنوب افريقيا ، وأن أعضاءها يلجأون إلى استخدام العنف بصورة روتينية .

٦٩ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، صدر عن مشروع الجنوب الافريقي التابع للجنة المحامين المدافعين عن الحقوق المدنية بموجب القانون ، ومقره واشنطن ، تقرير بعنوان "فرق الاغتيال في جنوب افريقيا" أوصت فيه اللجنة باتخاذ مجموعة من الخطوات "من أجل الكشف التام عن الاعتداءات المرتكبة على يد فرق الاغتيال وانفاذ حكم القانون"(٣٣) . وضمن هذه الخطوات ، أوصت لجنة المحامين بأن يوسع نظام الحكم في بريتوريا صلاحية لجنة هارمز بحيث تشمل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بنشاط فرق الاغتيال ليس فقط داخل جنوب افريقيا بل خارج حدودها أيضا ؛ وبتسليم اللجنة كل الوثائق ذات الصلة بنشاط فرق الموت ؛ وإقامة دعوى جنائية ضد أي موظف متورط في هذا النشاط ؛ ووقف أي تمويل أو دعم سوقي يقدم حاليا للشرطة والجيش تستفيد منه فرق الاغتيال والتحقيق في أنشطة اليمين المتطرف ، والتشدد في إحالة أي عمل غير قانوني إلى القضاء . وأعلنت لجنة المحامين أيضا أنه ينبغي اتباع هذه الخطوات على وجه الاستعجال بغية وضع حد نهائي لنشاط فرق الاغتيال الذي يخضع للاشراف الرسمي وضمان عدم استمرار هذا النظام من خلال المنظمات اليمنية المتطرفة(٣٣) .

(ج) أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات اليمينية المتطرفة

٧٠ - رغم أن الجماعات اليمينية المتطرفة ظلت ناشطة في جنوب افريقيا لعدة عقود ، فقد تصاعدت اعتداءاتها على الممتلكات والافراد بصورة حادة بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس دي كليرك أمام البرلمان في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وتعارض هذه الجماعات بشدة أية عملية قد تؤدي إلى تحول ديمقراطي في جنوب افريقيا . وعلى سبيل المثال ، سجل في تموز/يوليه ١٩٩٠ وقوع نحو ٣٠ من حوادث الارهاب المرتكبة على يد اليمين المتطرف ، مما أدى إلى مقتل ٩ أشخاص واصابة ٥٩ شخصا . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ ، تم تسجيل ١٥ حادثة أدت إلى مقتل ٤ أشخاص واصابة ٣٤ شخصا(٣٤) .

٧١ - وأجرى وفد مؤلف من عناصر يمينية متطرفة محادثات مع الرئيس دي كليرك في بريتوريا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأعرب السيد جاب ماريس ، رئيس حزب الاصلاح الوطني ، وهو أحد الأحزاب الصغيرة ، ورئيس الوفد ، عما تولد بين الافريكانيين من "شعور عميق بالقلق وعدم الأمن" بسبب السياسة الجديدة التي تتبعها السلطات ، وذكر أن الحزب الوطني لم يمنح أي ولاية لتنفيذ هذه الاصلاحات(٣٥) . وقد سبق الاعراب عن هذه الآراء في اجتماع عام نظم في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ في مبنى الرواد التذكاري الواقع

خارج بريتوريا ، وحضره قرابة ٥٠ ٠٠٠ شخص . وأعلنت المنظمات المشاركة عن خطط لتشكيل جيش قوامه ٣٠ ٠٠٠ رجل في بريتوريا "لحماية ممتلكات البيض ونسائهم وأطفالهم من السود"(٣٦) .

٧٢ - ويقدر الباحثون أن هناك عددا كبيرا من الجماعات المحاربة التابعة للأفريكان البيض يصل إلى ٤٦ جماعة . وفي مذكرة نشرت في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أورد المجلس المستقل للتحقيق غير الرسمي في القمع قائمة تضم ٢٩ من هذه الجماعات(٣٧) . أما أكبر هذه الجماعات اليمينية خارج البرلمان وأكثرها رسوخا ، فهي حركة المقاومة الأفريكانية (Afrikaner Weerstandsbeweging/AWB) التي شكلها في عام ١٩٧٤ يوجين تيربلانش ، وهو رقيب سابق في شرطة جنوب افريقيا . وتدرب حركة المقاومة الأفريكانية المغاوير وتدعو صراحة إلى استخدام العنف . وتلاحق الشرطة الناميبية اثنين من أعضاء هذه الحركة فيما يتعلق بمقتل حارس للأمن في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، في هجوم على مكاتب فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وثمة منظمة أخرى ، هي "Blanke Veiligheid" (أمن البيض) ، شكلت في ويلكوم في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، بحجة مكافحة الجريمة عن طريق تسيير دوريات في شوارع المدينة ، لكن تبين أن الهدف الحقيقي من ورائها هو ارهاب السود . وقد زادت هذه الأعمال بشدة من حدة التوتر في المدينة مما أدى إلى وقوع عدة حوادث قتل . أما حزب Boerstaatparty (حزب دولة البوير) ، برئاسة روبرت فون توندر وبييت رودولف ، فهو يدعو إلى إنشاء دولة للبوير تضم جمهوريات البوير القديمة في مقاطعة الترانسفال وأورانج فري ستيت وشمالي ناتال. أما "الجناح المسلح" لحزب دولة البوير فيعرف باسم Boere-Weerstandsbeweging (BWB) . وعمد بييت رودولف ، الذي تبحث عنه الشرطة لاتهامه بسرقة أسلحة من مقر القوات الجوية لجنوب افريقيا في بريتوريا وارتكابه عدة حوادث عنف أخرى ، إلى إرسال شريط فيديو إلى صحيفة دي بيلد في تموز/يوليه ١٩٩٠ أعلن فيه الحرب على نظام الحكم وعلى المؤتمر الوطني الافريقي . وقد تم اعتقاله في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٧٣ - وكان من أعمال العنف التي أعلنت هذه الجماعات مسؤوليتها عنها أو التي نسبت إليها هذه الأعمال إلقاء القنابل على مكاتب الاتحاد الوطني لعمال المناجم في مدينة ويلكوم ، وهو فرع تابع لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ومكاتب صحيفة فراي فيكبلات Vrye Weekblad في جوهانسبرغ في ٥ تموز/يوليه ؛ وتفجير قنبلة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ بالقرب من موقف سيارات أجرة مزدحم ، مما أدى إلى اصابة ٢٧ شخصا على الأقل من السود(٣٨) . وأعلن المجلس المستقل للتحقيق في

القمع غير الرسمي في المذكرة المشار إليها أعلاه "أن زعماء اليمين المتطرف على ثقة بأنهم يتمتعون بتأييد عامة الجنود في قوات دفاع جنوب افريقيا وشرطة جنوب افريقيا" .

(د) أعمال العنف التي ترتكبها جماعات الأمن الأهلية والنزاع بين المنظمات السياسية

٧٤ - خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تدهورت حالة المواجهة العنيفة بين المنظمات السياسية والتي انطلقت دون قيد في مقاطعة ناتال لعدة سنوات ، وانتشرت في بلدات السود في مقاطعة ترانسفال . ووفقا لتقرير نشره معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، فإن مستوى العنف الآن هو أعلى مستوى بلغه في العصر الحديث . وبناء على ما ذكره المعهد ، فإنه في عام ١٩٨٩ توفي ما لا يقل عن ٤٠٣ ١ أشخاص ، أغلبهم من السود ، من جراء أعمال العنف السياسي ، في حين تحدد تقديرات عام ١٩٩٠ عدد الوفيات ما بين ٥٧٤ و ٩٦٦ في الأشهر الثلاثة الأولى فقط(٣٩) . ويشمل النزاع في مقاطعة ناتال أساسا أعضاء حركة إينكاثا (التي تغير اسمها مؤخرا ليصبح حزب الحرية لإينكاثا) ، ومقرها زولو ، ومؤيدي الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، الذين هم أساسا ، في تلك المنطقة ، من الناطقين بلغة الزولو . وبحلول نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، كانت معظم حوادث القتل تقع في ناتال حيث فرّ ما يزيد على ٠٠٠ ١٢ شخص تاركين ديارهم نتيجة لموجة العنف . إلا أن التقرير حذر بالفعل من أن احدى السمات البارزة لموجة العنف تمثلت في انتشارها خارج مقاطعة ناتال .

٧٥ - وأظهرت البيانات التي قدمها المعهد أن نسبة ٩ في المائة فقط من حوادث القتل وقعت خارج ناتال في عام ١٩٨٩ ، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ إلى ٢٨ في المائة . وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قتل أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص في ناتال . وكان من بين القتلى إيريس ماغوازا ، مسؤولة التنظيم على الصعيد الإقليمي للمؤتمر الوطني الافريقي في منطقة جنوبي ترانسفال ، والتي اغتيلت في عقر دارها على يد معتد مجهول الهوية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وكانت السيدة ماغوازا تقوم بتنسيق جهود السلم بين حركة إينكاثا والمؤتمر الوطني الافريقي في ناتال . وفي رسالة وجهتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى المؤتمر الوطني الافريقي وإلى أسرة السيدة ماغوازا ، استنكرت اللجنة هذا العمل من أعمال العنف "بوصفه عملا موجها ضد القوى التي تعمل من أجل تقليل حدة التوتر" ولإحلال جو من السلم . وشهد شهرا آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أيضا وقوع عدد من الاشتباكات العنيفة في منطقة ريف (بمقاطعة ترانسفال) وبين أنصار حركة إينكاثا ، ومعظمهم من

قاطني دور الإيواء ، والمقيمين بالبلدات ومعظمهم من أنصار المؤتمر الوطني الافريقي . وقد وقع أول اشتباك رئيسي في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ عندما شن قرابة ٢٠٠ رجل ، يرتدون عصابة للرأس مصنوعة من القماش ، وقيل يساندهم رجال بيض يتشحون بأقنعة صوفية ، غارة مسلحة على مبنى دار الإيواء في سيبوكينغ ، قرب فيرينيغنغ في أعقاب اجتماع عام لحزب الحرية لإينكاثا في الملعب الرياضي في سيبوكينغ . وقُتل أربعة وعشرون شخصا ، منهم ١٩ عضوا في الاتحاد الوطني لعمال المناجم التابع لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا . واستهدفت جماعات الأمن الأهلية مبنيين من مباني دار الإيواء ينزل بهما أعضاء ينتمون إلى الاتحاد الوطني لعمال المناجم في جنوب افريقيا ، ومضربون عن العمل في شركتين مختلفتين .

٧٦ - أما الأحداث التي جرت فيما بعد فقد شملت اعتداء آخر على دور الإيواء في سيبوكينغ ، وقنص عشوائي يستهدف المارة في شوارع جوهانسبرغ ، ومذبحة في قطار للركاب يعمل بين جوهانسبرغ وسويتو ، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . فقد قتل ستة وعشرون شخصا وجرح أكثر من ١٠٠ شخص عندما شنت احدى العصابات هجوما منسقا على ركاب قطار مزدحم استخدمت فيه البنادق والسكاكين والبانغا . وربما بلغ العدد الاجمالي لضحايا هذه الكارثة ٣٦ قتيلا و ٢٧٠ جريحا(٣٠) . وتكشف الاحصاءات لشهر تموز/يوليه ١٩٩٠ عن وقوع ٧٣ هجوما على يد جماعات الأمن الأهلية أدت إلى مقتل ١١١ شخصا . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، سجل ما يزيد على ٨٠٠ قتيل و ٦٠٠ ١ جريح من جراء أعمال العنف التي ارتكبتها جماعات الأمن الأهلية .

٧٧ - وكما أعلنت اللجنة الخاصة في بيان صدر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، فإن أعمال العنف الجارية الآن هي "النتيجة المباشرة لسياسات الفصل العنصري ، أي سياسة "الأوطان" ونظام العمالة المهاجرة ، اللذان زادا من حدة التوترات في مجتمعات السود المحلية" . وأي محاولة لوصف النزاع بأنه نزاع "فيما بين القبائل" ليس من شأنها إلا تكريس الفكرة القائلة بأن أي نزاع . بين الافريقيين ينبع من "التقاليد القبلية" لافريقيا . ورغم أن أعضاء حركة إينكاثا ينتمون إلى قبيلة زولو فإن مؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي لا ينتمون جميعهم إلى قبيلة كوساس ؛ وفي ناتال ، في معظم الحالات ، فإن أعمال العنف تؤلب الزولو على الزولو . ومع أنه وقعت بعض حوادث العنف التي اشترك فيها مؤيدو المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ولا سيما في مقاطعة ترانسفال ، ومقاطعة كيب الشرقية فإن القدر الأكبر من العنف السياسي يشمل مؤيدي الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحركة اينكاثا . وفيما يتعلق بالجبهة الديمقراطية

المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، فإن هذه المنظمات بذلت جهودا من أجل السلم ولمنع وقوع هذه الحوادث .

٧٨ - وقد عزى النزاع في ناتال أيضا إلى مجموعة من العوامل الاخرى ، المنبثقة عن هياكل الفصل العنصري وسياساته ، مثل الفقر الهيكلي الذي يسود بلدان مقاطعة ناتال ومناطقها الريفية ، وما يترتب على ذلك من تنافس على الموارد الشحيحة ؛ والمنافسة بين المنظمات السياسية داخل مقاطعة ناتال ؛ والخصومات القائمة بين هياكل السلطة المحلية في المناطق السكنية للسود ؛ والانقسامات الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية السكانية للسود وفيما بينها والقائمة على تباين مستويات الحرمان المادي (٣١) . ويمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يتعلق بأسباب الاقتتال الاخير بين المقيمين في دور الإيواء وسكان البلدان المحيطة بجوهانسبرغ ، والذي يمكن أن يعزى إلى حدٍ كبير إلى نظام العمالة المتبع بالنسبة للمهاجرين . وبالتالي فإنه على المقيمين في دور الإيواء وسكان البلدات أن يتنافسوا للحصول على الموارد الشحيحة ، أي الارض والعمل والمرافق ، الأمر الذي يسهم في إفساد العلاقات التي هي متوترة بالفعل . ومن شأن ظروف المعيشة المخيفة في دور الإيواء المخصصة لافراد من الجنس الواحد ، وفي مخيمات المستقطنين ، أن تؤدي إلى إمكانية اندلاع العنف . وعلى سبيل المثال ، ففي حين أن دور الإيواء الخمس في سويتو تستوعب رسميا ٠٠٠ ١٣ عامل ، فإن بعض التقديرات للمقيمين فيها بصورة غير رسمية تصل إلى ٠٠٠ ٣٩ شخص . وعموما ، فإن هناك قرابة ٠٠٠ ١٢٥ عامل مهاجر يعيشون في ٣١ دارا للإيواء في بلدان مثل سويتو وشرقي وجنوبي جوهانسبرغ (٣٢) .

٧٩ - وفي الشهادات الخطية التي جمّعها المجلس المستقل للتحقيق في القمع غير الرسمي ، ذكر الشهود أن الشرطة لم تتمكن من تجريد قاطني دور الإيواء من أسلحتهم ، وفي العديد من الحالات كانت الشرطة ترافقهم خلال الاعتداءات على المقيمين في البلدات . وشملت "الاسلحة التقليدية" التي حملها أعضاء إينكاثا بنادق من طراز AK47 و R1 وهراوات مصنوعة آليا ومناجل . وعلاوة على ذلك ، أشار شهود عيان إلى وجود أشخاص من البيض الذين طلوا وجوههم باللون الاسود (أو ارتدوا أقنعة صوفية) بين الجماعات التي كانت تحرض على العنف . وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أذن لما يتراوح عددهم ما بين ٠٠٠ ٢٥ و ٠٠٠ ٣٠ من أفراد الزولو ، ومعظمهم مزودون "بأسلحة تقليدية" حضور اجتماع عام في سويتو تكلم فيه ملك الزولو غودويل زويليتيني . ولدى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أدلة على أن الشرطة لم تستجب في عدة حالات إلى الإنذارات

المبكرة التي وجهها المؤتمر بشأن الاعتداءات التي كان يجري التخطيط لها في دور الإيواء . وتشير كذلك البيانات التي أدلى بها سكان القرى إلى أن العنف الذي اندلع في منطقة ريف بدأ فور إعلان حركة اينكاثا تحويل نفسها إلى حزب سياسي وطني في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠(٣٣) .

٨٠ - ووفقا لما ذكره لويد فوغلمان ، مدير المشروع المتعلق بدراسة العنف في جامعة فيتفاترستراند ، فقد :

"أصبحت دور الإيواء نقطة اندلاع للمواجهات الدموية . ونظرا لكونها معزولة وغالبا ما تشبه السجون ، فهي توفر منبتا للسلوك العدواني المتسم بالخشونة والذي لا تحده قيود في ظل انعدام جو الاستقرار الذي توفره الأسرة . فالإقامة في دار للإيواء تساعد على تعزيز هوية جماعة ما ، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ما درجت عليه العادة من إدارة هذه الدور على أسس إثنية . ومن ناحية أخرى ، فإن نزلاء هذه الدور يتقاسمون الخبرات اليومية مما ييسر إلى حد كبير إمكانية تنظيمهم .

"ونتيجة لذلك ، يصبح بعض هذه الدور معاقل لمنظمات معينة . وهذا يساعد على تفسير جانب من الطابع المنظم لأعمال العنف الراهنة المتركزة حول دور الإيواء . فالعنف الذي نشهده ليس اندلاعا عفويا لنزاع اثني . لكنه عنف جرى تنظيمه وتنسيقه وتخطيطه" .

٨١ - إن إنشاء "البانتوستانات" قد غرس بذور العنف ، إذ أن زعماء "البانتوستانات" أقاموا هيكلا يتجدد ذاتيا من العلاقات القائمة على "التقاليد" و "الولاءات" وهو ما عزمت حركات التحرير الوطني على إزالته . وفي ناتال ، يؤكد المؤتمر الوطني الافريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا إن سلطات بريتوريا وسلطات كوازولو ، ولا سيما قوات الشرطة التابعة لهما ، تشكلان عقبة رئيسية تعترض سبيل إيجاد تسوية سلمية في المنطقة بسبب تحيّز كل منهما . وتشير هاتان المنظمتان إلى أنه على الرغم من مئات الاتهامات الموجهة إلى أعضاء إينكاثا بارتكاب أنشطة إجرامية في تلك المنطقة ، لم تتم المقاضاة إلا في ١٣ حالة . وطرحت ادعاءات مماثلة عن وجود تواطؤ بين شرطة جنوب افريقيا وشرطة كوازولو وأعضاء حركة إينكاثا فيما يتعلق بموجة العنف الأخيرة التي شهدتها منطقة ريف .

٨٢ - وقد انتقد نلسون مانديلا موقف قوات الامن في النزاع ، كما ذكر أيضا أن قوة على درجة عالية من التدريب مماثلة لقوة حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق تعمل بنشاط في جنوب افريقيا . وبعد أن قابل الرئيس دي كليرك في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قال إن الاخير سلّم بأن ثمة "يدا خفية" تعمل ، فيما يبدو ، في إشاعة العنف الذي يجتاح مدن السود . وفي نفس اليوم ، أقر بيان صدر عن مكتب الرئيس دي كليرك بأن : "هناك قوى لا ترغب في نجاح المفاوضات السلمية"(٣٤) .

٨٣ - وقد أوجد العنف ، الذي تولّد عن هذا المزيج المعقّد من العوامل ، زخمه الخاص به ، وأخذ يصبح تهديدا خطيرا لعملية الاتجاه نحو المفاوضات . وقد اقترح المؤتمر الوطني الافريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا عدة خطوات ينبغي للسلطات أن تتخذها للقضاء على العنف في ناتال ، بما في ذلك سحب صلاحيات الشرطة من رئيس الوزراء في بانتوستان كوازولو وإنشاء لجنة مستقلة للتحقيق . وقد أجرت هذه المنظمات ، مع أعضاء لجنة العمل المشتركة في ناتال ، مشاورات مع الرئيس دي كليرك وبعض من أعضاء مجلس وزرائه بشأن العنف في ناتال ، وقدمت توصيات إليه في هذا الشأن .

٨٤ - وقدمت لجنة الحقوقيين الدولية في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عقب زيارة قامت بها لمنطقة ناتال توصيات مماثلة . واقترحت لجنة الحقوقيين الدولية ، ضمن جملة أمور ، عقد اجتماع رباعي الاطراف بين المؤتمر الوطني الافريقي ، وإينكاثا ، والسلطات ، والكنائس . ويكون دور الطرفين الاخيرين هو ضمان أن ينفذ أي اتفاق يتم التوصّل إليه وألا "تسعى" اللجنة المركزية لإينكاثا مرة أخرى "إلى فرض وقف مؤقت للسلم - وهو مفهوم فريد من نوعه في تاريخ الدبلوماسية ولا يضفي ثقة على إينكاثا"(٣٥) .

٨٥ - وقامت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهي تردد مثل هذه الدعوات ، بمناشدة الاطراف المعنية السعي إلى إنشاء آلية توقف العنف وتعزز إمكانية قيام المصالحة "الوطنية" في المستقبل . وأعربت عن مشاعر مماثلة منظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي والجمعية العامة للامم المتحدة . وبعد أن أعربت الجمعية العامة ، في قرارها ٤٤/٢٤٤ المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عن قلقها إزاء "تصاعد العنف في جنوب افريقيا" ، دعت إلى إنهاء العنف على الفور ، وحثت سلطات جنوب افريقيا على "اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهائه ، وذلك على وجه التحديد بتفكيك هياكل الفصل العنصري فضلا عن ضمان قيام قوات الامن باتخاذ إجراءات فعالة وغير متحيّزة" . وطلبت الجمعية العامة أيضا "إلى جميع الاطراف المعنية المساهمة في إيجاد مناخ خال من العنف" .

٨٦ - وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة ، أثناء كلمته أمام الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري ، عن مشاعر الأسى والقلق العميقة التي تنتابه لاستمرار حلقة العنف المتسارعة في جنوب افريقيا . وبالرغم من أن قصده لم يكن توزيع اللوم أو المسؤولية ، فقد أعرب الأمين العام عن "قلق خاص إزاء الاتهامات المتزايدة المتصلة بتقصير عناصر من قوات الأمن في هذه الحوادث [المتصلة بالعنف]"(٣٦) .

٨٧ - وعقد اجتماع في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بين أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي ، الذين شكّلوا لجنة فرعية خاصة للنظر في العنف في ناتال ، ووفد من اللجنة المركزية لحزب الحرية لإينكاثا . وكان هذا أول اجتماع بين مسؤولين رفيعي المستوى من المنظمتين منذ الاجتماع الذي عقد في لندن في عام ١٩٧٩ . وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ، اقترح المؤتمر الوطني الافريقي عقد اجتماع في المستقبل القريب مع نظيره حزب الحرية لإينكاثا يشترك فيه الزعيم مانغوسوثو بوثليزي ونلسون منديلا نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي . وقد وضعت الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع في ناتال في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بعد توقيع اتفاقات السلم الاقليمية وعقد اجتماع رفيع المستوى بين الطرفين . وكان رئيس أساقفة كاب تاون ، دزموند توتو قد أعلن في وقت سابق أنه سيعقد اجتماعا عاجلا لجميع قادة الجماعات السياسية في جنوب افريقيا للوصول إلى موقف موحّد وتنسيق الاستراتيجية إزاء المفاوضات مع السلطات . وبعد أن ذكر رئيس الأساقفة توتو أن هدف الاجتماع هو عقد "قمة سياسية للسود" ، قال إنه سيدعو جميع قادة حركات السود السياسية الكبيرة ... حتى يحكم شعبنا على الزعماء الذين يرفضون الحضور بأنهم أعداء للوحدة والسلم والتحرر"(٣٧) .

جيم - الحالة الحاضرة

٨٨ - سمح رفع الحظر على التقييدات التي كانت مفروضة على المنظمات السياسية والأفراد بممارسة حركات التحرير الوطني للنشاط السياسي العلني وبتركيز الجهود على إعادة بناء الهياكل وإيجاد فسحة زمنية سياسية للتداول والتشاور بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ويشترك المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ومنظمات سياسية أخرى ، إلى جانب الجهات الحليفة المناهضة للفصل العنصري ، في عملية دينامية لمعالجة التحديات الجديدة في الموقف الآخذ في التطور . وتشترك جميع هذه المنظمات في إعادة هيكلة فروعها في المناطق من خلال إجراء عملية تعليم سياسي تجري فيها مناقشة حاضر ومستقبل جنوب افريقيا . وتشترك منظمات أخرى مثل منظمة الشعب الازاني وحركة وعي السود في أنشطة مماثلة .

٨٩ - وفيما يتعلق بمفاوضات إنهاء الفصل العنصري ، ذكر مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أنه رغما عن أن بريتوريا دعته إلى الانضمام إلى المحادثات الجارية بشأن المفاوضات ، فإنه لن يكون ، في هذا الوقت ، طرفا في هذه العملية ما دامت هذه المفاوضات لا تزال في المرحلة الاولية أو مرحلة ما قبل المساومة . ويؤيد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، نقلا عن تصريح للعضو الاقدم في المؤتمر كويدي مكاليبي ، المطالبة بإنشاء جمعية تأسيسية يقوم فيها ممثلو الشعب ، المنتخبون في انتخاب عام للراشدين ، بالتداول وبسن دستور جديد للبلد(٣٨) . وفي ظل هذه الظروف ، يطلب مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا إلغاء قانون تسجيل السكان ، وقانوني الاراضي ، والقانون الدستوري (المنشئ لنظام البرلمان ذي المجالس الثلاثة المنفصلة عنصريا) وقانون تعليم البانتو ، والقوانين المنشئة للبانتوستانات وجميع قوانين الامن التي تقيد حرية الكلمة والاجتماع . وفي جوهانسبرغ ، عقد مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا مؤتمرا وطنيا للمظلومين في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، نوقشت فيه ورقة عمل عن الاقتصاد بعنوان "عرض استكشافي وتشخيصي وطارئ" . ومن المقرر أن تناقش هذه الورقة ، التي تتصور قيام اقتصاد مخطط ، في فروع المنظمة في جميع أرجاء البلد قبل الانتهاء من وضع السياسة الاقتصادية في المؤتمر الذي تقرر أن يعقده مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٩٠ - وبدأ المؤتمر الوطني الافريقي عملية مناقشة للمقترحات الدستورية وكذلك لاقتصاد ما بعد الفصل العنصري . ومما يساعد حاليا هذه المناقشة إلى حد كبير أعمال الاقتصاديين المرتبطين بمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا الذين دأبوا منذ فترة على تركيز اهتمامهم على الهيكل المستقبلي للاقتصاد في جنوب افريقيا . وثمة بعض مسائل رئيسية قيد التمحيص والمناقشة هي التأميم ، وسياسة التصنيع والاراضي ووضع ميثاق للعمال . وتجري هذه المناقشة في سياق الحلقات الدراسية وأفرقة المناقشة التي تعقدها فروع مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وجماعات أخرى . وسيناقش الاقتصاد والموضوعات الاخرى في المؤتمر الوطني للمؤتمر الوطني الافريقي المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والذي تعقد ، تحضيرا له ، سلسلة من اجتماعات المناطق .

٩١ - وأدلت منظمات سياسية عدة بتصريحات بشأن عملية المفاوضات الجارية ، وبصفة خاصة عقب الدعوة التي قدمتها بريتوريا إليها للمشاركة في المحادثات الجارية . وذكر قرار المنظمة الشعبية لازانيا المتعلق بالمفاوضات ، والذي اعتمده في مؤتمرها السنوي التاسع المعقود في ٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أن توقيت المفاوضات كان سابقا

لاوانه ، وطالب بدلا من ذلك بعقد مؤتمر لمنظمات المظلومين لإعداد أرضية مشتركة فيما بينها . وفي بلاغ مشترك صدر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، رفضت المنظمة الشعبية لازانيا وحركة وعي السود عملية المفاوضات التي اقترحها الرئيس دي كليرك بوصفها غير ديمقراطية لانها تستدعي "منظمات المقاومة بشكل مستقل ومتباين" .

٩٢ - وتستمر مبادرات أخرى في الترويج لإجراء مناقشة ديمقراطية عن حاضر ومستقبل جنوب افريقيا . وقامت منظمات مثل معهد مناصرة إيجاد بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا في الفترة الاخيرة بتنظيم سلسلة من المحافل بهدف تعريف البيض أساسا بمواقف المنظمات السياسية من خارج البرلمان . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ نظم هذا المعهد محفلا بعنوان "العاملون من خارج البرلمان" تحدث فيه ممثلو حركة الوحدويين الافريقيين (كانت حركة الوحدويين الافريقيين أو مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا داخلية في ذلك الوقت) وكذلك ممثلو الجبهة الديمقراطية المتحدة والمنظمة الشعبية لازانيا ومنظمات أخرى . وفي لوساكا ، استضاف المعهد والمؤتمر الوطني الافريقي في أيار/مايو ١٩٩٠ ، مؤتمرا عن "مستقبل الامن والدفاع في جنوب افريقيا" ، كانت أهدافه ، ضمن جملة أمور ، استكشاف الطريقة اللازمة لوقف تصعيد النزاع وبدء مناقشة عن شكل ودور قوة دفاع مقبلة . وضم المشاركون وفدا مشتركا بين المؤتمر الوطني الافريقي/أومكونتو وي سيزوي (الجناح المسلح) ، وضباط في قوة المواطنين ، وقادة المواطن ، واستراتيجيين واكاديميين عسكريين ، وضباط أقدم متقاعدين من قوة دفاع جنوب افريقيا ومجندين ، وعاملين في حملة إنهاء التجنيد وزعماء دينيين[٣٩] . وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ ، نظم معهد مناصرة إيجاد بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا محفلا عنوانه "النساء تواجهن المستقبل معا" ركزت فيه ١٢٥ امرأة مناقشاتهن على التجنيد .

٩٣ - وفي جوهانسبرغ ، استضافت حركة الأعمال التجارية الاستشارية في أيار/مايو ١٩٩٠ مؤتمرا حضره ٣٥٠ مندوبا ضموا قادة الأعمال التجارية والقيادات الأقدم في المؤتمر الوطني الافريقي . وكان الهدف من المؤتمر هو إجراء مناقشة لنهج الاقتصاد لتحديد الاسس والعقبات المشتركة في المناقشة ، وكان من المسائل التي نوقشت دور الأعمال التجارية في التغيير السياسي ، والسياسة الاقتصادية في جنوب افريقيا في المستقبل ، والتأميم ، والتحول إلى الملكية الخاصة ، والجزاءات ، والعنف في ناتال ، وعودة المنفيين ودور نقابات العمال[٤٠] . وكانت حركة الأعمال التجارية الاستشارية قد بدأت بالفعل اتصالات مبدئية مع مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والمنظمة الشعبية لازانيا وكذلك مع منظمات أخرى .

٩٤ - وأجرت القيادة الداخلية والخارجية لمؤتمر الوحدويين الافريقيين محادثات مكثفة ومستفيضة مع غرفة التجارة الأمريكية في جنوب افريقيا في هراري في ١١ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . ووجد مؤتمر الوحدويين الافريقيين ممثلي غرفة التجارة الأمريكية في جنوب افريقيا مستنيرين ومتفتحي الذهن . فقد سلموا بالاجماع بضرورة حدوث تغيرات أساسية في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . ووجدت غرفة التجارة الأمريكية في جنوب افريقيا أن "مؤتمر الوحدويين الافريقيين متقدم في تصوره وتخطيطه لاقتصاد جنوب افريقيا مستقبلا . وتبين وجود أرض مشتركة بشأن بعض المسائل المتصلة بالاقتصاد" .

٩٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اتخذت المنظمات الدينية في جنوب افريقيا خطوة هامة صوب الاتفاق على دور الدين المنظَّم في العملية السياسية الجارية . وبدأ مجلس الكنائس في جنوب افريقيا والكنيسة الهولندية الاصلاحية حوارا حول دور الدين المنظَّم في عملية التغير وفي جنوب افريقيا في المستقبل . وفضلا عن ذلك ، قرر مجلس الكنائس في جنوب افريقيا ، في مؤتمره الوطني في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أن تفكيك الفصل العنصري سيكون نهائيا لا رجعة فيه حين (أ) تنشأ جمعية تأسيسية ؛ (ب) وتسند سلطة سيادية إما إلى الجمعية العامة أو إلى كيان آخر مؤقت متفق عليه و (ج) لا يكون بوسع الاقلية البيضاء أن تقوم قانونا بعكس مسار هذه العملية أو الاعتراض عليها باستخدام الهياكل التشريعية الحالية . وقد أعرب مجلس الكنائس في جنوب افريقيا عن التزامه بالإعلان عن هذا التعريف على الصعيدين الوطني والدولي .

٩٦ - وفي حين يجري إحراز تقدم في اتجاه المفاوضات ، تستمر المراعات على المستوى الجماهيري سواء ضد البلديات المحلية وتعليم الفصل العنصري أو ضد عناد أرباب العمل . ويشور جدل مفاده أن للتعبئة الجماهيرية والاحتجاج المنضبط أهمية استراتيجية في الحفاظ على الضغط الرامي إلى التعجيل بعملية المفاوضات .

دال - الهياكل المؤسسية للفصل العنصري

٩٧ - وعلى الرغم من التطورات الايجابية الحاصلة في جنوب افريقيا وإعلان الرئيس دي كليرك عزمه على انتهاج سياسة لتفكيك الفصل العنصري ، مازالت الهياكل المؤسسية للفصل العنصري متماسكة في واقع الحال . وفي هذا الصدد ، لاحظ تقرير الأمين العام أن هناك توافقا في الآراء في جنوب افريقيا على أنه ما لم تتم إزالة ركائز [قوانين] الفصل العنصري ، فإن التمييز العنصري سوف "يستمر في تفريق الأمة" . والحرمان

والاضطهاد اللذان أوجدهما هذا النظام القانوني هما واقع صارخ اليوم وستستمر آثارهما بعد إزالة الفصل العنصري بوقت طويل . وثمة ركيزة واحدة فقط هي التي أزيلت بين ركائز الفصل العنصري ، وذلك على النحو المبين أدناه .

٩٨ - وينص قانون تسجيل السكان ، رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠ ، على تسجيل جميع المواطنين عند الولادة إما كبيض ، أو آسيويين ، أو سود أو ملونين ، رغم أن الفئات الثلاث الأخيرة تعتبر نفسها من السود . وعلى ذلك فإن قانون تسجيل السكان ، بتحديده جميع الجنوب الافريقيين حسب الجنس ، يعتبر حجر الزاوية في الهيكل المؤسسي للفصل العنصري .

٩٩ - وقد أقام قانون أراضي الافارقة لسنة ١٩١٣ وقانون التطوير الائتماني والأرض لسنة ١٩٣٦ والتعديلات اللاحقة التي ادخلت عليهما مبدأ الفصل المكاني الذي يحصل السود والبيض وفقا له على الاراضي في مناطق منفصلة معينة ويقيمون فيها . والمناطق المخصصة للسود لا تزيد نسبتها عن ١٣,٦ في المائة من مساحة البلد . وهذان القانونان هما الاساس القانوني الذي يستند اليه الفصل العنصري الكبير ، وهو تقسيم جنوب افريقيا إلى ١٠ أوطان أو بانتوستانات على أساس إثني . ولا يحق لاي شخص أسود أن يصبح مقيما في جنوب افريقيا "البيضاء" ويتعين عليه أن يعيش ويمارس حقوقه السياسية في البانتوستانات .

١٠٠ - وقانون مناطق الجماعات ، رقم ٤١ لسنة ١٩٥٠ ، المعزز بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ، يخوّل النظام أن يعلن تخصيص مناطق للاستخدام ، سواء للاسكان ، أو للتعليم ، أو للتنمية الصناعية حسب الجنس وحده . وانتهاكات هذا القانون تخضع لعقوبات شديدة . والتشريع الذي تم الاخذ به في عام ١٩٨٩ يمنح السلطات صلاحيات جديدة لتنفيذ العزل في أماكن الإقامة دون أي تدخل من المحاكم . وفي الفترة الاخيرة ، جعلت أزمة الإسكان في المدن ، بالإضافة إلى تحدي القانون ، أحكام هذا القانون غير قابلة للتنفيذ . ولم ينفذ القانون بشكل منهجي نظرا لان السلطات اضطرت إلى السماح بانتقال سكان سود إلى "مناطق بيضاء" .

١٠١ - وينص قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه يمكن لاي شخص مسؤول عن أو مشرف على أية أماكن عامة (مثل المتنزهات أو المسابح) أو سيارات عامة أن يحجز هذه الاماكن أو السيارات للاستخدام من قبل أشخاص ينتمون إلى عرق معين دون سواهم من الاشخاص . وكما في حالة قانون مناطق الجماعات ، أصبح من المتعذر

الدفاع عن هذا القانون في الواقع العملي . وقد أصدرت مدن مثل جوهانسبرغ وكيب تاون أنظمة بلدية تنص على الادماج العنصري في بعض المرافق . وقد بدأ نفاذ قانون إلغاء التشريع التمييزي المتعلق بالمرافق العامة ، الذي أنهى العزل العنصري في المرافق العامة ، في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . ومع ذلك فقد نشأت مقاومة للاندماج العنصري في مناطق عديدة من البلد ، حيث رفضت بلديات يسيطر عليها حزب المحافظين تنفيذ القانون الجديد . وتتصرف البلديات حسب تقديرها في السماح للمقيم فيها فقط باستخدام المرافق ، زاعمة أن تنفيذ القانون سيؤدي إلى "الاكتظاظ" . وفي هذا السياق ، ستسمح أحكام قانون مناطق الجماعات ، بحكم تعريفها ، بأن يستمر الفصل . (انظر الفقرة ٣٥ أعلاه) .

١٠٢ - وفي حين تشكل القوانين المذكورة أعلاه الاساس القانوني الذي يقوم عليه نظام الفصل العنصري ، فإن قانون دستور جمهورية جنوب افريقيا رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٣ الذي انشئ بموجبه برلمان قائم على الفصل العنصري مؤلف من مجالس ثلاثة مخصصة للبيض والملونين والآسيويين ، يستبعد على وجه التحديد السكان السود من التصويت على انتخاب الحكومة المركزية . وهذا الاستبعاد تعززه أحكام قانون جنسية الاوطان الذي استحدث في عام ١٩٧٠ . وهذا القانون ينص على إقامة بانتوستانات "مستقلة" ، ولو أن وضعها غير معترف به إلا من قبل جنوب افريقيا وحدها . وقد أعلن "استقلال" أربعة منها ، وهي ترانسكاي ، وبوفوثاتسوانا ، وفندا ، وسيسكاي . ونتيجة لذلك ، أعلن الملايين من السود مواطنين في هذه البانتوستانات وأصبحوا أجانب في أرض مولدهم . والبانتوستانات الستة الباقية هي ما يسمى بالاقاليم المتمتعة بـ "الحكم الذاتي" .

١٠٣ - وقد أوجد العزل العنصري من ناحية قوانين الفصل العنصري المذكورة أعلاه قدرا من عدم المساواة سيصبح تعديله مهمة مخيفة لاي حكومة مقبلة في جنوب افريقيا . وفي الدراسة المعنونة "اقتلاع الفقر : التحدي في الجنوب الافريقي" ، يدفع المؤلفون بأن الفقر الهيكلي في جنوب افريقيا مسالة سياسية أساسا ويمكن تفسيرها بعوامل عدة ، بما في ذلك الدرجة الواسعة من التفاوت بين الاغنياء والفقراء ، ومدى تسبب سياسة الفصل العنصري المتعمدة في الفقر القائم . ومن هذه الزاوية ، يعتبر العنف الهيكلي لنظام الفصل العنصري قاسيا في هجومه على الاغلبية السوداء قسوة أي مواجهة جسدية[٤١] . وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلنت السلطات إنشاء صندوق استئماني خاص رأسماله ٣ بلايين من الراندات لتخفيف مجموعة من "حالات التاخير" في الإسكان ، والتعليم ، والتدريب ، ومعرفة القراءة والكتابة ، والصحة الاساسية . غير أنه ، وفقا لتقدير وضع مؤخرا ، ستكون ثمة حاجة إلى جميع الاموال تقريبا كل عام حتى عام ٢٠١٠ لمعالجة حالات التاخير في الإسكان في المناطق الحضرية الافريقية فقط .

١٠٤ - وتبدو أوجه اللامساواة هذه التي تسببها سياسات العزل هذه في أقوى صورها في خمسة مجالات رئيسية ، هي الأرض ، والإسكان ، والتعليم ، والصحة ، والبطالة ، وأحوال العمل . وأكد الأمين العام في تقريره النتائج المترتبة على أوجه عدم المساواة هذه ، فلاحظ وجود حاجة إلى تدابير فعالة لمعالجة أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجالات(٤٢) .

١ - الأرض

١٠٥ - يحتل التنفيذ الصارم لقانوني الأراضي مكانة كبيرة بين العوامل التي أدت إلى أزمة الأراضي الحادة التي يواجهها السود في جنوب افريقيا اليوم . ومنذ عام ١٩٥٠ ، نقل قسرا نحو ٤ ملايين من السود إلى وحدات أو بانتوستانات مقسمة اثنيا . ولايزال أكثر من ٣ ملايين آخرين مهددين بالنقل أو الطرد . والبانتوستانات ليست كيانات مكتفية ذاتيا وانما تعتمد اعتمادا كليا على جنوب افريقيا ماليا واقتصاديا وعسكريا . فمثلا ، قام نظام جنوب بريتوريا ، في ميزانية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، بتمويل بانتوستان كوازولو بمبلغ ٤٦٣ ١ مليون راند يمثل ٧٤ في المائة من ايراداته(٤٣) .

١٠٦ - ويزيد من تفاقم المستوى البالغ للفقر والبطالة والمرض في البانتوستانات أن مواردها النادرة كثيرا ما تستخدمها الفئات الحاكمة المؤيدة من السلطات كأدوات لفرض السلطة وكسب الولاء . والقسر والقمع هما الممارسة اليومية في معظم البانتوستانات ، والاستياء عميق في نفوس الشعب الذي يُرغم على أن يصبح أجنبيا في أرض مولده .

١٠٧ - وفي العام الماضي وقعت سلسلة من الأحداث في البانتوستانات كانت نذيرا بنهاية سياسية الفصل العنصري الكبير . فقد حدثت أعمال جماهيرية شعبية في بانتوستان في الشهور الأخيرة ، وبصفة خاصة في البانتوستانات "المستقلة" . ففي سيسكاي كان هناك منذ عدة سنوات مقاومة شديدة للقمع الذي يمارسه النظام السابق لهذا الموطن . وفي عام ١٩٨٩ ، أدى الكفاح ضد الادماج القسري لمناطق معينة في سيسكاي إلى نسف المنازل وهروب السكان بحثا عن ملجأ في الكنائس في مدينة كنغ وليامز . وفي عام ١٩٨٩ قامت ثمانية مجتمعات محلية كان مقررا إدماجها بتنظيم "حملة ايقاف الادماج" بوضع عريضة وطنية وقّع عليها ٠٠٠ ٢٤ من السكان لكسب التأييد ضد الادماج ونظام البانتوستانات . وقبيل نهاية عام ١٩٨٩ نظمت مجتمعات محلية ريفية صغيرة عدة مقاطعات للسلع الاستهلاكية . وأعقب ذلك قمع شديد اشتركت فيه الشرطة

والجيش . وفي ٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، اسقط العميد اوبا غفوزو نظام الحكم في البانتوستان ثم أعرب بعد ذلك عن استعداده لمناقشة إعادة ادماج سيسكاي في جنوب افريقيا .

١٠٨ - وفي بوفوشاتسوانا قامت مسيرة احتجاج اشترك فيها أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شخص يطالبون باستقالة زعيم "الموطن" لوكس منغوبي قوبلت بالغازات المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص . وكانت قد حدثت قبل ذلك احتجاجات مماثلة في مناطق أخرى نجمت عنها بعض الوفيات . ودعي إلى الانقطاع عن العمل ومقاطعة السلع الاستهلاكية للاحتجاج على القمع .

١٠٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، نجحت مجتمعات محلية أخرى عديدة في مقاومة ادماجها في بوفوشاتسوانا وسيسكاي . وحدثت أيضا مهرجانات ، ومظاهرات ، ومقاطعات لمقاومة النقل القسري لمجتمعات محلية محددة .

١١٠ - وقد أعرب وزير التعليم في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠ عن تغيير معين في نظرة بريتوريا إلى مستقبل نظام البانتوستانات . فأعلن أن الهدف الرئيسي للسلطات الآن هو اشتراك جميع الجنوب الافريقيين في العملية السياسية وأن مستقبل الولايات المتمتعة بما يسمى ب "الحكم الذاتي" مسألة للتفاوض .

١١١ - وقال وزير التطوير الدستوري في حزيران/يونيه ١٩٩٠ إن قانوني الأراضي سوف يلغيا في أوائل شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وقال الرئيس دي كليرك ، في معرض ايجازه للآثار الدستورية التي ينطوي عليها قانونا الأراضي ، ولاسيما على صعيد الحكم المحلي ، أن "أي اصلاحات فيما يتعلق باستخدام الأراضي لابد أن تأخذ في الاعتبار مبادئ النشاط الاقتصادي الحر ، والأمن ، وضمان ملكية الأراضي وحقوق الملكية المكتسبة" . وسيترتب على إلغاء قانوني الأراضي آثار فورية وضخمة في المناطق الريفية . ويحذر المراقبون من أنه إذا لم تشمل عملية الإلغاء المجتمعات المحلية المعنية ، فقد تؤدي إلى حرمان أشد كثيرا من ذلك الذي نشأ عن سياسة النقل القسري . ويجري التفاوض في الوقت الحاضر بشأن هذه المسألة بين السلطات وزعماء البانتوستانات فقط(٤٤) .

١١٢ - وبصفة عامة ، تشير هذه التطورات الايجابية في عام ١٩٨٩ وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠ إلى أن سياسة البانتوستانات قد يجري التخلي عنها وقد تصبح المواطنة الموحدة في جنوب افريقيا حقيقة واقعة في المستقبل القريب . ومن المهم ملاحظة أن الأعمال الجماهيرية الشعبية المستمرة في البانتوستانات هي نتيجة لكفاح طويل الأمد

على المستوى المحلي الذي يشكل العمود الفقري لهذه الاعمال الجماهيرية وإن كان يختلف من قرية إلى قرية . وفي هذا السياق ، أدت الاستجابة إلى المظالم الفورية ، وبصفة خاصة ارتفاع الايجارات ورسوم الخدمات ، وتدني الأجور ، وأحوال العمل غير الصحية ، إلى تكوين منظمات ريفية قوية . ويمكن أن تصبح درجة التنظيم السياسي في البانتوستانات أمرا حاسما في وضع سياسة مستقبلية للاراضي في جنوب افريقيا .

٢ - الإسكان

١١٣ - أدى تنفيذ قانون مناطق الجماعات ، بتحويله العزل العنصري إلى قانون وتغيير هيكل مدن جنوب افريقيا ، إلى اختلال في استخدام الأراضي فرض مزيدا من القيود على الأراضي المخصصة للسود غير الكافية أصلا . وبالاضافة إلى ذلك ، أدى التنظيم القائم على العزل لفرض الإسكان إلى نشوء أنماط للانتقال بين المنزل والعمل تتسم بطول المسافة وارتفاع التكلفة على نحو لا ضرورة له . وقد ثبت أن سياسة بريتوريا في إنشاء سلطات محلية في مدن السود هي عملية لا يمكن تنفيذها سياسيا وماليا ليس فقط بسبب عدم تمتع هذه الهيئات بشعبية واسعة ولكن لانها أيضا لا تملك صلاحيات لفرض الضرائب ولانها تتلقى دعما أقل من ذلك الذي تتلقاه مدن البيض . والقدرة المحدودة للسلطات المحلية على الاستثمار في مشاريع الهياكل الاساسية أدت إلى تدهور خطير في الخدمات . وقد ارتبطت السلطات المحلية السوداء بصفة عامة بالايجارات المرتفعة ، وأحوال المعيشة السيئة ، والنقص الحاد في الاسكان ، والفساد . وتتمثل المطالب الرئيسية لمنظمي مقاطعة دفع الايجارات في المطالبة بمرافق محسنة ، ونقل الملكية إلى أولئك الذين يقومون بدفع الايجار لعقود من الزمن ، وإلغاء السلطات المحلية السوداء المنفصلة .

١١٤ - وقد حدث تباطؤ متعمد في توفير المساكن في أحياء السود على مدى عقود عديدة ، إذ كان ينظر إلى السود على أنهم "مقيمون مؤقتون" في المدن ، سيتم إيواؤهم في بلدات خاضعة للعزل ستذوي مع عودة السود إلى "بانتوستاناتهم" . وأدى الافتقار إلى المساكن المنخفضة الكلفة وإلى فرص التمويل المناسب للعائلات المنخفضة الدخل إلى زيادة تقييد إمكانية الحصول على السكن .

١١٥ - وأفضى هذا المزيج من التشريعات القائمة على العزل وأوجه اختلال التوازن الاجتماعي - الاقتصادي إلى حالة متفجرة تميزت بتفاوت رئيسي بين سرعة تنامي الحاجة إلى مساكن ملائمة وندرة المنازل أو أراضي البناء المتاحة . ونجم عن النقص الحاد في

المساكن في المناطق الحضرية اكتظاظ في المرافق القائمة وتوسع سريع في المستقطنات . ووفقا لوزارة التخطيط وشؤون المقاطعات ، يوجد في جنوب افريقيا حاليا ٩٠٠ ٠٠٠ مستقطن في حين أن لجنة الاراضي الوطنية ، وهي منظمة راعية كانت تعرف سابقا باسم اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات نقل السكان ، تقدر عدد المستقطنين بما يربو على مليوني شخص(٤٥) . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ عدد الوحدات السكنية التي تأخر إنجازها في المناطق الحضرية وحدها ٨٥٠ ٠٠٠ وحدة . ومع أنه يلزم بناء ١٣٠ ٠٠٠ وحدة سنويا لتلبية الاحتياجات ، لم يتجاوز عدد الوحدات التي بنيت في العام الماضي ٤٠ ٠٠٠ وحدة(٤٦) . ويقدر أن حوالي ٧ ملايين شخص يعيشون في "مساكن غير رسمية" أو في أكواخ(٤٧) .

١١٦ - وكان رد فعل السلطات على الزيادة السريعة في عدد المستقطنين ، اعتماد قانون منع الاستقطان غير المشروع ، في عام ١٩٨٨ . وبالنظر إلى ما يتصف به القانون من سمات قمعية ، ذكر معهد العلاقات بين الأجناس في جنوب افريقيا أنه [أي القانون] "يمكن أن يشجع على المنازعات وهو بالتالي يشكل تهديدا على الاستقرار الحضري يفوق ما يفترض أن يشكله الاستقطان نفسه"(٤٨) . وأدّى إنفاذ هذا القانون إلى أعمال عنف ، انطوت على وفيات ، مثلما حدث في دوبسونفيل وفي ثوزوكا حيث قاوم القاطنون هدم أكواخهم بواسطة الجرافات .

١١٧ - وتبرهن الإحصاءات الرسمية التالية على عدم كفاية الخدمات المتاحة للسكان السود في المناطق الحضرية والريفية على السواء : إن ٩٥ في المائة من الأسر الافريقية في ولاية أورانج فري ، و ٩٣ في المائة في ناتال ، و ٨٧ في المائة في الكاب و ٧٩ في المائة في ترانسفال تفتقر إلى الكهرباء . وأن حوالي ثلث المنازل فقط في سويتو وبلدة ريبميدو المجاورة تحصل على مياه جارية داخل المنازل ، وأن ٣٠ في المائة فقط من سكان ترانسكاي يحصلون على إمدادات مأمونة من المياه(٤٩) ، وفي هذا السياق ، فإن مقاطعة دفع بدلات الإيجار ، وتشمل رفض القاطنين دفع زيادات حادة في بدلات الإيجار ورسوم الخدمات تواصلت في كثير من البلدات في سائر أنحاء البلد خلال ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وبلغت المتأخرات المستحقة للسلطات المحلية السوداء بحلول كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ في المقاطعات الاربع ٧٦٣ مليون راند(٥٠) . ويقول المقيمون القاطنون في هذه المناطق لسنوات عديدة بأنهم دفعوا أثمان المنازل أضعافا مضاعفة وأنه ينبغي نقل الملكية إليهم . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بدأت البلديات التي يديرها حزب المحافظين في سحب الخدمات ، مثل الماء ، والكهرباء ، من المنازل لحمل السكان على دفع الفواتير . ويبدو أن محاولتها كانت تستهدف إثارة المنازعات في البلدات من أجل تقويض العملية الحالية المتجهة نحو المفاوضات .

١١٨ - وبرزت في بعض البلدات جمعيات مدنية حسنة التنظيم نسبيا تطالب بإقامة إدارات وحيدة ذات قاعدة ضريبية موحدة . وفي سويتو ، أفضت المفاوضات القائمة منذ وقت طويل بين وفد سويتو الشعبي وبين السلطات إلى اتفاق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لشطب بدلات الإيجار المتأخرة مقابل وضع حد للمقاطعة . ويجري النظر في اقتراع من شأنه أن يدمج جوهانسبرغ وسويتو تحت إدارة واحدة ذات قاعدة ضريبية واحدة . وتكمن أهمية هذه المفاوضات على الصعيد المحلي فيما تتيحه من فرصة لتنظيم هياكل المجتمعات المحلية دعما للمطالب الشعبية . ثم إن قدرة هذه الجمعيات على التأثير على القرارات على الصعيد المحلي قد تعزز بدورها عملية المفاوضات الوطنية .

٣ - التعليم

١١٩ - ساعدت الإضرابات ، والتوقف عن التدريس ، ومسيرات الاحتجاج التي نفذها المعلمون مؤخرا على تسليط الضوء على أزمة التعليم المتواصلة في جنوب افريقيا . وتتضح هذه الأزمة من التفاوت بين التعليم المقدم إلى الأطفال البيض والأطفال السود . ولما كان عدد من قوانين التعليم يفصل تماما التلاميذ السود عن التلاميذ البيض وينشئ مناهج تعليمية مختلفة لكل من الفئتين ، فلايزال نظام التعليم في جنوب افريقيا نظاما ظالما في جوهره . وينفق نظام الحكم ، في المتوسط ، ٣٠٨٢ راندا على تعليم كل طفل أبيض مقابل ٧٦٤,٧٣ راند على كل طفل أسود(٥١) . والتعليم في الواقع ليس إلزاميا للسود في جنوب افريقيا ، ولكنه إلزامي للبيض والملونين والآسيويين لغاية سن ١٦ سنة . والى جانب ذلك ، توجد حاليا ١٧ إدارة للتعليم ، تضاعف الهياكل وتستنزف الموارد ، مما يحد على نحو أكثر من الأموال المخصصة لتعليم السود . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الأوضاع في مدارس السود تدعو للجزع . فبينما تفيد التقارير بأنه أغلق في عام ١٩٨٩ ما مجموعه ٣٤ مدرسة ابتدائية حكومية لتعليم البيض تستوعب ١٠٤ ٤ طلاب ، بلغ النقص في المدارس الابتدائية والثانوية للسود خلال الفترة نفسها ٨٤٩ ١٥٩ فصلا (وهذا الرقم لا يشمل البانتوستانات)(٥١) . وهكذا نجد أن انخفاض عمليات التسجيل يهدد بقاء العديد من مدارس الأطفال البيض في المدن الداخلية ، بينما يتفاقم الاكتظاظ في مدارس السود . وفي حالات كثيرة ، تم تأجير مدارس الأطفال البيض التي أغلقت لشركات تجارية .

١٢٠ - ومن جراء النقص في عدد الفصول الدراسية ، يعمل معظم مدارس الأطفال السود وفقا لنظام الفترات اليومية ، بحيث يحضر التلاميذ الدروس إما في الصباح أو بعد الظهر . كما يسهم الافتقار إلى المعلمين المؤهلين في ضعف معايير التعليم في مدارس

الاطفال السود . ووفقا للجنة الوطنية المعنية بأزمة التعليم ، فإن ٤٠ في المائة من المعلمين البيض هم من حملة الشهادات الجامعية ، بينما معظم المعلمين السود غير حائزين إلا على شهادة لتدريب المعلمين لمدة سنتين . وهناك نقص لا يقل عن ٠٠٠ ٧ معلم في مدارس الاطفال السود(٥٢) . وتبلغ نسبة المعلمين إلى التلاميذ في مدارس الاطفال السود معلما واحدا لكل ٣٩ تلميذا في المدارس الابتدائية ومعلما واحدا لكل ٣٣ تلميذا في المدارس الثانوية(٥٣) . وإضافة إلى ذلك ، لا يتوافر للطلاب السود سوى عدد قليل من الكتب المدرسية ، ولا يسمح لهم بأخذ الكتب إلى منازلهم . ونتيجة لتدهور نوعية التعليم المقدم للاطفال السود ، لم تتجاوز نسبة الناجحين بين الطلاب السود ممن تقدموا لامتحان التأهيل الجامعي في ختام المرحلة الثانوية ٤١ في المائة في عام ١٩٨٩ مقابل نسبة نجاح بلغت ٩٦ في المائة بين الطلاب البيض(٥٤) .

١٢١ - وتشير تقديرات اللجنة الوطنية المعنية بأزمة التعليم إلى أن ثلاثة فقط من كل ألف من السود حائزون على درجة جامعية مقابل ٣٥ لكل ألف من البيض . ومن الأمور الأشد إثارة للقلق أنه وفقا لدراسات شتى ، مثل الدراسة التي أجراها برنامج المهن التقنية ، يوجد زهاء ٥ ملايين طفل من المؤهلين للدراسة غير ملتحقين بالمدارس إما بسبب انعدام الأموال أو بسبب انعدام المرافق(٥٤) .

١٢٢ - وكثيرا ما تقدم أرقام التعليم الخاصة بالسود بوصفها الأرقام التي تنطبق على إدارة التعليم والتدريب ، والتي تستثني التلاميذ في الأوطان العشرة . فمن بين التلاميذ السود في المدارس في عام ١٩٨٨ ، وعددهم ٦,٦ مليون تلميذ ، كان ٣٩ في المائة منهم فقط ملتحقين بمدارس تديرها إدارة التعليم والتدريب ، في حين كان ٧١ في المائة منهم ملتحقين بمدارس تديرها إدارة التعليم في البانتوستانات(٥٤) . وتطغى الظروف السيئة في مدارس البانتوستانات على الظروف السيئة في مدارس إدارة التعليم والتدريب .

١٢٣ - وأعلن وزير التعليم والثقافة في آذار/مارس ١٩٩٠ أنه سيتم التخلي عن مبدأ التعليم الحكومي القائم على العزل ، وستنتهي إدارة المدارس على أسس عنصرية . واقترح نموذجين يمكن من خلالهما لأولياء أمور الأطفال في المدارس الحكومية المخصصة للبيض حصرا قبول طلاب من أجناس أخرى للعام الدراسي الذي يبدأ في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ . وبمقتضى أحد النموذجين ، يمكن للمدارس الحكومية المخصصة للطلاب البيض والتي تريد الدمج أن تسجل نفسها بوصفها مدارس خاصة . وستحصل هذه المدارس عندئذ على إعانة أعلى مما تحصل عليه المدارس الخاصة في الوقت الحاضر ، ولكنها أقل مما

كانت تحصل عليه بوصفها مدارس حكومية . وبمقتضى النموذج الثاني ، يمكن لأولياء الأمور أن يطلبوا من إدارة التعليم والتدريب الموافقة على قبول الطلاب السود أو الملونين في المدارس الحكومية ، ولكن الأفضلية ستمنح للأطفال الذين يعيشون في "منطقة التغذية الطبيعية للمدرسة" . وقد يكون القبول قاصرا على الطلاب الذين "بوسعهم الإفادة من التعليم المقدم" . وفي كلتا الحالتين ، يتعين اتخاذ القرار "على أساس من تصويت بالأغلبية لا لبس فيه" من قبل أولياء أمور الأطفال البيض الملتحقين بهذه المدارس .

١٣٤ - ونتيجة تنفيذ قانون مناطق الجماعات فإن قلة فحسب من أطفال الأجناس الأخرى هي التي تعيش ضمن "منطقة التغذية الطبيعية" لمدارس البيض . وعلاوة على ذلك ، فإن زيادة تكاليف التشغيل في المدارس التي تختار أن تتحول إلى مدارس خاصة تعني ضمنا فرض رسوم دراسية مرتفعة للغاية بالنسبة لمعظم عائلات السود . ولذلك ، فإن أثر التغييرات التي ينادي بها نظام الحكم سيكون محدودا . ويبدو أن السلطات لم تلتزم بعد التزاما واضحا بإقامة نظام تعليمي موحد غير عنصري ، وذلك حسبما يتضح من مختلف البيانات الصادرة عن وزير التعليم والثقافة التي تطمئن السكان البيض في جنوب افريقيا بأنه لن يكون هناك دمج قسري وبأن فتح مدارس البيض سيكون اختياريا فحسب .

١٣٥ - وبالمثل ، بالرغم من الصندوق الخاص الذي اعتمد مؤخرا بمبلغ ٨٠٠ مليون راند لإدارة التعليم والتدريب لأغراض مثل التصدي للتأخير المتراكم في توريد الكتب المدرسية ، لاتزال ميزانية ١٩٩٠/١٩٩١ تتميز بتفاوت صارخ في توزيع الموارد لتعليم البيض والسود . فمن المجموع المخصص للتعليم خلال فترة السنتين هذه وقدره ١٣,٤ بليون راند ، سيخصص مبلغ ٥,٥ بليون راند لتعليم البيض ، بينما سينفق ٤,٩ بليون راند على تعليم السود و ٢ بليون راند على تعليم الملونين .

١٣٦ - إن حركات التحرر الوطني ، فضلا عن اللجنة الوطنية المعنية بأزمة التعليم واتحاد التعليم الوطني لجنوب افريقيا وغيرهما من هيئات التدريس ، ترى أن إقامة نظام تعليمي موحد وغير عنصري للجميع هي الرد الوحيد على أزمة التعليم . وتعتقد أنه لن يتم تقييم الاحتياجات وتخصيص الموارد على أساس من الإنصاف والمساواة ما لم تكن إدارة واحدة للتعليم هي التي تبت بالأولويات .

٤ - الصحة

١٣٧ - تتضح أوجه التباين في القطاع الصحي من المؤشرات الديمغرافية الاساسية كمعدل وفيات الرضع . ووفقا لوكالة بيترمارتزبورغ للوعي الاجتماعي المسيحي ، فإن ما بين ٩٤ و ١٣٤ من الاطفال السود من بين كل ألف يموتون قبل بلوغهم سن ١٢ شهرا ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة بين الاطفال البيض تسعة وفيات لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الاحياء . ولا يتجاوز متوسط العمر المتوقع للسود في جنوب افريقيا ٦٣ سنة مقابل ٧٣ سنة للسود(٥٥) . وتعكس هذه الارقام سياسة في مجال الصحة قائمة على العزل العنصري والتي بموجبها تكون الموارد المخصصة والخدمات المتاحة للمرضى السود أدنى من تلك المتوافرة للمرضى البيض . ويقدر مؤتمر العاملين الصحيين في جنوب افريقيا أن السلطات تنفق ٤٥١ راند سنويا على الرعاية الصحية للمرضى البيض و ١١٥ راند للمرضى السود(٥٦) . وقد جرى تركيز غير متكافئ على الرعاية الطبية المتطورة والوحدات "ذات الهيبة" . وفي السنوات الاخيرة ، خصص ٤٣ في المائة من ميزانية الصحة لثلاث عشرة مستشفى من مستشفيات التعليم الاكاديمي والاساليب التكنولوجية المتقدمة المتخصصة(٥٧) . ويشدد التعليم الطبي على توفير تدريب للاطباء موجه نحو التكنولوجيا المتقدمة ، ويوجد الآن نقص في الممارسين في الطب العام . وأعطيت أولوية أيضا للمناطق الحضرية ، وبالتالي أهملت المناطق الريفية (لا سيما البانتوستانات) . ووفقا لوكالة بيترمارتزبورغ للوعي الاجتماعي المسيحي ، يبلغ متوسط عدد الاطباء لكل ١ ٠٠٠ نسمة في جنوب افريقيا (باستثناء البانتوستانات) ٧,٢ طبيبا ، ولكن هذه النسبة هي ١,٢ في البانتوستانات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تشتت السلطات الطبية إلى ١٤ إدارة صحية يمثل عبئا إضافيا ثقيلا على قطاع الصحة .

١٣٨ - ونتيجة لهذه السياسة العنصرية التوجه وللفقر والاحوال المعيشية المكتظة السائدة في مناطق السود ، فإن الامراض المعدية التي يمكن الوقاية منها بواسطة التحصين أو يمكن معالجتها بسهولة فيما لو شُخصت لاتزال مميتة في مجتمع السود . ويقدر أن ٦١ في المائة من الوفيات بين الاطفال السود هي نتيجة لسوء التغذية والولادات الخديجة ، والامراض المعدية المتصلة بها ، وخاصة الالتهابات المعدية والمعوية(٥٨) . وبالمثل ، في حين تبدو الحصبة أقل انتشارا بين البيض والملونين والآسيويين ، كانت نسبة حدوثها بين السود عالية وربما في ازدياد . ووفقا لجمعية السل الوطنية في جنوب افريقيا ، كان ما يقدر بإثني عشر مليون شخص في جنوب افريقيا مصابين بالسل الهاجع في عام ١٩٨٩ ، وأن ١٥ في المائة منهم مصابون بالمرض بشكل كامل . كما تتوقع تقارير أخرى مثيرة للجزع أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيصاب ملايين من

سكان جنوب افريقيا بفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)[٥٩] . وفي الوقت نفسه ، بات النقص في الأطباء والممرضين والممرضات أشد حدة ، مما يفاقم ظروف العمل الشاقة للموظفين الحاليين . وأوضحت الأرقام الرسمية التي نشرت في عام ١٩٨٨ أن ٣٠ في المائة من وظائف التمريض في جنوب افريقيا كانت شاغرة وأن ٨٠ في المائة من العاملين في مهنة التمريض تركوا القطاع العام في غضون ثلاث سنوات من استكمال تدريبهم[٦٠] . كما أن الكثير من الأطباء المدربين في جنوب افريقيا يتركون المستشفيات العامة ليهاجروا إلى بلدان مثل كندا أو نيوزيلندا .

١٢٩ - وفي عام ١٩٨٩ ، أصبحت هذه السياسات هدف حملة التحدي حين طالبت سلميا أعداد كبيرة من المرضى السود بإدخالها إلى المستشفيات المخصصة للبيض . واستجابة لهذه الحملة جزئيا ، أعلنت وزيرة الصحة وتنمية السكان في أيار/مايو ١٩٩٠ أن جميع مستشفيات المقاطعات ستفتح أبوابها لجميع الأجناس . وذكرت أنه لو جرى تطبيق نسبة عادية قدرها ثلاثة أسرّة لكل ألف نسمة ، توجد الآن في المستشفيات طاقة فائضة قدرها ٧٠٠ ١١ سرير للبيض ويوجد نقص قدره ٠٠٠ ٧ سرير للسود ، وأعلنت أن السلطات ستجعل جميع الأسرّة المتاحة في جميع المستشفيات العامة في متناول الناس كافة ، وأنه سيصمم نموذج لإجراء هذا التغيير "بطريقة منظمة" . وأعلنت السلطات أيضا عن تغيير في أولويات سياستها الصحية ، حيث سيتم تكريس مزيد من الاهتمام للرعاية الصحية الأولية . وستخصص الوزارة أموالا وموارد إضافية للبدء في إنشاء نحو ٣٠ عيادة للرعاية الصحية الأولية ستركز على التثقيف الصحي والتحصين ورعاية الأمومة ورعاية الأطفال والإصحاح . كما طلبت الوزيرة وقفا اختياريا لإنشاء ١٢ مستشفى جديد للبيض . وأخيرا ، سوف يحصل الممرضون والممرضات على علاوة استثنائية .

١٣٠ - ورحبت حركات التحرير الوطنية ومجموعات الدعم المتخصصة مثل الجمعية الوطنية للطب وطب الأسنان ، ومؤتمر العاملين الصحيين في جنوب افريقيا ، بالقرار الرسمي المتخذ ، مع أنها حذرت من إمكان تقويض السياسة الجديدة بفعل جهود النظام الجارية لنقل الرعاية الصحية إلى القطاع الخاص ، فضلا عن المواقف العنصرية الراسخة على الصعيد المحلي . كما أن أحكام "قانون مناطق التجمعات" تبطل أثر هذه السياسة الجديدة لأنه لن يكون في وسع معظم المرضى السود القيام برحلات طويلة باهظة التكاليف إلى المستشفيات الواقعة في مناطق البيض . ولن يكون لهذه السياسة إلا أثر محدود على البيض ، لأن ٨٥ في المائة منهم يستفيدون من نظم تأمين طبية تتيح لهم الاستفادة من العيادات والمستشفيات الخاصة .

٥ - ظروف البطالة والعمل

١٣١ - أفسد تنفيذ قوانين الفصل العنصري ، ولا سيما القوانين التي تنظم علاقات العمل سوق العمالة ، وأخل بأوجه التوازن الرئيسية . ومع أن تقديرات عدد العاطلين تختلف بشكل ملموس ، بيّن مكتب العمل الدولي في عام ١٩٩٠ "أن المحللين الثقات يتفقون على أن عدد العاطلين عن العمل لا يقل عن ٤,٥ مليون وأن جميعهم تقريبا من السود"(٦١) . وفي بعض المناطق الحضرية تزيد نسبة بطالة السود على ٣٠ في المائة ، ويزداد هذا الرقم في المناطق الريفية ولا يستفيد إلا ٨ في المائة منهم رسميا من استحقاقات البطالة .

١٣٢ - والمقدر أن الحاجة تدعو إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة على الاقل سنويا لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمالة . ولولا القطاع غير الرسمي - الذي يستوعب نحو ٠٠٠ ١٥٠ من الوافدين الجدد إلى سوق العمالة وعددهم ٠٠٠ ٣٥٠ - "لكانت اتجاهات البطالة كارثة"(٦٢) . لكن حجم القطاع غير الرسمي ما انفك مصدر نزاع وتكهنات عدة سنوات . ففي شهر آذار/مارس ١٩٩٠ ، نشرت دائرة الإحصاء المركزي دراسة تبين أن ٣,٦ مليون من السود يعملون في القطاع غير الرسمي . وثلثا هؤلاء تقريبا عمال متفرغون . وهم غير مشمولين بأي نظام للرعاية الاجتماعية ، كما أن دخلهم منخفض : فدخل نصف أصحاب المهن الحرة من العاملين في القطاع غير الرسمي (٨٦ في المائة من المجموع) ينقص عن ٢٥٠ راندا في الشهر .

١٣٣ - وظروف العمل لأكثرية سكان جنوب افريقيا السود العاملين تتسم بالقصور . وعمال المزارع بشكل خاص يعانون من انخفاض الأجور وقلة الحماية . وقد طلبت السلطات مؤخرا من لجنة القوى العاملة الوطنية دراسة مسائل معلقة ، مثل نص التشريعات العمالية على حماية عمال المزارع ، وأعلنت أن النظر جار في قانون ينص على شروط الحد الادنى لعمل عمال المزارع . ومن المسائل الرئيسية الاخرى في مجال ظروف العمل مستوى السلامة في صناعة التعدين . فمنذ عام ١٩٨٣ ، قضت مناجم الذهب والفحم الحجري في جنوب افريقيا على أرواح ٥٩٤ ٤ عاملا في المناجم ووقعت معظم حالات الموت والإصابات في مناجم الذهب حيث يُقتل عامل منجم لكل طن من الذهب المستخرج . وذكرت نقابة عمال المناجم الوطنية أن ٢٣٨ شخصا لقوا مصرعهم في المناجم وأصيب ٩٢٩ ٣ عامل تعدين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٠(٦٣) . وانتقدت هذه النقابة بشدة قانونا جديدا مقترحا للمعادن ، لأنه ينقل المسؤولية عن مراقبة السلامة في المناجم من مهندسي التعدين بالحكومة إلى إدارة كل منجم .

١٣٤ - وترى لجنة القوى العاملة الوطنية أن جنوب افريقيا لن تكون قادرة على تحقيق إمكانياتها الإنمائية إذا ظلت تحاول تلبية احتياجاتها من القوى العاملة الرفيعة المستوى من السكان البيض بشكل رئيسي . فالمقدر أنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون نحو ٧٧ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا سودا ، و ١١ في المائة فقط من البيض(٦٣) . وبصرف النظر عن "هجرة الادمغة" ، لا يزال البيض يشكلون القوى العاملة الماهرة وما فوقها البيض . وفي حين أن ٨٠ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا من السود ، يشغل البيض نحو ٩٥ في المائة من الوظائف الإدارية(٦١) . ومع أن "حاجز اللون" أو وقف الوظائف على البيض قد زال نظريا من معظم المهن ، فإن تلكؤ الإدارات في توظيف أو ترقية السود المؤهلين قد أبقى على حاجز اللون في واقع الامر .

١٣٥ - وفي الفترة قيد الاستعراض ، أثارت محاولات السلطات وأرباب العمل إنفاذ قانون عمل قمعي وعنصري صراعا مهنيا شديدا . وبقي قانون علاقات العمل المعدل في ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ سببا في مواجهة محتدمة بين العمال وأرباب العمل طوال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . ويذكر أكبر اتحادين لنقابات العمال في البلاد ، وهما مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، أن أحكام قانون علاقات العمل تحد من الحرية النقابية وترسخ النزعة النقابية العنصرية وتحد كذلك من حرية الاحتفاظ بالعمل ، وكلها أمور منافية لمعايير العمل الدولية التي أقرتها منظمة العمل الدولية .

١٣٦ - وبعد عملية مفاوضات طويلة ، توصل مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال واللجنة الاستشارية لأرباب العمل بشأن شؤون العمل في جنوب افريقيا إلى اتفاق في شهر ايار/مايو ١٩٩٠ يُقر بأن لجميع العمال حقوقا أساسية منها حق المساومة الجماعية ، والحرية النقابية وحرية البقاء في العمل ، وهو يقترح تعديلات محددة في قانون علاقات العمل . وهذا الاتفاق هام ، لان هذه هي المرة الاولى ، التي يتشارك فيها العمال وأرباب العمل باقتراح تشريع للعمل . على أنه بالرغم من التوصية التي قدمتها لجنة القوى العاملة الوطنية بقبول أكثرية المقترحات التي يتضمنها الاتفاق ، رفضت السلطات إصدار الاتفاق خلال دورة انعقاد البرلمان عام ١٩٩٠ ، بدعوى وجود خلافات بين نقابات العمال البيض وبعض المؤسسات ، أي المؤسسات شبه الحكومية . وعندئذ حذرت الاتحادات النقابية من أن عدم قيام بريتوريا بإضفاء صفة القانون على هذه التعديلات قد يؤزم النزاع النقابي ، على نطاق لم يسبق له مثيل . وعلى أثر اجتماع بين مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا واللجنة الاستشارية لارباب العمل حول شؤون العمل في جنوب افريقيا والرئيس دي كليرك ، عُقد يوم ٢٦

حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أنشئ فريق عامل للنظر في طرق حل الازمة . وتم التوصل إلى اتفاق فيما بين مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال واللجنة الاستشارية لارباب العمل حول شؤون العمل في جنوب افريقيا ووزارة القوى العاملة ، في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، مهد السبيل أمام حذف الكثير من تعديلات عام ١٩٨٨ من لوائح النظم الاساسية ، وبدأ عملية توسيع لنطاق حقوق نقابات العمال بحيث تشمل جميع العمال ، بما في ذلك عمال القطاع العام وعمال الزراعة والمنازل . على أن مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا حذر في نشرة صحفية من أن أي عبث بالتغييرات القانونية المقترحة سيكون نكسة للعملية . وذكرت هذه النشرة أيضا أن "ما في جنوب افريقيا من قوانين عمل لا يزال دون مستوى المعايير الدولية ولا بد من اتخاذ خطوات سريعة لتأمين تمتع جميع العمال بكامل الحقوق في المساومة الجماعية وفي الإضرابات"(٦٤) .

١٣٧ - واستمر ازدياد أعضاء النقابات ، ومن المقدر أنه أصبح يقارب ٣,٥ مليون عضو في المنطقة(٦٥) . وفي الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٠ ، ضاع قرابة ١,٣ مليون يوم عمل في الإضرابات ، أي ثلاثة أضعاف أيام العمل الضائعة في ١٩٨٩ (٨٦٤ ٤٦٣) ، وخمسة أضعاف ما ضاع في ١٩٨٨ (٦١٤ ٣٣٩) . وكانت أكثر من نصف حالات الإضراب بسبب المطالبة بأجور أعلى ، تليها في الاهمية الإضرابات لاسباب الشكاوى والفصل من الخدمة . وتعكس هذه الارقام تزايد توقعات القوى العاملة إزاء التطورات السياسية الاخيرة وركود الاقتصاد . وحدث أيضا ارتفاع في أشكال احتجاج أخرى مثل عمليات الاعتصام ، ومنع العمل الإضافي ، والتوقف عن العمل ، والمظاهرات في مكان العمل . وقد أدت الإضرابات الكبرى التي حدثت في القطاعات العامة (البلديات والمستشفيات) وقطاعات النقل والتعدين وتجارة التجزئة والمطاعم والاغذية إلى كثرة تدخل الشرطة ، والتخويف والعنف .

١٣٨ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، لبى نحو ٣ ملايين عامل الدعوة إلى الإضراب عن العمل التي وجهها مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والجبهة الديمقراطية المتحدة والمؤتمر الوطني الافريقي احتجاجا على العنف في ناتال ، وللمطالبة بأن تتخذ بريتوريا سلسلة من التدابير لوضع حد للعنف . وذكرت غرفة التجارة في جنوب افريقيا أن الإضراب سبب للاقتصاد خسارة في الإنتاج تقدر ب ٧٥٠ مليون راند . وفي هذه الاثناء ، بلغت حملة نقابة عمال المناجم الوطنية في سبيل العدالة والسلم والديمقراطية أوجه عندما تحدى عمال التعدين السود التمييز العنصري والقمع في المناجم . وجرت عمليات اعتصام تدعو إلى أمور منها إنهاء نظام العمال المهاجرين والاعتراف بحقوق العمال في ممارسة الانشطة النقابية بحرية في المناجم .

١٣٩ - وكشف مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا حملته التي تعارض تحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص ، والحملة من أجل وضع حد وطني أدنى للأجور ، وحملة وضع ميثاق للعاملين . ومحور هذه الحملات هو المناقشة المستمرة داخل اتحاد النقابات لوضع سياسة اقتصادية في جنوب افريقيا بعد زوال الفصل العنصري . أما المجلس الوطني لنقابات العمال ، فواصل أيضا مناهضته لتحويل الاقتصاد إلى القطاع الخاص ، مع تركيزه في نفس الوقت على ضرورة العمل لمواجهة مسائل مثل التشرد ، والبطالة ، وسوء ظروف العمل ، والتعليم العنصري . وتقرر في آخر اجتماع لفروع المجلس الوطني لنقابات العمال اعتماد قرار يتعلق بالمفاوضات . وهو ينص على "إعطاء صوت واحد للفرد الواحد في بلد موحد لا عنصري ، وإعادة توزيع الموارد ، ولا سيما الاراضي ، هي الشروط المسبقة اللازمة التي يمكن في ظلها مناقشة تسوية بالتفاوض"(٦٦) .

الجدول ١ - جنوب افريقيا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ١٩٨٧ - ١٩٨٩

(النسبة المئوية للتغيير السنوي بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة)

	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٩ (ربع سنوي) ١	٢	٣	٤
الناتج المحلي الإجمالي	٢,١	٣,٧	٢,١	٢,١	١,٣	١,١	١,٥-
الانفاق المحلي الإجمالي	٤,١	٧,٦	٠,٨-	٦,١	١,٣-	٧,٥-	٧,٢-
الاستهلاك الخاص	٣,٧	٤,٩	٢,٩	١,٩	١,٣	٠,٢	٠,٦
الاستهلاك الحكومي	٣,٩	١,٦	٤,٦	٤٢,٠	٦,٣-	٧,٩-	٥,٣-
الاستثمار الثابت الإجمالي	٢,٤-	٨,٦	٤,٠	٥,٦	٤,٦	٠,٦	٣,٢-
الصادرات	٢,٦-	٥,٧	٩,٥	١٤,٥-	٥٢,٣	١٢,٧-	٠,٨-
الواردات	٣,٩	٢٢,٥	٠,١	٥,٦-	٥١,١	٣٨,٤-	٣٠,٧-
رصيد الحساب الجاري	١٤,٥-	٥٢,٢-	٣٩,٤	-	١٢,٧	٢٦,٤	٠,٨
الأسعار للمستهلك	١٦,١	١٢,٩	١٤,٧	١٣,٦	١٥,٠	١٥,١	١٥,١
أسعار الفائدة (الإقراض الاساسي)	١٢,٥	١٥,٣	١٩,٨	١٨,٧	١٩,٧	٢٠,٠	٣١,٠
سعر الصرف الفعلي (أ)	٣,١	١٣,٢-	٣,٨-	٤,٠-	٥,١-	٣,١	٣,٣
سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل الراند	١٣,٧	١٩,٠-	٦,٧-	٧,١-	٨,٠-	٣,٥	٥,٥

المصدر : مصرف الاحتياطي التابع لجنوب افريقيا ، Quarterly Bulletin ، آذار/مارس ١٩٩٠ .

(أ) سعر الصرف المتوسط المرجح مقابل معظم العملات الهامة .

١٤٠ - ولقد نضجت الحركة النقابية في جنوب افريقيا مؤخرا وأصبحت من صناع مستقبل جنوب افريقيا . وتتنامى مكانتها ومصداقيتها وأهميتها ، وهي تساعد على تعزيز الدور الاساسي الذي ستضطلع به علاقات العمل في مجتمع ما بعد فترة الفصل العنصري .

هاء - الحالة الاقتصادية

١ - نظرة عامة

١٤١ - ظلت الحالة الاقتصادية في جنوب افريقيا مقلقلة خلال الفترة قيد الاستعراض . وعندما توقفت فعليا تدفقات رأس المال الجديدة إلى الداخل في شكل قروض مصرفية واستثمار أجنبي ، إلى حد بعيد ، نتيجة للجزاءات والمناخ غير المؤاتي للأعمال التجارية في البلد ، أصبحت جنوب افريقيا أمة مصدّرة لرأس المال . ويحتاج البلد إلى الحفاظ على فوائض تجارية كبيرة من أجل خدمة دينه الاجنبي . وفي عام ١٩٨٩ تحسّن ميزان المدفوعات بسبب حدوث زيادة كبيرة في الصادرات وبقاء معدل الواردات ثابتا فعليا . وفي الوقت نفسه ، بينما انخفض معدل النمو وبقي التضخم على مستويات مرتفعة ، بدا أن الاقتصاد يتجه نحو الانكماش .

١٤٢ - وأحدثت سلطات جنوب افريقيا تحوّلا في السياسة الاقتصادية من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع صوب ضمان تسديد الالتزامات المتعلقة بالدين من خلال تنفيذ تدابير انكماشية . وتتألف الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة حاليا من (أ) سياسات تثبيت قصيرة الاجل و (ب) سياسات تكيف هيكلي طويلة الاجل . وتشمل الاولى رفع أسعار الفائدة لتشجيع المدخرات وتقليل الاستهلاك ؛ وانتهاج سياسة نقدية ثابتة ترمي إلى التقليل من التضخم وتخفيض العجز في الميزانية إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وتشمل سياسات التكييف الهيكلي برنامجا طموحا للتحول إلى القطاع الخاص ورفع الضوابط التنظيمية عن النظام المالي ووضع مشروع حوافز عام جديد للصادرات وإصلاح هيكل التعريفة الجمركية . وتستهدف هذه الاستراتيجية تحقيق نمو تتوجّه الصادرات ويرافقه تصنيع "موّجه إلى الداخل" يعزز الانشطة ذات العمالة الكثيفة المنطوية على واردات منخفضة . وما زالت النتائج مختلطة حتى الآن . وعلى الرغم من التقدم المحرز في التحكم في التضخم ، فإنه ما زال مرتفعا . وعلى الرغم من التحسينات التي حدثت في ميزان المدفوعات ، لا سيما في الاحتياطيات الاجنبية ، فقد كان للآثار الإنكماشية المترتبة على السياسات الجديدة تأثير سلبي على مشكلة البطالة القائمة .

١٤٣ - وعلاوة على ذلك ، فإن سياسة بريتوريا فيما يتصل بدور الدولة في الاقتصاد وجهودها المتجهة نحو وسم هذا الاقتصاد بطابع القطاع الخاص ، أصبحت مصدرا للجدل السياسي . وقد تم بيع شركة الحديد والصلب ، المملوكة للدولة سابقا ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والهدف القادم للتحويل إلى القطاع الخاص هو شركة الفوسفات (Foskor) التي تنتج هذه المادة . وعلاوة على ذلك ، فإن كلا من دائرة البريد وشركة Transmit (للنقل العام) وهيئة الإمدادات الكهربائية (Eskom) والمستشفيات التي تديرها الدولة إما يعد مرشحا قويا كي يتملكه القطاع الخاص أو أنه ، بالفعل ، في مرحلة مختلفة من مراحل التمليك . وتعارض الاتحادات النقابية ، وهي بالتحديد مؤتمر نقابة عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، معارضة قوية ويحاولان ضمان عدم تسبب نقل هذه الاصول الاقتصادية من الايدي العامة إلى الايدي الخاصة في تدهور شروط العمل لاعضائهما وعدم إضعاف قوتهما إزاء أرباب العمل الجدد . ولا يقتصر موقف المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين والاتحادات على ضعف ثقتها في "اليد الخفية" الخيرة التي للاقتصاد السوقي المحرر فحسب ، بل إنها تعتبر السياسة الحالية أيضا بمثابة جهد للحد من قدرة أية حكومة غير عنصرية مقبلة على تحقيق إعادة تشكيل لاقتصاد جنوب افريقيا وتوزيع الدخل فيها توزيعا جديدا .

١٤٤ - وفي حالة عدم حدوث أي تحسن رئيسي في الثقة في الاعمال التجارية وعدم عكس اتجاه تدفق رأس المال الحالي إلى الخارج ، فإن الاحتمالات القصيرة الاجل للاقتصاد تبقى غير مؤكدة ، وينبغي مواصلة الضغط على النظام من أجل إحداث تغيير سياسي أساسي . وتتضمن الفروع التالية تحليل التطورات الاقتصادية الاخيرة في جنوب افريقيا بمزيد من التفصيل .

٢ - الاداء الاقتصادي

١٤٥ - تأثر اداء اقتصاد جنوب افريقيا في عام ١٩٨٩ بآثار السياسة النقدية القائمة على الضغط المتواصل والسياسة المالية التقييدية ، التي تنتهجها السلطات .

١٤٦ - وانخفض النمو الاقتصادي ، محسوبا بالتغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، بنسبة ٢,١ في المائة في عام ١٩٨٩ من ذروته التي بلغت في السنة الماضية نسبة ٣,٧ في المائة (انظر الجدول ١) . وفي الربع الاخير من عام ١٩٨٩ سجل مجموع الإنتاج لعام ١٩٨٩ انكماشا بنسبة ١,٥ في المائة وهو أول انخفاض يحدث منذ الربع الاول من عام ١٩٨٦ . ويدل حدوث انخفاض تقديري آخر ، بالحجم ذاته ، في الربع الاول من عام ١٩٩٠ على أن الاقتصاد قد دخل مرحلة انكماش طفيف ومن المتنبأ حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢ في المائة على وجه التقريب لعام ١٩٩٠ بأكمله .

١٤٧ - وأظهرت اتجاهات الإنتاج القطاعي اختلافات هامة . فقد زاد الإنتاج الزراعي بنسبة ١٠ في المائة عن عام ١٩٨٨ وأصبح القطاع الوحيد الذي سجل نموا . وظهرت انخفاضات هامة في إنتاج الصناعات التحويلية وفي التجارة بينما لوحظ حدوث انخفاضات معتدلة في النقل والتمويل والانفاق الحكومي . وبقي قطاع التعدين دون تغيير هام نتيجة لظهور زيادة في الإنتاج الحقيقي للقطاع الفرعي "التعدين الآخر" يقابله انخفاض في تعدين الذهب .

١٤٨ - وارتفع الانفاق المحلي الإجمالي ارتفاعا قويا (٦ في المائة) في الربع الاول من عام ١٩٨٩ ، بيد أنه انخفض في الارباع التالية بسبب السياسات التقييدية التي اتبعها النظام . وسجلت جميع المكونات الرئيسية للإنفاق المحلي اتجاها نحو الانخفاض خلال السنة . وازداد الاستهلاك الخاص بنسبة ٢,٩ في المائة بالمقارنة ب ٤,٩ في المائة في عام ١٩٨٨ . ويعزى هذا التدني إلى انخفاض الإنفاق على السلع المعمرة بعد الانتعاش الذي حصل في السنة السابقة .

١٤٩ - وكان المقصود من ميزانية السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ تحسين أداء الاقتصاد من خلال تحقيق إنعاش مالي في العرض . وكان من المخطط بالنسبة للعجز قبل الاستدانة أن يرتفع من مستواه المنخفض في السنة السابقة البالغ ٣,٨ بليون راند إلى ما يقل عن ٨ بلايين راند ، أي بنسبة ٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري . وتهدف الميزانية إلى حفز قدرة القطاع الخاص على إيجاد الثروة من خلال تخفيضات في الضرائب تبلغ ٤ بلايين راند ومن خلال إلغاء ضريبة أرباح رأس المال المفروضة على الاسهم المملوكة لما يزيد على ١٠ سنوات . ومن المقدّر أن هذا التدبير يمكن أن يسفر عن زيادة الاستثمارات الجديدة بما يتراوح بين ٨ بلايين و ١٨ بليون راند . وتمثل الميزانية تحولا معينا في أولويات بريتوريا من الإنفاق على قوى الامن إلى معالجة بعض أوجه عدم التوازن الاقتصادي الناجم عن الفصل العنصري . وعلى الرغم من أن نفقات الدفاع انخفضت بالقيمة الحقيقية (ازداد مجموع النفقات بمقدار ١٣٣,٥ مليون راند) ، فقد حصلت زيادات في المبالغ المخصصة للموظفين والمعدات .

١٥٠ - وأعلنت السلطات أيضا إنشاء صندوق استثماني خاص برأسمال قدره ٣ بلايين راند للتصدي "للتراكمات الاقتصادية" ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإسكان وتعليم السود . ويتكون هذا الصندوق من فائض غير متكرر يبلغ ٦ بلايين راند من الإيرادات بعد الاقتراض . وفي هذا الصدد ، ذكرت السلطات أنها لا تنوي مواصلة تمويل الصندوق في السنوات المقبلة . وعلى العموم ، فعلى الرغم من التحسينات التي أدخلت على هذه الميزانية بالنسبة للميزانيات السابقة ، فهي تميل إلى توسيع جوانب عدم المساواة في الدخل بين البيض والسود .

١٥١ - وأكد النزوع إلى ضعف الاستثمارات الثابتة ، لا سيما في أواخر عام ١٩٨٩ ، مناخ ضعف الثقة السائد في الأعمال التجارية . ونظرا للحالة السياسية التي تشوبها الشكوك ، تبدو الأعمال التجارية أقل اهتماما باستثمار رأسمالها في المصانع والآلات الجديدة وأكثر اهتماما بتصدير رأسمالها إلى ما وراء البحار .

١٥٢ - وحدث الاتجاه العام نحو الاستثمار الثابت نتيجة لانخفاض الاستثمار في الزراعة والتعدين والتجارة نظرا لأن توقعات المحاصيل كانت أقل من أن تكون مبشرة في قطاع الزراعة ونظرا أيضا لتقلص أرباح الشركات وارتفاع أسعار الفائدة والنزوع نحو انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية للسلع فضلا عن انخفاض الطلب المحلي . وانخفضت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى أدنى نقطة انخفاض (٢١,٦ في المائة) في الربع الثاني ، بيد أنها عادت إلى الارتفاع في الربعين التاليين .

١٥٣ - وبلغت نسبة التضخم ، محسوبا بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ، ١٤,٧ في المائة في عام ١٩٨٩ بالمقارنة ب ١٢,٩ في المائة في عام ١٩٨٨ ، على الرغم من التقلص الخفيف الذي أصاب الطلب المحلي والتباطؤ التدريجي في معدل نمو العرض من النقود (انظر الجدول ١) . ويعتبر ، على العموم أن الرقم القياسي الرسمي للتضخم يقدر المعدل الحقيقي لزيادات الأسعار تقديرا ناقصا . والمعروف أن سكان جنوب افريقيا يشهدون مستوى مرتفعا من التضخم وقدرة شرائية أدنى للراند وبالتالي انخفاضا في مستويات المعيشة . ومع ذلك ، فقد طلب وزير المالية من أرباب العمل التقليل من زيادات الأجور ؛ ومن رأيه أن زيادة الأجور في عام ١٩٨٩ بنسبة ١٨ في المائة كانت تضخمية لأنه لم تحدث مكاسب في الإنتاجية تدعم هذه الزيادة .

١٥٤ - وانخفض سعر صرف الراند بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى بمعدل ٣,٨ في المائة خلال عام ١٩٨٩ وضعف كذلك بمعدل ١,١ في المائة في الشهرين الأولين من عام ١٩٩٠ . وانخفضت قيمة الراند بالنسبة لدولار الولايات المتحدة انخفاضا متواصلا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٩ ، وذلك بصورة رئيسية بسبب القوة المتجددة للدولار ، مما أفقد الراند ٦,٧ نقطة مئوية وبقي ثابتا إلى حد بعيد في بداية عام ١٩٩٠ .

١٥٥ - ويقدّر بصورة عامة أن هناك حاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بمعدل قدره ٥ في المائة في السنة لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل ، فضلا عن تخفيض البطالة القائمة . ومقابل هذا الاحتياج ، لم يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا إلا بنسبة ٣,١ في المائة في عام ١٩٨٩ . وقدّرت ميزانية فترة ١٩٩٠/١٩٩١ حدوث معدل نمو قدره ١ في المائة فقط ، وتعتبر التدابير المتعلقة بالميزانية محاولة "لتخفيف" أثر الاتجار النزولي على الأعمال التجارية .

ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا

ألف - العلاقات الاقتصادية

١٥٦ - يرتبط الاداء الاقتصادي لجنوب افريقيا ارتباطا وثيقا بالعلاقات الاقتصادية التي تقيمها مع البلدان الاخرى . واقتصادها معرّض للخطر ليس أمام تباطؤ الاقتصاد العالمي وأمام التغييرات في أسعار السلع فحسب بل أيضا أمام الضغوط التجارية والاستثمارية والمالية المفروضة من الخارج .

١٥٧ - ولقد تحسّن ميزان مدفوعات جنوب افريقيا إلى حد كبير في عام ١٩٨٩ . وازداد فائض الحساب الجاري بنسبة ٤,١ بليون راند مقابل ٢,٩ بليون راند في عام ١٩٨٨ . ويرجع التحسن إلى مزيج من توقف فعلي للنمو الشامل للواردات التي انخفضت بصورة ثابتة في النصف الثاني من السنة ومن أداء ملحوظ للصادرات ، على وجه الخصوص ، في الربع الثاني ، ساعدته إلى حد ما زيادات في الصادرات من الذرة التي شهدت محصولا يقارب الرقم القياسي . وازداد الحجم الكلي للصادرات التجارية ، باستثناء الذهب ، بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٩ عما كان عليه في عام ١٩٨٨ ، وهي نسبة تضاهي نسبة التوسع التقديري في حجم التجارة العالمية التي بلغت ٧ في المائة في عام ١٩٨٩ . بيد أن رصيد السلع غير المنظورة قد تدهور ووصل إلى عجز بلغ ١١ بليون راند في عام ١٩٨٩ . ويرجع هذا التدهور ، بصورة رئيسية ، إلى ارتفاع قوي في المدفوعات الصافية للخدمات والتحويلات ، التي هي في معظمها مدفوعات لحساب فوائد الديون الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة الاجنبية فضلا عن تحول المستثمرين الاجانب عن الاستثمارات في أسهم جنوب افريقيا إلى السندات المالية التي تترتب عليها فوائد ، مثل السندات المالية الحكومية . وفي حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ، انخفض صافي تدفق رأس المال من جنوب افريقيا ، غير المتصل بالاحتياطيات ، إلى ٥,٦ بليون راند ، بعد أن بلغ ٦,٥ بليون راند في عام ١٩٨٨ ، نتيجة لتدفقات أصغر إلى حد كبير من رأس المال القصير الاجل . وتقلصت الاحتياطيات الصافية من الذهب والاحتياطيات الاخرى بمقدار ١,٤ بليون راند بعد انخفاض بلغ ٣,٦ بليون راند خلال السنة السابقة .

١٥٨ - ويحلول نهاية عام ١٩٨٨ بلغ مجموع الدين الخارجي لجنوب افريقيا أقل بقليل من ٣١,٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، ثلثاها مستحقان للمصارف الدولية ، ويتألف معظم المتبقي من سندات مالية مستحقة لمالكين من خارج البلد . ومن أصل هذا الدين ، كان مبلغ ٩,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة ضمن ما يسمى بالصافي المجمد (الدين المؤجل) وتغطية الاتفاقية المؤقتة الثانية الممددة . وفي

١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ توصلت جنوب افريقيا إلى إبرام اتفاق مؤقت ثالث مع المصارف الدائنة الرئيسية ، تغطي مبلغ ٨,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة .

١ - التجارة والنقل

١٥٩ - إن اقتصاد جنوب افريقيا ، مثل اقتصاد البلدان الاخرى المنتجة للسلع الأولية ، اقتصاد حر . وفي عام ١٩٨٩ بلغت نسبة الواردات من السلع والخدمات زهاء ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما بلغت نسبة الصادرات ٣٣ في المائة .

١٦٠ - ويبين الجدول ٢ أدناه الاتجاهات الاخيرة في حجم تجارة جنوب افريقيا . ووفقا لما يذكره مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، فقد زاد حجم الصادرات الإجمالية (بما في ذلك الذهب) في الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩ بنسبة ١١,٣ في المائة . وإذا استثني الذهب ، فإن الزيادة في الفترة ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ تصل إلى ٢٦,٢ في المائة . وفي الفترة نفسها ، زاد حجم الواردات بنسبة ٣٤,١ في المائة[٦٧] .

١٦١ - وتؤكد هذه الاتجاهات الاستنتاجات المستخلصة في تقرير اللجنة الخاصة السابق[٦٨] ، التي مفادها ، بوجه عام ، أن الجزاءات المتعلقة بتقييد الصادرات إلى جنوب افريقيا كانت أقل نجاحا من الجزاءات المتعلقة بتقييد الواردات من ذلك البلد . وسبب ذلك هو حدة المنافسة في أسواق الصادرات ، وتكالب المتنافسين على أي حصة سوقية يتخلى عنها أحد المصدرين . وفي الوقت ذاته ، فإن إنفاذ القيود على الواردات من جنوب افريقيا يحتمل له أن يلقى التأييد من جانب جماعات الضغط المؤيدة للحمائية داخل شركائها التجاريين .

١٦٢ - ومع ذلك ، فإن الاتجاهات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بحجم التجارة ليست إلا مؤشرات جزئية عن فعالية الجزاءات التجارية . وفي واقع الأمر ، فإن الجزاءات لها أثر كبير على الأسعار : فهي تميل إلى الارتفاع بالنسبة لواردات جنوب افريقيا ، والى الانخفاض بالنسبة لصادراتها . وبطبيعة الحال ، فإن التغيرات في الأسعار التي تحدث بسبب الجزاءات يصعب للغاية فصلها عن التغييرات الناجمة عن أوجه التباين في معدل التضخم وأسعار الصرف .

١٦٣ - ويبين الجدول ٣ قيمة التجارة بين جنوب افريقيا وشركائها التجاريين الرئيسيين في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . ومن بين الشركاء الرئيسيين الخمسة تحتل جمهورية ألمانيا الاتحادية المرتبة الأولى ، إذ بلغ إجمالي التجارة في عام ١٩٨٩ أكثر من

٣ بلايين دولار لكل منهما ، وتليها اليابان وايطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وبصرف النظر عن هذا الترتيب ، فقد برزت ايطاليا بوصفها العميل الرئيسي لجنوب افريقيا بزيادة في الواردات عن السنة السابقة بنسبة ٣٧,٥ في المائة . وأغلب واردات ايطاليا من جنوب افريقيا هي الذهب لاستخدامه في صناعة الحليّ ، ويمثل على الأقل ثلث جميع صادرات جنوب افريقيا من الذهب(٦٩) . وفضلا عن ذلك ، زاد إجمالي حجم التجارة مع إيطاليا بنسبة ٣٤,١ في المائة ، مقابل إنخفاض في حجم التجارة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي هي المُصدِّر الرئيسي (-٣,١ في المائة) واليابان (-٥ في المائة) والمملكة المتحدة (-٦,٤ في المائة) . وأصبحت المملكة المتحدة تحتل المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا حيث تفوقت عليها ايطاليا والولايات المتحدة . أما أكبر الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا الذين يحتلون المراتب التالية ، لاسيما بلجيكا ولكسمبرغ وأسبانيا ، فقد زادوا جميعا من معاملاتهم التجارية مع جنوب افريقيا زيادة كبيرة في عام ١٩٨٩ ، وكانت هولندا هي الشريك التجاري الوحيد الذي سجل انخفاضا .

١٦٤ - والى جانب البلدان المبينة في الجدول ٣ ، فقد أقامت جنوب افريقيا مؤخرا علاقات تجارية ، أو عززت العلاقات القائمة فعلا ، مع عدد من البلدان الاخرى . ففي افريقيا ، تبلغ قيمة مجموع صادراتها إلى بقية بلدان القارة ما لا يقل عن ٥ ملايين راند في السنة . وتذكر تقارير وسائط الإعلام أن بعض البلدان مثل كوت ديفوار وزائير تستخدم بوصفها "نقاط انطلاق" لإنشاء مستودعات كبيرة لتسليم تدفقات صادرات جنوب افريقيا إلى البلدان المحيطة في تلك المنطقة(٧٠) . وأعلنت مدغشقر أنها ستقيم روابط مع جنوب افريقيا في مجالي التجارة والنقل نتيجة لاتفاق بين البلدين تم إبرامه في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس دي كليرك . وبموجب هذا الاتفاق ، سيبحث التعاون في مجالات تتراوح من الزراعة ، والتمويل والاعمال المصرفية ، إلى السفر والسياحة(٧١) .

الجدول ٢ - الارقام القياسية لحجم واردات وصادرات
جنوب افريقيا ، ١٩٨٥-١٩٨٩

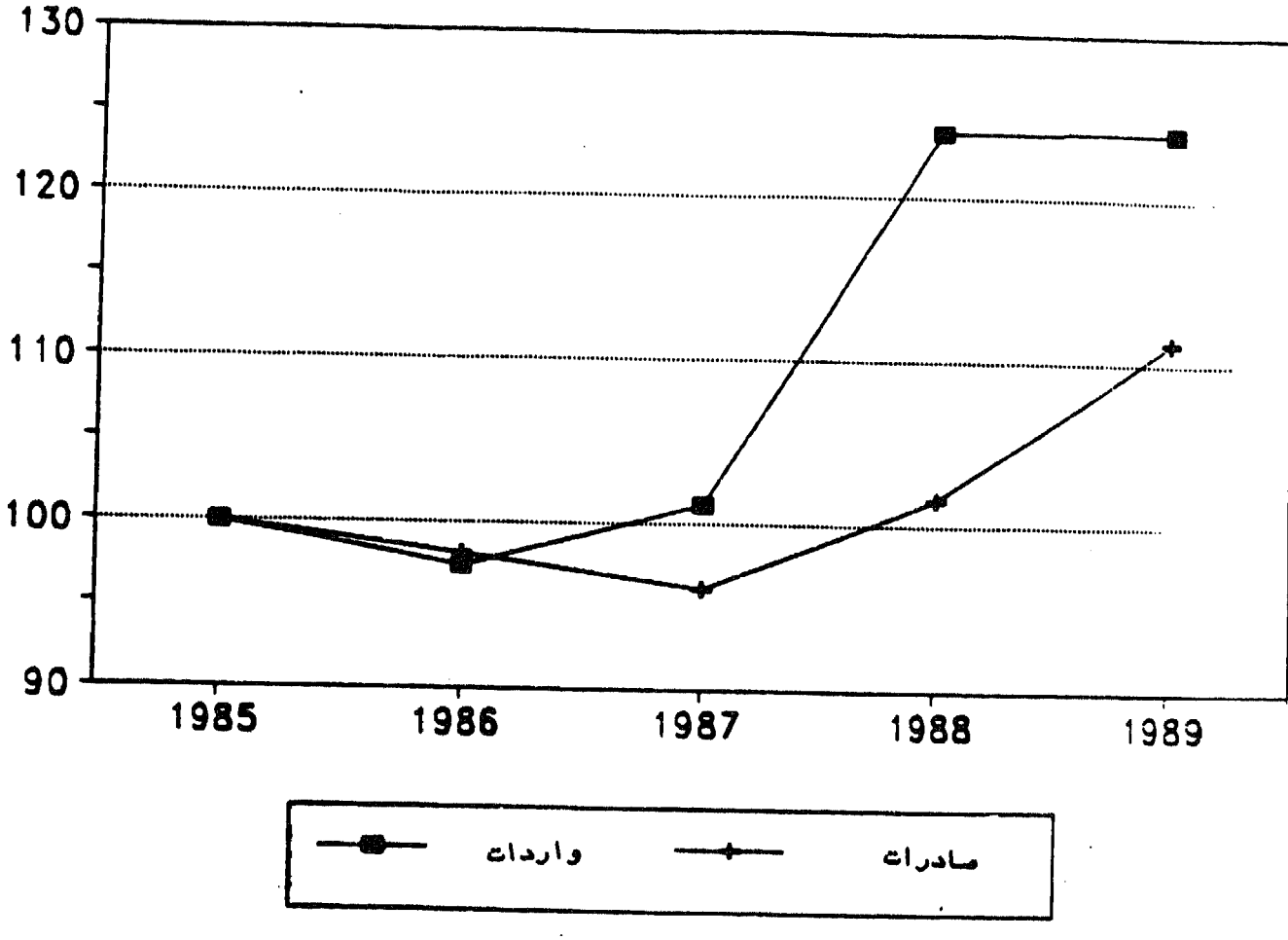

المصدر : بيانات هذا الجدول مستمدة من Quarterly Bulletin ، آذار/مـــارس ١٩٩٠ ، الصادرة عن مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا .

الجدول ٣ - التجارة بين جنوب افريقيا[أ] وشركائها التجاريين الرئيسيين ، ١٩٨٨ و ١٩٨٩
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	إجمالي التجارة			الواردات من جنوب افريقيا			الصادرات الى جنوب افريقيا		
	١٩٨٨	١٩٨٩	تغير النسبة المئوية	١٩٨٨	١٩٨٩	تغير النسبة المئوية	١٩٨٨	١٩٨٩	تغير النسبة المئوية
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٥ ٠٥٨	٤ ٩٥١	-٢,١	١ ٧٣٧	١ ٦٩٣	-٢,٠	٣ ٣٢١	٣ ٢٥٨	-٢,٣
اليابان	٤ ٠٠٣	٣ ٨٠٢	-٥,٠	١ ٩٥٦	٢ ٠٥٨	٥,٣	٢ ٠٤٧	١ ٧٤٤	-١٤,٨
ايطاليا	٣ ٧٨١	٣ ٤٥٣	٢٤,١	٢ ١٨٠	٢ ٧٧٩	٢٧,٥	٦٠١	٦٧٣	١٢,٠
الولايات المتحدة الامريكية	٣ ٢٢٧	٣ ٢١٥	-٠,٣	١ ٥٣٥	١ ٥٤٣	٠,٥	١ ٦٩٢	١ ٦٧٣	-١,٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣ ٢٧٤	١ ٥٩ (ب)	-٦,٤	١ ٤٥٦	١ ٤٥٤ (ب)	-٠,١	١ ٩١٨	١ ٧٠٥	-١١,١
تايوان ، الإقليم الصيني	١ ٤٥٣	—	—	٨٢٧	—	—	٦٢٦	(٢)	—
فرنسا	١ ٣٨٩	١ ٣١٧	٣,٣	٧٠٨	٧٥٥	٦,٦	٥٨١	٥٦٣	-٣,٣
بلجيكا - لكسمبرغ	٩٣١	١ ١١٧	٢٠,٠	٣٦٨	٣٨٥	٤,٦	٥٦٣	٧٣٣	٣٠,٠
سويسرا	٨٧٠	١ ٠٣٩	١٩,٤	٥٤٧	٧٣١	٣١,٨	٣٢٣	٣١٨	-١,٥
أسبانيا	٥٣٨	٦٠٢	١٤,٠	٣٨٣	٤٧٦	٢٤,٣	١٤٥	١٣٦	-١٣,١
هونغ كونغ	٤٩٣	٥٠٣	١,٨	٣٧٣	٣٨٤	٣,٩	١٢٠	١١٨	-١,٣
هولندا	٥٥١	٤٩٦	-١٠,٠	٢١٦	١٩٨	-٨,٣	٣٣٥	٢٩٨	-١١,٠
كندا	٣٤٨	٣٩٩	٢٠,٦	١٣٦	١٨٧	٣٧,٥	١١٣	١١٣	—
النمسا	٢٢٦	٢٨٣	٢٥,٢	١٢٨	١٧٩	٣٩,٨	٩٨	١٠٤	٥,٩
اسرائيل	٢٤٣	٢٤٦	١,٨	١٥٧	١٦٢	٣,٢	٨٦	٨٤	-١,٣
تركيا	١٧٧	١٨٢	٢,٨	١٧٣	١٧٧	٢,٩	٥	٥	—
ايرلندا	٦٩	١٠٤	٥٠,٧	٩	١٦	٧٧,٨	٦٠	٨٨	٤٦,٧
نيوزيلندا	٤١	٤٨	١٧,١	٢٦	٣٢	٢٣,١	١٥	١٦	٦,٧
النرويج	٣١	٣٣	٥٧,١	٢٠	٣٣	٦٥,٠	١	—	—
الدانمرك	٣٢	٩	-٥٩,١	٧	—	—	١٥	٩	-٤٠,٠

المصدر : استنادا إلى منشور 'الإحصاءات الشهرية المتعلقة بالتجارة الخارجية' (Monthly Statistics of Foreign Trade) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وذلك باستثناء هونغ كونغ واسرائيل وإقليم تايوان الصيني ، التي استخدمت بشأنها البيانات الواردة في الكتاب السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٠ بشأن اتجاه الإحصاءات التجارية .

(أ) بما في ذلك ناميبيا .

(ب) لا تتوفر أرقام .

١٦٥ - وعقب زيارة إلى المغرب استغرقت يوما واحدا ، أعلن الرئيس دي كليـــرك أن المغرب وبريتوريا قد شرعتا في التباحث حول إنشاء روابط دبلوماسية وتجارية وجويـة . وذكرت الانباء أيضا أن حكومة موريشيوس قد افتتحت مكتبا لترويج التجارة مع جنـــوب افريقيا .

١٦٦ - وفضلا عن ذلك ، فإن علاقات جنوب افريقيا التجارية مع اوروبا الشرقية آخذة في النمو . فقد قامت هنغاريا مؤخرا بإرسال الاسس لإقامة روابط اقتصادية وثيقة مـــع بريتوريا ، التي افتتحت "مكتب مصالح" في بودابست(٧٣) . وفي تشرين الاول/اكتوبـــر ١٩٩٠ ، وقّعت رومانيا وجنوب افريقيا اتفاقا تجاريا . كذلك اتفقت بولندا وجنـــوب افريقيا على إقامة "مكاتب مصالح" في كل بلد منهما . ومن المتوقع أن تشتري بولنـــدا ٢٠٠ ٠٠٠ طن من الحديد الخام من جنوب افريقيا . ووقّعت غرفة التجارة الخارجيـــة البولندية مؤخرا اتفاقات اقتصادية مع الغرفة التجارية لمقاطعة ترانسفال ، تشمـــل الاضطلاع بمشاريع اقتصادية مشتركة والتعاون في المجالات الاقتصادية الاخرى(٧٤) . وفـــي وقت سابق في عام ١٩٩٠ ، زار المسؤولون التجاريون في جنوب افريقيا اتحاد الجمهوريـة الاشتراكية السوفياتية . وطبقا لما ذكرته المصادر السوفياتية ، فإن الغرض مـــن الزيارة كان مناقشة الآثار الناجمة عن حادث تشيرنوبيل(٧٥) .

١٦٧ - ويبين التكوين السلعي لصادرات جنوب افريقيا أن الذهب لا يزال يشكل حتـــى الآن أكبر مصدر لحصيلة الصادرات ، بما قيمته ٨,٦٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة فـــي عام ١٩٨٨ . ومن شأن حدوث انخفاض كبير في قيمة الذهب أن يؤدي إلى انخفاض خطير فـــي حصيلة النقد الاجنبي وارتفاع معدل التضخم وحدوث خسارة في الاحتياطي من العمـــلات الاجنبية . وتحتل المعادن الخسيسة المرتبة التالية كمصدر لعائدات التصدير (٣,٩٥ مـــن بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، تليها المنتجات المعدنية (٣,٢٠ من بلايـــين دولارات الولايات المتحدة) ، وفي مقدمتها الفحم ، الذي سجلت صادراته قرابة ٤٣ مليون طن فـــي عام ١٩٨٨ ، كما سجلت رقما قياسيا قدره ٤٧ مليون طن في عام ١٩٨٩ والبلاتين (١,١ مـــن بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، والاغذية والمشروبات والتبغ (١,٠٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة)(٧٦) . وفي جانب الواردات ، كانت الآلات ولا تزال هي المنتج الرئيسي الذي يجري استيراده ، بنفقات بلغت ٥,٤٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عـــام ١٩٨٨ . وتحتل معدات النقل والكيماويات المرتبة الثانية ، بما قيمته ٣,٤٧ من بلايـــين دولارات الولايات المتحدة و ١,٨٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة على التوالي(٧٦) .

١٦٨ - وتقدر واردات جنوب افريقيا من النفط والمنتجات النفطية ب ١٢ إلى ١٤ مليـــون طن في السنة ، بتكلفة اجمالية تتراوح بين ١,٥ و ٢ من بلايين دولارات الولايـــات

المتحدة . ووفقا لتقديرات وردت في تقرير صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن مكتب بحوث النقل البحري ، ومقره أمستردام ، فإن جنوب افريقيا أنفقت في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ما يربو على ٣٥ بليون دولار بالإضافة إلى تكلفة نفطها الخام التي تبلغ نحو ٢٩ مليون دولار للتغلب على الآثار المباشرة وغير المباشرة للحظر النفطي(٧٧) . وانخفض اعتماد جنوب افريقيا على الواردات من النفط ، الذي بلغ ذروته في السبعينات ، إلى نسبة تقدر حاليا ب ٧٠ في المائة ، مع الاستعانة بعملية استخراج النفط من الفحم لتلبية نسبة ٣٠ في المائة تقريبا من احتياجاتها العامة . وتبين تقديرات الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا أن نحو ٨٠ في المائة من واردات جنوب افريقيا من النفط تسلم في شكل نفط خام عن طريق ناقلات النفط أو الناقلات الجامعة ، وتسلم نسبة ٢٠ في المائة تقريبا في شكل منتجات نفطية(٧٨) . ويبين تقرير مركز بحوث الشحن البحري أن شركات الشحن البحري التي توجد مقارها في اليونان والمملكة المتحدة ، فضلا عن تلك الموجودة في هونغ كونغ ، تقوم بإرسال شاحنات النفط إلى جنوب افريقيا . ومنذ منتصف عام ١٩٨٩ ، كانت هناك زيادة ملحوظة في استيراد المنتجات النفطية ، ربما تعزى إلى الحرائق التي شبت في مصانع استخراج النفط من الفحم . وتذكر التقارير أن إمستردام هي القناة الرئيسية لتسليم المنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا(٧٧) .

١٦٩ - واقتحمت جنوب افريقيا مجالات أخرى من مجالات الجزاءات . وذكرت التقارير أن رئيس كوت ديفوار قال إن حكومته ستعيد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا اذا فاز في انتخابات الرئاسة في شهر تشرين الأول/اكتوبر . وأعلنت مدغشقر أنها ستعيد الوصلات الجوية مع جنوب افريقيا . ووافقت حكومة اسبانيا على استئناف رحلات الشحن الجوي إلى جنوب افريقيا(٧٩) . وبدأت الخطوط الجوية لجنوب افريقيا المملوكة للدولة حملة دعائية ضخمة استعدادا للقيام في المستقبل برحلات مباشرة بدون توقف إلى أوروبا عبر افريقيا ، بعد أن كانت تقوم برحلاتها الجوية حول الجزء الغربي من القارة لعدة سنوات(٨٠) .

١٧٠ - ورغم المقاطعة السياحية لجنوب افريقيا ، فإن عدد الاشخاص الذين زاروا ذلك البلد في عام ١٩٨٩ بلغ رقما قياسيا قدره ٣٩٣ ٩٣٠ شخصا ، بزيادة قدرها أكثر من ١٥ في المائة على سنة ١٩٨٨ . وقد جاء معظم الزوار من أوروبا . ولا سيما من المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وحدد مجلس السياحة لجنوب افريقيا ميزانية للإعلانات المطبوعة قدرها ١,٧٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة لسنة ١٩٩٠ ، كما قامت بشراء مساحات إعلانية في عدد من المجلات الدولية ، وخاصة في الولايات المتحدة ، في محاولة جديدة لكسر طوق المقاطعة السياحية(٨٠) .

١٧١ - كما بدأ نظام الحكم في بذل الجهود لتوظيف العمال الماهرين من بلدان أوروبا الشرقية ، عارضا تغطية ما يصل إلى ٨٠ في المائة من تكاليف سفرهم . وأمام إغراء الاعلانات عن تزايد الفرص الاقتصادية ، سعى أكثر من ٠٠٠ ٣٠ من مواطني تلك البلدان إلى الهجرة إلى جنوب افريقيا خلال الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٠[٨١] .

٢ - القروض والائتمانات

١٧٢ - لا يزال عبء الدين الخارجي يشكل قيدا خطرا على اقتصاد جنوب افريقيا ويعد عاملا ذا شأن يؤثر في التغييرات السياسية التي بدأت السلطات إجراءها . وجرى التفاوض بشأن ثالث وأحدث اتفاق بشأن مدفوعات الدين ، والذي يبدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ويستمر حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، بشروط أكثر مواتاة لجنوب افريقيا[٨٢] . ويتيح الاتفاق لبريتوريا فرصة لتخفيف أعبائها المالية في وقت تخيم فيه أزمة الدين على البلد . ويتيح الاتفاق للسلطات سداد التزاماتها من الديون الاجنبية بطريقة ميسرة على مدى فترة أطول مما كان متاحا لها في السابق . ويرد في الجدول ٤ بيان بمدفوعات الدين العام .

الجدول ٤ - جنوب افريقيا : تقديرات إجمالي مدفوعات الدين : ١٩٩٠ - ١٩٩٣
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع المدفوعات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
أصل ديون مجمدة	٣٤٠[أ]	٤٢٦	٤٤١	٥١٣
أصل ديون أخرى	١ ٤٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٦٠٠
المجموع	١ ٦٤٠	١ ١٢٧	١ ١٤١	١ ١١٣

المصدر : United States General Accounting Office, South Africa: Relationship with Western Financial Institutions, GAO/NSIAD-90-189 (Washington, D.C), June 1990 .

(أ) يشمل المدفوعات النهائية المستحقة بموجب الاتفاق المؤقت الثاني ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

١٧٣ - وكما يتضح من الجدول ٤ ، فإن الاتفاق المؤقت الثالث يقلل مدفوعات الديون المجمدة في ١٩٩٠ ، وهي سنة تستحق فيها مدفوعات عالية تتعلق بالديون الاخرى . وبموجب هذا الاتفاق ، يستمر الدائنون في الحصول على سعر فائدة أعلى بقليل ، أي ما يصل إلى ١ في المائة ، بالمقارنة مع أسعار الفائدة الاصلية للقروض . وفي نهاية هذا الاتفاق ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، سيظل هناك مبلغ مجمد قدره ٦,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة تقريبا ، وسيحتاج إلى إعادة جدولته .

١٧٤ كما تم تيسير مدفوعات الديون وتأجيلها بواسطة اللجوء إلى خيار يقضي بأخذ قروض انسحاب لمدة عشر سنوات بموجب الاتفاق المؤقت الثاني . وبموجب أحكام هذا الاتفاق ، لا يُسدد رأس المال لفترة السنوات الخمس الاولى ، لكنه يسدد بعد ذلك بالكامل في عشرة أقساط متساوية ، قسط كل ستة أشهر . وبموجب الاتفاق المؤقت الثالث ، جرى تضييق الشروط الخاصة بخيار الانسحاب . وقد اقترحت جنوب افريقيا الآن أن يدفع لاي دائن يختار تحويل الدين إلى قرض لمدة عشر سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٣ (أي نهاية الاتفاق المؤقت الثالث) بنفس السعر الذي يحصل عليه أصحاب الديون المجمدة . وبعد ذلك ، تمر فترة أربع سنوات لا تدفع فيها تسديدات لرأس المال ، أما بعد هذه الفترة فستدفع الديون غير المسددة كاملة على فترة ٣٠ شهرا في خمسة أقساط متساوية يدفع منها كل ستة أشهر . وقد قامت المصارف الدائنة بالفعل بتحويل أكثر من ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة من ديون مجمدة إلى قروض انسحاب نظرا للاولوية العليا التي تعطى للسداد في قروض الانسحاب .

١٧٥ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بلغ مجموع رأس المال المتدفق إلى خارج جنوب افريقيا ما لا يقل عن ١٠,٨ من بلايين دولارات الولايات المتحدة ، منها ٣,٧ من بلايين دولارات الولايات المتحدة على شكل سداد قروض للمصارف وغطى مبلغ ٧,١ من بلايين دولارات الولايات المتحدة تسديدات ديون أخرى وتهريب رأس المال من جانب المستثمرين الحذرين .

١٧٦ - وفيما بين الدائنين الرئسيين في الولايات المتحدة ، تفاوتت السياسة إزاء "خيار الانسحاب" ، الذي يعطي جنوب افريقيا فترة إعفاء من سداد الديون تمتد أربع سنوات . فقد قرر سيتي كورب Citicorp وبنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank وسكيورتي باسيفيك كوربوريشن Security Pacific Corporation تحويل قروضهم لجنوب افريقيا إلى "خيار الانسحاب" . أما مانيوفاكتشرز هانوفر تراست Manufactureres Hanover Trust و كيميكال بنك أوف نيويورك Chemical Bank of new York وبنكارز تراست Bankeres Turst وكونتيننتال بنك كوربوريشن Continental Bank Corporation

فقد حولت بعض قروضها فقط ، في حين أن ج. ب. مورغان J.P.Morgan وريبابليك نيويورك Republic New York كانت ملتزمة بعدم تحويل أي قرض(٨٣) . وفضلا عن ذلك مارست مؤسسات هي : بانكرز ترست وبنك تشيس مانهاتن وسيتي كورب ومانيوفاكتشرز هانفور تراست و ج. ب. مورغان وبنك نورث كارولينا ناشيونال ، ما زالت تحتفظ كلها بصلات المراسلين مع مؤسسات مالية في جنوب افريقيا .

١٧٧ - ومازالت مصارف المملكة المتحدة الدائن الرئيسي لبريتوريا ، إذ تشكل القروض المستحقة لها أكثر من ربع مجموع القروض المصرفية المستحقة . وكان إجمالي القروض المستحقة لها معادلا لما يقارب ٣,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وبدا أنه شديد التركيز في مؤسستين هما مصرفا باركليز Barclays وستاندرد تشارترد Standard Chartered . ولهذين المصرفين ما لا يقل عن ٤٥ في المائة من مجموع القروض(٨٤) .

١٧٨ - كما أن من المؤسسات التي لها قروض كبيرة المؤسسات المالية الفرنسية ، التي على رأسها كريدي ليونيه Credit Lyonnais واندوسوز Indosuez وكريدي كومرسيال دي فرانس Credit Commercial de France . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، سجل آخر تقرير رسمي لمصرف بنك دي فرانس Banque de France مجموع التزامات فرنسية بما يعادل ٢,١٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة(٨٥) .

١٧٩ - وبما أن المصارف الدولية والمستثمرين الدوليين مازالوا مترددين في تقديم قروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل إلى جنوب افريقيا أو تشغيل استثمارات فيها ، فإن المصدر الوحيد عمليا لرأس المال الجديد المتاح لجنوب افريقيا هو الائتمان التجاري . ورغم أن المبلغ الكامل لدين جنوب افريقيا من الائتمان التجاري غير معروف ، فهناك بعض الاحصاءات بشأن قروض الوكالات فيما يتعلق بائتمانات التصدير . وفي نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أبلغ برن يونيون Berne Union عن المعلومات التالية بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا(٨٦) :

(أ) لدى مصرف هرمز Hermes للتصدير والاستيراد (جمهورية ألمانيا الاتحادية) أكبر مجموع التزامات مستحقة لجنوب افريقيا ، وهو ٣٨١,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة على الاجل القصير و ٣,٧٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة على الاجلين المتوسط والطويل ؛

(ب) لدى إدارة ضمان ائتمانات التصدير في المملكة المتحدة التزامات بائتمانات على الأجل القصير لصادرات إلى جنوب افريقيا بمبلغ ١٩٧,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة والتزامات متوسطة الأجل وطويلة الأجل بمبلغ بليونين من دولارات الولايات المتحدة ؛

(ج) لدى وكالة ائتمانات التصدير في فرنسا ، Compagnie Francaise d'Assurance du Commerce Exterieur مبلغ ١,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة الالتزامات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل و ١٧٨,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من الالتزامات قصيرة الأجل ؛

(د) لدى وزارة التجارة والصناعة الدولية في اليابان التزامات قصيرة الأجل بمبلغ ٦٩١,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة للصادرات إلى جنوب افريقيا و ٣٥١,٩ من ملايين دولارات الولايات المتحدة من التزامات بالائتمانات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل . ويبدو أن الحكومة اليابانية تحد من الائتمانات إلى جنوب افريقيا نظرا لوجود حساسيات سياسية معينة . وهكذا فإن من المحتمل أن توفير القسط الأكبر من الائتمانات لدعم التجارة اليابانية في جنوب افريقيا يتم من مصادر داخلية بواسطة الشركات التجارية اليابانية نفسها .

١٨٠ - وخلاصة الأمر ، أن مقادير الائتمانات التجارية الجديدة المقدمة إلى جنوب افريقيا محدودة . وقد توصل مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة مؤخرا ، بالاعتماد على بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التسويات الدولية ، إلى حسابات تفيد أن مجموع تدفق الائتمانات الجديدة المضمونة المتعلقة بالتجارة ، بما فيها الائتمانات المصرفية التي تضمنها الحكومة ، في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٦ إلى نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بلغ ١,٠٦٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة . ويخلص تقرير مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة إلى أن "الاستعاضة عن الائتمانات التجارية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل بالاقراض التقليدي قد تقدم لجنوب افريقيا شيئا من الفرج من مشكلة ميزان مدفوعاتها ، لكنه لا يعوضها بصورة كاملة عن ندرة الاقراض المصرفي التقليدي "(٨٣) .

١٨١ - وقد جاء في تقرير حديث عن اقتصاد جنوب افريقيا وضعه عن صندوق النقد الدولي أن إلغاء الجزاءات المالية سيمكن ذلك البلد من زيادة نموه الاقتصادي السنوي من ٠,٣ في المائة إلى ٢,١ في المائة . وجرى النظر في هذا التقرير في مشاورات عام ١٩٩٠ المتعلقة بالمادة الرابعة بشأن جنوب افريقيا المعقودة في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ بين المدراء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي وسلطات جنوب افريقيا(٨٦) .

٣ - سحب الاستثمارات ، والاستثمار الاجنبي في جنوب افريقيا

١٨٢ - استمر انسحاب الشركات عبر الوطنية من جنوب افريقيا خلال السنة الماضية رغم أن عدد الشركات التي تنسحب قد انخفض انخفاضا شديدا . ويستفاد من مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أنه تم ، في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٨٥ و آب/أغسطس ١٩٩٠ ، سحب استثمارات ما مجموعه ٦٠٥ من الشركات عبر الوطنية من ذلك البلد . وفي منتصف عام ١٩٩٠ كانت ٢٠٩ من الشركات التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة ، و ١٢٧ شركة يوجد مقرها في الولايات المتحدة ، و ١٠٦ من الشركات التي يوجد مقرها في جمهورية المانيا الاتحادية لا تزال تحتفظ بمصالح سهمية في جنوب افريقيا .

١٨٣ - ويستفاد من مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن سحب الاستثمارات كان أبرز ما يكون في حالة الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كان ما مجموعه ٣١٤ من الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة قد سحبت استثماراتها من جنوب افريقيا ، مقابل ١٣٩ من الشركات التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة و ٣٤ من الشركات التي يوجد مقرها في جمهورية المانيا الاتحادية (انظر الجدول ٥) . غير أن من المعروف أن ١٠٣ من أصل ٣١٤ من الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة قد احتفظت بروابط غير سهمية مع فروعها السابقة في جنوب افريقيا ، بالمقارنة مع ١٤ شركة من المملكة المتحدة و ١١ شركة من جمهورية المانيا الاتحادية . والترتيبات غير السهمية كثيرا ما تضمن استمرار تدفق التكنولوجيا وخدمات الدعم التقني ذات الاهمية للتنمية الصناعية لجنوب افريقيا .

الجدول ٥ - الشركات عبر الوطنية التي تخلصت من مصالحها السهمية في جنوب افريقيا وناميبيا ، حسب البلدان ، والتي لها مصالح غير سهمية معروفة في آب/أغسطس ١٩٩٠

البلد	عدد الشركات(أ)	مصالح سهمية يُعرف ما هو معلق منها	مصالح غير سهمية
استراليا	٢٣	..	٤
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣٤	٢	١١
ايرلندا	١	..	..
ايطاليا	٧	..	٣
بلجيكا	٦	..	٣
الدانمرك	٣	..	..
السويد	١٠	..	١
سويسرا	٦	١	٣
فرنسا	١١	١	٣
فنلندا	٣	..	..
كندا	٣٢	٣	٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	١٣٩	٣	١٤
النرويج	٣	..	..
النمسا	٣	..	..
نيوزيلندا	٣	..	..
هولندا	١٠	..	٣
الولايات المتحدة الامريكية	٣١٤	١٣	١٠٣
المجموع	٦٠٥	٣٣	١٤٧

ملاحظة : يمكن عادة الحصول على البيانات بشأن سحب الاستثمارات وبشأن الاستثمارات غير السهمية بسهولة أكبر بالنسبة للشركات عبر الوطنية للولايات المتحدة منها بالنسبة لشركات البلدان الاخرى .

المصدر : وفّر هذه الارقام مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية .

(أ) بما في ذلك الشركات الام والشركات الفرعية/المنتسبة ان عرف أن هذه الاخيرة تعمل بصورة مستقلة .

١٨٤ - ومن العوامل الرئيسية التي يعزى اليها سحب استثمارات الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة الضريبة المضاعفة على الأرباح التي فرضها تعديل رانغل the Rangel Amendment في الولايات المتحدة . وقد ألغى هذا التعديل ، الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٨٧ ، ائتمانات الضرائب الاجنبية بالنسبة للضرائب التي تدفع إلى بريتوريا بدءا من عام ١٩٨٨ . وفضلا عن ذلك ، نجحت حركة مناهضة الفصل العنصري في الولايات المتحدة ، بقدر أكبر منه في الدول الاخرى ، في الضغط على سلطات الولاية والمقاطعة والسلطات البلدية كي تتبع سياسات مختارة في الشراء و/أو التعاقد تؤدي إلى منع أي تعامل مع الشركات التي لها روابط مع جنوب افريقيا .

١٨٥ - ووفقا لاحدث دراسة استقصائية أجراها مركز البحث في مسؤولية المستثمر وهو مركز مقره في واشنطن ، فإن معدل سحب استثمارات الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة استمر في الانخفاض . فقد انخفض عدد انسحابات الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة من الذروة البالغة ٤٠ في عام ١٩٨٧ إلى ٢٥ في عام ١٩٨٨ و ٢٤ في عام ١٩٨٩ ، في حين أن ٨ شركات فقط سحبت استثماراتها حتى الآن في سنة ١٩٩٠ . وقد يعزى هذا الاتجاه إلى انخفاض على مر الزمن في عدد الشركات التي لها مصالح في جنوب افريقيا(٨٧) .

١٨٦ - وقد حدث سحب الاستثمارات بصورة رئيسية من طرق شتى : عن طريق بيع أصول الشركة عبر الوطنية إلى شركات في جنوب افريقيا وعن طريق بيعها إلى الادارة المحلية ، وعن طريق بيعها إلى شركات أجنبية أخرى ، وبإنهاء العمليات المحلية ، أو بتحويل الاصول إلى وديعة . وقد استعملت الطريقتان الاوليان أكثر كثيرا من الطرق الاخرى ، ويعود اليهما حوالي ثلثي حالات سحب الاستثمارات التي تعرف فيها طريقة السحب .

١٨٧ - ويمكن للتغييرات السياسية أن تحفز على حدوث تدفق جديد للاستثمارات إلى جنوب افريقيا ، لكن مثل هذه الخطوة لم تظهر بعد . وقد حصل تطور ملحوظ تمثل في انخفاض الملكية الاجنبية للاسهم في جنوب افريقيا في قطاع التعدين الاستراتيجي . فمن ذروة بلغت ٤٢ في المائة في عام ١٩٧٩ وأكثر من ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٨ انخفضت الممتلكات الاجنبية باستمرار إلى ١٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ . وقد يتعلق هذا الانخفاض بموقف حركات التحرير الوطني الايجابي إزاء سياسة تأميم قطاع التعدين(٨٨) . وفي الوقت ذاته ، قال وزير التجارة والصناعة في جنوب افريقيا ، في

مقابلة أجريت معه مؤخرا ، إن صناعة المحركات تخطط لاستثمار أجنبي قد يصل إلى ٤,٥ من بلايين الراندات ، على شكل توسعات في مصانع مرسيدس بنز ، وتويوتا ، وفولكس واغن .

١٨٨ - وهناك استثمارات أخرى بـ ٥٠٠ مليون راند تهدف إلى تصنيع مكونات حوافز صنع السيارات ، وذلك أساسا للتصدير . وسوف تقوم أكبر مجموعة لتصفية وتسويق البلاتين في العالم ، هي جونسون ماثي Johnson Matthey ، قريبا بانتاج ما يصل إلى مليوني محول بيئي حفاز للسيارات في جنوب افريقيا . وسيكون معظم هذا الانتاج لمنتجي السيارات في جمهورية المانيا الاتحادية ، وهم BMW ، وديملر بنز ، وأوبل (وهي فرع لشركة جنرال موتورز التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة) (٨٩) . كما يتوقع حدوث زيادة كبيرة في الاستثمارات من جانب شركات من تايوان ، الاقليم الصيني ، بعد افتتاح مصرف لها في جوهانسبرغ في آذار/مارس ١٩٩٠ ، هو مصرف الاستثمار الدولي . والغرض من هذا المكتب هو تسهيل تدفق رأس المال إلى جنوب افريقيا من تايوان (٩٠) .

١٨٩ - وعلى الرغم من اتخاذ قرارات كقرار المملكة المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٠ برفع الحظر الطوعي على الاستثمارات الجديدة ، فإن من غير المحتمل بالنسبة للشركات عبر الوطنية التي خاضت العملية المكلفة لسحب الاستثمارات أن تعكس ذلك الاتجاه في المستقبل القريب . وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا هي سوق محتمل كبير في مقاييس القارة ، يبدو أنها ذات أهمية ثانوية بالنسبة لمعظم الشركات عبر الوطنية في هذه المرحلة (٩١) .

١٩٠ - وقد هبطت قيمة مجموع تدفق الاستثمارات المباشرة لجنوب افريقيا في الولايات المتحدة إلى ٥٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ بعد أن وصلت إلى ذروة بلغت ٢٦٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ و ٨١ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، في حين أن مجموع قيمة استثمارات جنوب افريقيا في الولايات المتحدة بلغ ٥٣٨ ٣ مليون دولار (٩٢) .

١٩١ - وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعلنت شركة مناجم دي بيرز De Beers الموحدة ، وهي شركة تملكها جنوب افريقيا وتسيطر على ٨٠ في المائة من السوق العالمية للماس غير المصقول ، عن نقل السيطرة على جميع ممتلكاتها الأجنبية إلى "دي بيرز سينتنري إي جي" De Beers Centenary AG ، وهي شركتها التي يوجد مقرها في لوسرن (سويسرا) (٩٣) . وشركة "دي بيرز سنتنري إي جي" ترأس شبكة دي بيرز العالمية للماس ، ومخزون هذه الشبكة من الجواهر الذي تبلغ قيمته ٢,٥ بليون دولار ، ومناجمها في

(٩١) ش٠١٦٦

افريقيا وجميع استثماراتها الاجنبية . وكان هناك تكهن بأن هذه الخطوة تتعلق بوجود مخاوف من إمكانية حدوث التأميم من جانب حكومة تأتي بعد نظام الفصل العنصري ، رغم أن الشركة أنكرت ذلك(٩٤) .

باء ـ تقييم أثر الجزاءات على اقتصاد جنوب إفريقيا

١٩٢ - فرضت الجزاءات قيودا ضخمة على اقتصاد جنوب إفريقيا ، وذلك أساس عن طريق رفض منحها قروضا ورأس مال من أجل الاستثمار . وتتفاوت تقديرات التكلفة الكلية المترتبة على الجزاءات الاقتصادية تفاوتا كبيرا ، ولكن خلصت دراسة حديثة إلى أنه لولا وجود هذه الجزاءات ، لفاق اقتصاد جنوب إفريقيا مستواه الحالي بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٥ في المائة(٩٥) . فقد كلّف الحظر النفطي في حد ذاته اقتصاد جنوب إفريقيا ما يقدّر بمبلغ ٢٢,١ بليون من دولارات الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٨(٩٦) . وعندما يضاف هذا الرقم إلى تكلفة تجنب حظر الاسلحة الإلزامي ، والخسارة في عائدات التصدير ، وزيادة تكاليف الاستيراد ، وهروب رأس المال الأجنبي ، واستبعاد جنوب إفريقيا الفعلي منذ عام ١٩٨٥ من الحصول على قروض دولية ، يمكن أن يقدر مجموع تكلفة الجزاءات الاقتصادية بما لا يقل عن ٣٧ بليونا من دولارات الولايات المتحدة(٩٧) .

١٩٣ - وأثرت الجزاءات تأثيرا هاما على البيض في جنوب إفريقيا . وغدا المفهوم السياسي بأن الجزاءات قد حدّت من الخيارات المتاحة لبريتوريا ، واسع الانتشار حاليا في الدوائر الحاكمة في جنوب إفريقيا وقد أشير إليه صراحة بوصفه عاملا حاسما أدى بالسلطات إلى إضفاء الطابع القانوني على المعارضة السياسية المحظورة وإلى تحرير نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الإفريقي . وكان الراحل جيرهارد ديكوك محافظ بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا قد حذر بالفعل في أيار/مايو ١٩٨٩ من أن "الاهداف المثلى المتعلقة بتحقيق الحد الاقصى من النمو وخفض التضخم ورفع مستوى المعيشة لن تتحقق دون إحراز تقدم كاف في ميدان الإصلاح السياسي" . ولاحظت نشرة "الاستعراض الاقتصادي" التي يصدرها ستاندرد بانك في عددها الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٠ أنه بالنسبة لجزء كبير من العقد الماضي "فرضت الجزاءات مشكلة إضافية كلفت البلد خسارة ٢ في المائة على الاقل في السنة من النمو الاقتصادي" . وقد اعترف الرئيس دي كليرك بالحاجة إلى التحرر من قيود هذه العزلة الدولية بالوسائل السياسية في كلمة ألقاها أمام جلسة مشتركة للبرلمان في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأعلن في ذلك الحين : "إننا لا يمكننا أن نعيش في معزل عن بقية العالم . إننا

نحتاج إلى التجارة الخارجية والاستثمار . ونحتاج إلى التفاعل التكنولوجي والثقافي والرياضي مع البلدان الاخرى" .

١٩٤ - وفي الوقت نفسه تزايد الاعتراف بأن آثار الضغط الدولي تعتمد إلى حد بعيد على التدابير التي تتخذها سلطات جنوب إفريقيا ردا على الضغط أو استعدادا له . والواقع أن مجرد التهديد بفرض جزاءات قد أجبر السلطات على اتباع سياسات مكلّفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي بهدف التقليل من الاعتماد على العالم الخارجي ، الامر الذي قلص نمو الإنتاجية إلى حد بعيد . ومن المقدر أن هذه السياسات ، وما صحبها من خسارة فعلية لتدفقات رأس المال من الخارج قد أسفرت عن انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال العشرين عاما الماضية بنسبة تتراوح بين ٢ و ٢,٥ في المائة . وخلصت أحدث دراسة أجراها مركز بحوث مسؤولية المستثمرين ، عن أثر الجزاءات على جنوب إفريقيا إلى أن سياسات إحلال الواردات التي انتهجتها السلطات خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ قد خفضت النمو الحقيقي للواردات الوسيطة بنسبة ٤٧ في المائة(٩٨) .

١٩٥ - وأبرزت المناقشة التي جرت حول آثار الجزاءات عدم كفاية اعمال الرصد فضلا عن أن تنفيذ الجزاءات الحالية هو أقل من أن يكون فعّالا من جانب الدول الاعضاء . وقد خلص الامين العام ، في تقريره المعنون "التدابير التي اتخذتها منظومة الامم المتحدة والحكومات والوكالات غير الحكومية لرصد الجزاءات المفروضة على جنوب إفريقيا" ، إلى أن ضعف دور التنسيق الذي تؤديه الحكومات في تطبيق الجزاءات واتباع نهج مختلفة تجاه تنفيذها أوجد بعض المنافذ للتهرب التي يمكن استخدامها بل واستخدمت فعلا لتفادي الجزاءات وإضعاف فعاليتها . ويبدو أن هذا ينطبق أيضا على التدابير التي أعدتها كل دولة بمقررها والتدابير التي اعتمدها عدد من الحكومات بصورة مشتركة . ولاحظ الامين العام كذلك أن عملية الرصد ستتعزز كثيرا إذا قامت جميع الدول باعتماد آليات لتطبيق الجزاءات ومنع انتهاك هذه التدابير .

جيم - العلاقات العسكرية

١٩٦ - قامت جنوب إفريقيا للمرة الاولى ، طيلة عدة سنوات بتخفيض الاعتماد المخصص في ميزانيتها لنفقات الدفاع . ففي عام ١٩٨٩ ، بلغت نسبة نفقات الدفاع ١٥,٤ في المائة من مجموع الميزانية أي ٤,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، أما في ميزانية عام ١٩٩٠ فقد بلغت هذه النسبة ١٤ في المائة و ٣,٧ في المائة على التوالي . وهكذا فإنه بالمقارنة بميزانية العام الماضي تم في عام ١٩٩٠ تخفيض النفقات العسكرية

الفعلية بنسبة ١٥ في المائة تقريبا[٩٩] . بيد أن ميزانية الدفاع تضمنت اعتمادا بمبلغ ٠٠٠ ٥ مليون راند للحساب الخاص للدفاع الذي لا يخضع للتدقيق العام وهو أكبر من الاعتماد المخصص للرعاية الاجتماعية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة الخاصة قد لفتت الانتباه في الماضي إلى استخدام الحساب الخاص للدفاع في أنشطة سرية من بينها الحصول على أسلحة سرية من الخارج (لتفادي الحظر المفروض على الاسلحة) وزعزعة استقرار دول الجنوب الإفريقي . وعلاوة على ذلك زاد الاعتماد المخصص للشرطة زيادة كبيرة وقُدّر بمبلغ ٩٠٠ ٢ مليون راند بالمقارنة ب ٤٩٠ ٢ مليون راند المتوخى في ميزانية ١٩٨٩[١٠٠] .

١٩٧ - وأعلنت السلطات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إجراء مزيد من التخفيضات العسكرية التي ستؤدي إلى إغلاق أو إدماج ١٦ وحدة من وحدات الجيش ووحدات القوات الجوية . وأكد هذا الإعلان إسقاطات الميزانية العسكرية ومثل نوعا من التغيير في استراتيجية بريتوريا من التركيز على القوات العسكرية إلى التركيز على الشرطة . وحصلت هذه التغييرات في أعقاب قرار صدر سابقا بتخفيض مدة الخدمة العسكرية وتخفيض عدد موظفي شركة إنتاج الاسلحة في جنوب إفريقيا (ARMSCOR) . وقدر أن ميزانية الشركة ستخفض بنسبة ٤٠ في المائة . وعلاوة على ذلك ألغي ١١ مشروعا رئيسيا للاسلحة كان من المقرر أن تبدأ شركة إنتاج الاسلحة في جنوب إفريقيا في تنفيذها في عام ١٩٩٠[١٠١] .

١٩٨ - وفي الوقت نفسه ، أفادت الانباء أن مؤسسة أطلس للطائرات في جنوب إفريقيا قد كشفت النقاب ، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، عن أحدث سلاح لديها ، وهو الطائرة العمودية الداعمة للعمليات القتالية ROOIVALK XH.2 ويمكن تزويد هذه الطائرة العمودية ذات المقعدين ، متعددة الادوار التي تحمل أسلحة ، بقذائف جو جو وجو أرض وصواريخ ومدفع للدعم في ميادين القتال . وأعلن المدير العام لشعبة الطائرات في شركة إنتاج الاسلحة في جنوب إفريقيا أن الغرض من صنع هذه الطائرة هو التصدير وأن أنشطة التسويق ستبدأ عما قريب[١٠٢] . وبالرغم من إدعاء السلطات بأن ١٠٠ في المائة من الطائرة العمودية مصنوع محليا فإن معظم الخبراء العسكريين متفقون على أن صناعة الاسلحة في جنوب إفريقيا لا تزال تعتمد على استيراد الاجزاء الاساسية لإنتاج مثل هذه المعدات العسكرية .

١٩٩ - وادعى نظام بريتوريا في أحوال كثيرة أنه لم يعد يعتمد على الاسواق الخارجية من أجل الحصول على عتاده العسكري والتكنولوجيا . ومع ذلك ما زالت الانباء الواردة تصف مدى التعاون العسكري مع بلدان وشركات أخرى . وأشارت الانباء إلى أن شركة

انترناشيونال سيفنال آند كنترول International Signal and Control التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة والتي اشترتها شركة فيرانتي Ferranti (المملكة المتحدة) متورطة في انتهاكات الحظر المفروض على الاسلحة . وقيل أن الهدف الرئيسي للشركة هو العمل على تفشيل عملية الجزاءات وتمكين جنوب إفريقيا من الحصول على عقود للاسلحة . وتفيد التقارير الصحفية أن دائرة الجمارك في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وممثلي الاتهام في الولايات المتحدة يقومون بالتحقيق في أنشطة كل من شركتي انترناشيونال سيفنال آند كنترول وفيرانتي . وسوف يتناول التحقيق على وجه الخصوص مسألة ما إذا كانت عقود القذائف السرية التي أبرمتها شركة فيرانتي تضمنت بالفعل استخدام أجزاء من جنوب إفريقيا .

٢٠٠ - وفي تطور ذي صلة ، قدم ممثلو الادعاء أوراقا في محكمة الولايات المتحدة المحلية في فيلادلفيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ادعوا فيها للمرة الاولى أن نائب رئيس شركة فيرانتي انترناشيونال الدولية السابق "أدار" شخصيا بعض أنشطة الاحتيال . وتضمنت الأوراق معلومات تفيد بأن شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول قد شحنت معدات عسكرية الكترونية إلى جنوب إفريقيا دون الحصول على تراخيص التصدير اللازمة من الولايات المتحدة . وكشف النقاب كذلك عن أن شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول قد أنشئت في عام ١٩٧١ بهدف القيام بالتصدير غير المشروع للاسلحة والتكنولوجيا العسكرية إلى جنوب إفريقيا . ولدى قيام شركة فيرانتي بشراء شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول في عام ١٩٨٧ ، اختلق نائب الرئيس الجديد ، وهو تاجر أسلحة من بنسلفانيا ، عقودا مزيفة مع عملاء وهميين حولت عن طريق عدد من الشركات التي استخدمت كواجهة و ٣٩ حسابا مصرفيا في الولايات المتحدة وسويسرا(١٠٣) .

٢٠١ - وفي الولايات المتحدة اعترف رجل أعمال بأنه مذنب في التهمة الموجهة إليه بتورطه مع مواطن من جنوب إفريقيا يقيم في تورونتو (كندا) في مخطط لتصدير أجهزة جيروسكوب العسكرية إلى جنوب إفريقيا لتستخدم في القذائف المضادة للدبابات . وقدرت تكاليف هذا المخطط بمبلغ ٥٠ مليون دولار(١٠٤) .

٢٠٢ - وأفادت الأنباء أن حكومة العراق قد اشترت في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ من جنوب إفريقيا ٢٠٠ مدفع من طراز هاوتزر FH-70 عيار ١٥٥ مم . وتضمنت الصفقة إمداد جنوب إفريقيا بالنفط العراقي مقابل مدافع هاوتزر هذه . وعلى الرغم من أن سلطات جنوب إفريقيا رفضت الادعاء بأن جنوب إفريقيا كانت تزود العراق بالاسلحة ، فإن وزير خارجية جنوب إفريقيا أعلن مؤخرا أن بريتوريا أوقفت جميع أنواع التجارة مع العراق

(ومن بينها مبيعات الاسلحة) وأكد قرار بلده بالالتزام بالجزاءات المفروضة على العراق من قِبَل مجلس الامن(١٠٥) .

٣٠٣ - وكانت مسألة علاقات جنوب افريقيا العسكرية بالبلدان الاخرى ومنها انتهاكات حظر الاسلحة الالزامي المفروض بقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، محل اهتمام خاص من اللجنة الخاصة ، والدول الاعضاء والمجتمع الدولي ككل .

٣٠٤ - ومازال تعاون جنوب افريقيا مع اسرائيل ، الذي طال به العهد ، في الميدان العسكري مستمرا بلا هوادة . وتبين تقارير موثوق بها في الآونة الاخيرة أن هذا التعاون قد أسفر عن استحداث جنوب افريقيا صواريخ متوسطة المدى ذات رؤوس ذرية بمرافق اختيار كاملة . ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات حديثة عن ذلك التعاون .

٣٠٥ - ويمثل تغيير الحكومة في شيلي والبيانات التي أدلت بها الحكومة المنتخبة حديثا فيما يتعلق بالتزامها بالتقيد بقرارات مجلس الامن المتعلقة بحظر الاسلحة ، خطوة إيجابية بسبب التعاون العسكري الوثيق الذي كان يوجد بين حكومة شيلي السابقة ونظام بريتوريا(١٠٦) . وبالنظر إلى الجهود التي تبذلها حكومة شيلي الجديدة ، فإن جنوب افريقيا لم تتمكن من الاشتراك في المعرض الدولي للطيران في شيلي لعام ١٩٩٠ . بيد أنه ذُكر أن معدات عسكرية من جنوب افريقيا هي مدافع هاوتزر G 5 و G 6 من عيار ١٥٥ مم عرضت تحت رعاية شركة كاردوتين الصناعية . وتجدر الاشارة إلى أن مسؤولي شركة كاردوين اعترفوا في آذار/مارس ١٩٨٩ بأن الشركة تساهم مع شركة أرمسكور في إنتاج مدافع G 5 عيار ١٥٥ مم المخصصة للتصدير(١٠٧) .

٣٠٦ - وظلت اللجنة الخاصة لسنوات عدة تتابع التطورات المتصلة بتسليم شركتين مركزهما في جمهورية ألمانيا الاتحادية وهما HOAWLDSWERKE-DEUTSCHE WERFT AG و INGENIEURKONTOR LUBECK ، أفلاما مجهرية لتصميمات الغواصة U-209 إلى جنوب افريقيا . وتجدر الاشارة إلى أن مسألة الافلام المجهرية ظهرت في تقارير سنوية سابقة للجنة الخاصة(١٠٨) .

٣٠٧ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تلقت اللجنة الخاصة نسخة من رسالة من الممثل الدائم بالنيابة لجمهورية ألمانيا الاتحادية موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الامن

المنشأة بقرار مجلس الامن ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ . وجاء في تلك الرسالة أن مكتب المدعي العام في محكمة كيبل الاقليمية بدأ اتخاذ اجراءات رسمية ضد أفراد من الشركتين المذكورتين أعلاه على أساس إمكان أن يكونوا قد ارتكبوا جريمة بموجب الباب ٣٤ من قانون التجارة والمدفوعات الأجنبية . كما أحيطت اللجنة الخاصة علما بأن مكتب المدعي العام سيكون عليه أن يبت في الاتهامات الرسمية . ووصفت الرسالة أيضا الاحكام القانونية والتعديلات المدخلة عليها حتى حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والتي تستهدف تطبيق الحكومة الاتحادية لحظر توريد الاسلحة تطبيقا أكثر دقة . وجدير بالذكر أنه تبين في عام ١٩٨٩ أن الجمهورية الاتحادية تفتقر إلى تشريعات فعالة لتنفيذ حظر توريد الاسلحة(١٠٩) .

٢٠٨ - وكشفت المعلومات التي أتاحها بعض أعضاء البوندستاغ للجنة الخاصة النقاب عن النتائج التي توصلت اليها المحكمة ، والتي مؤداها أن مديري الشركتين لم يرتكبوا أية جريمة جنائية . على أن المحكمة انتهت إلى أن ثمة أسبابا كافية لاجراء تحقيق في "انتهاك للقواعد الادارية" . وخلصت المحكمة أيضا إلى أن مشروع تعميمات الفواصة لم يلحق ضررا كبيرا بالعلاقات الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية . وفي هذا الصدد ، أفاد بعض أعضاء البوندستاغ بأن الحكومة الاتحادية قد أمرت المكتب المالي الاقليمي لكيبل ببدء اجراءات المقاضاة ضد مديري الشركتين لانتهاك القاعدة الادارية بموجب قانون التجارة والمدفوعات الأجنبية . وعلى الرغم من أن محكمة كيبل الاقليمية قضت بأن الجرم الذي ارتكبته الشركتان هو جنحة ، فإن بعض أعضاء البوندستاغ يدعون أن التصميمات قد سلمت إلى جنوب افريقيا في سنة ١٩٨٧ . وقد أدى رد الدعوى الجنائية إلى رد فعل قوي من جانب الناطق بلسان الحزب الديمقراطي الاشتراكي وقادة حزب الخضر(١١١) .

٢٠٩ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، قدمت لجنة مجلس الامن المنشأة بقرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المتعلق بمسألة جنوب افريقيا تقريرا عن أنشطتها من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ . وقد شمل التقرير مخططا للنقاط الرئيسية التي أثارها المتحدثون في جلسات الاستماع المغلقة التي عقدتها اللجنة في ١٤ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في نيويورك . وكان من بين تلك النقاط أن حظر الاسلحة لم يكن سوى أداة من عدة أدوات للضغط على جنوب افريقيا ، وأن الفترة الراهنة تدعو إلى مزيد من اليقظة لرصد وتعزيز هذا الضغط . ورأي بعض المشتركين أن من المهم جعل قراري مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٥٩١ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ أكثر شمولا . وتم التشديد على أن يقوم منهج تحليل حظر الاسلحة على جميع

العوامل الخارجية التي تعزز نمو القدرة العسكرية لجنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، ينبغي التوكيد بوجه خاص على دراسة التعاون مع جنوب افريقيا في ميادين تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والمواد الجديدة والهندسة الوراثية وعلم بيولوجيا الجزيئات والبحث النووي . كما أشير إلى أن اعتماد تعريف أوضح لـ "الأسلحة والمعدات المتصلة بها" الذي أوصت به لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي قد يساعد على تنفيذ حظر الأسلحة بشكل فعال(١١٢) .

٢١٠ - وقد كررت الاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة مجلس الأمن نداء يدعو جميع الدول "... إلى إحكام جهودها في التمحيص وزيادة يقظتها فيما يتعلق باجراءات استصدار تراخيص لتصدير المعدات العسكرية أو إعادة تصديرها كيلا يصل أي جزء منها إلى جنوب افريقيا انتهاكا لمقررات مجلس الأمن . وتود اللجنة أيضا أن تناشد الدول الأعضاء العمل على ضمان تطبيق أحكام الحظر تطبيقا كاملا في تشريعاتها الوطنية والقيام بتحقيقات مستفيضة في أية انتهاكات مدعاة يوجه انتباهها اليها . ومن الضروري للحيلولة دون انتهاك الحظر أن يدرك من يمكن أن تسول لهم أنفسهم توريد أسلحة إلى جنوب افريقيا أن انتهاك الحظر سيؤدي لعقوبات صارمة"(١١٣) .

دال - آثار زعزعة الاستقرار

٢١١ - كان لعدة تطورات سياسية أثر إيجابي في الجنوب الافريقي أثناء الفترة قيد الاستعراض . وأدى التحسن الناشيء في العلاقات السياسية بين الدول الكبرى إلى تحسين مناخ التعاون الدولي وأفضى إلى سعي نشط لتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية ، ولاسيما في ناميبيا . وقد وقّعت جنوب افريقيا اتفاقا مع انغولا وكوبا مكن من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ لتحقيق استقلال ناميبيا . وينطوي الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وإغلاق مرافق المؤتمر الوطني الافريقي في أنغولا ، وتعهد جنوب افريقيا بوقف العدوان ضد أنغولا ومنه الدعم العسكري الذي تقدمه لقوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) . وأجريت انتخابات لانشاء جمعية تأسيسية لناميبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ تحت اشراف فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وحصلت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) على أغلبية الأصوات . وفي نهاية المطاف ، حصلت ناميبيا على الاستقلال في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ وبدأ نفاذ الدستور الديمقراطي الذي تم اعتماده بتوافق الآراء .

٢١٢ - كما حدثت تطورات مشجعة في أنغولا وموزامبيق ، وهما أكثر بلدين تأثرا بسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي تتبعها بريتوريا ضد جيرانها . وفي أعقاب انهيار اتفاق غبادوليت ، عقدت الحكومة الانغولية وممثلو الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا جولة محادثات في البرتغال بين نيسان/ابريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ولم يشترك ممثلو الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اشتراكا مباشرا في المحادثات غير أنهم ظلوا تحت التصرف إذا اقتضت الضرورة أية "مشورة فنية" بشأن المسائل العسكرية(١١٤) . ورغم عدم التوصل إلى اتفاق رسمي أو إلى وقف لاطلاق النار ، تتزايد على ما يبدو احتمالات تسوية النزاع في أنغولا . فبعد فشل المحاولة الاولى لتنظيم اجتماع بين ممثلي الحكومة الموزامبيقية والمقاومة الوطنية في موزامبيق في بلانتير بملاوي في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عقدت محادثات بين الجانبين في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٠ في روما . وحضر الاجتماع أربعة مراقبين منهم عضو في البرلمان من الحزب الاشتراكي الايطالي يمثل السلطات الايطالية . وصدر بيان رسمي وصف الاجتماع بكونه "مفتوحا وصريحا" وتحدث عن ضرورة "تنمية ما يفرق بيننا والتركيز على ما يوحدنا" ، ولكنه لم يقدم أية تفاصيل عن احتمال اعتماد برنامج أو عملية لانهاء الحرب .

٢١٣ - وقد أنكرت سلطات جنوب افريقيا مرارا أنها قدمت أية مساعدة إلى المقاومة الوطنية في موزامبيق . بيد أنه ظهرت أدلة على ما يبدو على استمرار تموين ثوار المقاومة الوطنية في موزامبيق عبر حدود جنوب افريقيا . وذكرت مقالة نشرتها صحيفة ويكلي ميل التي تصدر في جوهانسبرغ ما يلي : "كشف تحقيق استمر شهرا عن وجود نقاط تجمع على طول الحدود (التي يبلغ طولها ٥٠٠ كيلومتر) ظلت تستخدم بصورة متقطعة لدعم عصابات المقاومة الوطنية في موزامبيق . ويشير نطاق هذه الأدلة إلى احتمال استمرار وجود وحدة عسكرية سرية -- تقوم بوزع الاموال السرية وتجنيد أصحاب المهن - على غرار "مكتب التعاون المدني" -- ترمي إلى زعزعة الاستقرار في موزامبيق ، وعلى الارجح دون علم الحكومة"(١١٥) . كما اقتبست المقالة تقريرا نشرته صحيفة Southern Africa Quaker Peace Initiative (مبادرة جماعة الكويكر للسلم في الجنوب الافريقي) جاء فيه ما يلي : "هناك أدلة قوية على أن بعض العناصر في جنوب افريقيا (وخاصة في قوات الدفاع) لاتزال تقوم بتجنيد الموزامبيقيين لدعم المقاومة الوطنية في موزامبيق وتقديم الدعم المادي والسوقي إلى رجال العصابات" . وردا على رسالة مفتوحة من الصحفيين والمثقفين والفنانين في موزامبيق الذين طلبوا إلى مواطني جنوب افريقيا المساعدة على وضع حد للحرب في موزامبيق ، قام عدد من منظمات مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بتشكيل لجنة العمل المؤقتة للتضامن مع موزامبيق . وتقول هذه

اللجنة بأنه "ليس لدى المقاومة الوطنية في موزامبيق أي استراتيجية سياسية مميزة وأنها قامت بشن حرب على أساس إرهاب الاهالي وتدمير كل ما يوجد من هياكل أساسية اجتماعية واقتصادية" ، وتقوم اللجنة بحملة للمطالبة بتحقيق عام في مصادر دعم المقاومة الوطنية في موزامبيق من جنوب افريقيا ، وبسن تشريع يجعل تقديم المساعدة إلى المقاومة الوطنية في موزامبيق جرما يُعاقب عليه(١١٦) .

٣١٤ - وقد كان أثر الصراعات التي نزلت بأنغولا وموزامبيق من حيث الخسارة الاقتصادية والمعاناة البشرية هائلا . ففي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، نشرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة تقريرا بعنوان "زعزعة الاستقرار الذي تقوم به جنوب افريقيا : التكاليف الاقتصادية لدول خط المواجهة التي تقاوم الفصل العنصري"(١١٧) . وبعد أن قدرت الدراسة أن العدوان العسكري لجنوب افريقيا على جيرانها وما تقوم به من زعزعة الاستقرار قد كلف المنطقة أكثر من ٦٠ بليون دولار خلال العقد الماضي ، أظهرت أن زعزعة الاستقرار كانت السبب الرئيسي للنكسات الاقتصادية في المنطقة . أظهرت الدراسة أيضا أن الاهداف الرئيسية لاستراتيجية زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا كانت وصلات النقل في المنطقة . إذ تعتبر الهياكل الاساسية للنقل في موزامبيق بوجه خاص شريان الحياة للتجارة الخارجية للمنطقة ، وتعتبر أمرا أساسيا لتخفيف اعتماد المنطقة على جنوب افريقيا . وقد قام ثوار المقاومة الوطنية في موزامبيق خلال الاشهر القليلة الماضية بتصعيد هجماتهم في موزامبيق وتدمير الطرق والسكك الحديدية وخطوط الطاقة الكهربائية التي تربط العاصمة مابوتو .

٣١٥ - ويبين "مؤشر المعاناة الانسانية" لدى لجنة الازمات السكانية في واشنطن أن موزامبيق تتصدر جميع البلدان في مقياس المعاناة الانسانية نتيجة هذه السنوات الطويلة من الحرب . وتبين البيانات الواردة في S.A. Barameter في جوهانسبرغ أن ٥٣٠ ٠٠٠ شخص قد قضوا نحبهم في موزامبيق بسبب الحرب ، وأن هناك حوالي مليوني شخص تشردوا أو هربوا من البلد(١١٨) . وفي تقدير العاملين في مجال ميدان حقوق الانسان أن عددا يصل إلى ٣٥٠ ٠٠٠ من أبناء موزامبيق قد لجأوا إلى جنوب افريقيا . وهناك عشرات من الناس ماتوا على حاجز الاسلاك الشائكة الحادة المكهربة الذي نصبته جنوب افريقيا على طول حدودها لمنع دخول المهاجرين بصورة غير مشروعة(١١٩) . ويقدر أن ١٠٠ ٠٠٠ موزامبيقي هربوا إلى زمبابوي . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أعلن السيد يواكيم البرتو تشيسانو رئيس جمهورية موزامبيق في مؤتمر صحفي عقده في الامم المتحدة أن حكومته ملتزمة بالسعي من أجل تحقيق السلم والتحول السياسي والانتعاش الاقتصادي ، وأنها مصممة على تحقيق الامن في البلد من خلال "القيام بأعمال عسكرية ضد زعزعة

الاستقرار"(١٢٠) . وفي أنغولا ، أدى تخريب الطرق الرئيسية والخطوط الحديدية كذلك إلى الاخلال كثيرا بالاقتصاد الذي أنهكه الجفاف أصلا ، وجعل من العسير نقل الأغذية والحاجات الاساسية إلى المناطق النائية في البلد . وقد أدى كثرة استخدام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للألغام الارضية إلى جعل أنغولا تحتل أعلى نسبة في العالم في عدد من فقدوا أطرافهم فهناك ٠٠٠ ٥٠ أنغولي بترت أطرافهم(١١٦) .

٢١٦ - وبالرغم من بعض التطورات الايجابية في المنطقة ، فإن معارضي الفصر العنصري لايزالون ضحايا للأعمال الارهابية في البلدان المجاورة لجنوب افريقيا أثناء الفترة الاخيرة . ومن هذه الأعمال اغتيال سام تشاند عضو مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وأسرته برمتها في بوتسوانا في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وكذلك الاصابات الخطيرة التي لحقت بالقس ريتشارد لابسلي ، عضو المؤتمر الوطني الافريقي الذي تلقى طردا ملغما أرسل اليه في زمبابوي في نيسان/ابريل ١٩٩٠ أيضا . وتم أثناء الهجوم الذي وقع في بوتسوانا ، تدمير المنطقة بالقنابل الزمنية بطريقة مماثلة للهجمات التي قامت بها سابقا عناصر من الجهاز الأمني في جنوب افريقيا . وكانت الاعمال الارهابية التي تقترفها "فرق الهجوم" ضد أعضاء حركات التحرير الوطني الذين يعيشون في الخارج من بين الادعاءات التي وجهت مؤخرا ضد مكتب التعاون المدني (انظر الفرع الثاني بـاء ٤ من هذا التقرير) . وبالاضافة إلى ذلك ، ليست هناك بعد أية إشارة تدل على أن السلطات قد قامت بأية محاولة جادة للتحقيق في وحدات مثل "مغاوري الاستطلاع" التي أنشأتها مديرية الاستخبارات العسكرية في جنوب افريقيا والتي كانت عناصر أساسية في شبكة توجيه ودعم المقاومة الوطنية في موزامبيق وغيرها من القوات المستخدمة في الجنوب الافريقي .

رابعا - الإجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري

ألف - لمحة عامة

٢١٧ - اعتمدت الحكومات بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ ، المرفق) ، ويعتبر هذا الاعتماد مبادرة هامة في الإجراءات الدولية التي اتخذتها الحكومات لمناهضة الفصل العنصري . ويمثل برنامج العمل الوارد في الإعلان التزاما من جانب الحكومات "بالاّ تخفف من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار" .

٢١٨ - وقد قام زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا بزيارة إلى عدة بلدان والأمم المتحدة ، دعا خلالها ، من بين أمور أخرى ، إلى إبقاء الضغط على جنوب افريقيا . وشنّت الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية أيضا حملة عالمية ضد التخفيف من شدة الجزاءات ونجحت في عدة حالات في اقناع السلطات المحلية باتخاذ إجراءات تقييدية تتعلق بمعاملاتها مع الشركات عبر الوطنية التي تحتفظ بصلات مع جنوب افريقيا .

باء - برنامج عمل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري

٢١٩ - سعيا إلى تحقيق الأهداف المذكورة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (انظر قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ ، المرفق) ، قررت الدول الأعضاء ما يلي :

"(أ) أن تُبقي قيد النظر مسألة إيجاد حل سياسي لمسألة جنوب افريقيا ؛

"(ب) زيادة الدعم الشامل لجميع مناهضي الفصل العنصري وشن حملة على الصعيد الدولي تحقيقا لهذا الهدف ؛

"(ج) استخدام تدابير منسقة وفعالة بما في ذلك تقيد جميع البلدان تقيدا كاملا بحظر توريد الأسلحة الإلزامي بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة ؛

"(د) العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبار ؛

"(هـ) تقديم كل مساعدة ممكنة لدول المواجهة والدول المجاورة لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها ... ؛

"(و) تقديم ما تطلبه حكومتا أنغولا وموزامبيق من مساعدة لضمان السلم لشعبيهما وتشجيع ودعم المبادرات السلمية المتخذة من قبل حكومتي أنغولا وموزامبيق والرامية إلى تحقيق السلم وتطبيع الحياة في بلديهما ."

٣٣٠ - وطلب إلى الأمين العام ، في برنامج العمل أيضا ، أن يعد تقريرا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وأن يقدمه إلى الجمعية العامة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أوفد الأمين العام فريقا من كبار موظفي الأمم المتحدة إلى جنوب افريقيا لمقابلة السلطات وممثلين عن الأحزاب والحركات السياسية وغيرها من المنظمات المعنية للحصول منها على معلومات حقيقية عن آخر التطورات المتصلة بمسألة الفصل العنصري . واجتمع الفريق مع ثمانية وزراء من أعضاء الحكومة ، والتقى بقادة حركات التحرير الوطني ومع ممثلين عن ٣٩ من الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية . وذكر التقرير في ملاحظاته الختامية أن "... العملية السياسية التي شرعت فيها [جنوب افريقيا] تنطوي على احتمالات تبعث الأمل في أن تفضي إلى تفكيك نظام الفصل العنصري" .

٣٣١ - وذكر الأمين العام في معرض تقديم تقريره (A/44/960) في الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة التي عقدتها الجمعية العامة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أنه تشجع كثيرا بفضل التطورات الإيجابية التي حدثت في جنوب افريقيا . واعتبر أنه لم ينفذ بالكامل سوى تدبير واحد من التدابير التي اقتضاها الإعلان من أجل تهيئة مناخ للمفاوضات في حين مازالت هناك تدابير أخرى تنفذ جزئيا . وخلص إلى القول أنه في حين أن "جنوب افريقيا قد وصلت إلى عتبة مرحلة جديدة" ، فإن "العملية السياسية الموجهة إلى تفكيك نظام الفصل العنصري لاتزال في مرحلة مبكرة" .

٣٢٢ - وعلقت مجموعة الدول الافريقية لدى الامم المتحدة على تقرير الامين العام ، فخلصت إلى أن "الدليل القاطع المتوفر على أن التغيرات التي يجوز أنها قد جرت في جنوب افريقيا لا يمكن اطلاقا اعتبار أنها تشكل تغيرا عميقا لا رجعة فيه . والواقع انه لم يرد في أي مكان في تقرير الامين العام قول بأن أحكام الإعلان قد تحققت ..." .

٣٢٣ - ورحبت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في نشرة صحفية مؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بتقرير الامين العام ، وذكرت أنها تتفق مع ملاحظته القائلة بانه بالرغم من أن عملية التغيير قد بدأت في جنوب افريقيا ، فإنها ما تزال في مرحلة أولية . وترى اللجنة الخاصة أن التقرير "يضع حدا ، نهائيا ، للآراء التي تداولتها بعض الاوساط والقائلة بأن تغييرات عميقة ولا رجعة فيها قد جرت بالفعل في جنوب افريقيا" .

٣٢٤ - ونظرت الجمعية العامة في تقرير الامين العام (A/44/96 و Add.1) في دورة مستانفة أخرى عقدتها بين ١٤ و ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، واعتمدت فيها ، بتوافق الآراء ، قرارها ٣٤٤/٤٤ بشأن "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . ولاحظت الجمعية العامة في هذا القرار أن الدول الاعضاء في الامم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي "قد التزموا بصفة عامة ببرنامج العمل الوارد في الإعلان" ، وأعربت "عن قلقها إزاء حدوث حالات خروج عن توافق الآراء الدولي الذي يتجلى في الإعلان" . وطلبت "الى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تلتزم التزاما كاملا ببرنامج العمل ... بالإبقاء على التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار .

جيم - الإجراءات الاخرى التي اتخذتها الامم المتحدة

٣٢٥ - في جلسات الاستماع العلنية التي نظمها مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية حول أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، والمعقودة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أوصى فريق الشخصيات البارزة بأن يجري تنفيذ ورصد الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا على نحو أدق[١٢١] .

٣٢٦ - وأنشأت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٩ فريقا من الخبراء المستقلين لمتابعة ورصد تنفيذ الجزاءات وغير ذلك من الإجراءات الرامية إلى مناهضة الفصل العنصري في جميع أنحاء العالم ، ولا سيما الخطوات التي اتخذت للتحايل على تلك

التدابير . وقرر الفريق أن يركز على الدراسات المتعلقة بفرض حظر على فحم جنوب افريقيا ، وجزاءات مالية فعّالة وقطع الروابط الجوية مع جنوب افريقيا . ونظر الفريق في التقارير الاولية المتعلقة بالجزاءات المالية والجزاءات الخاصة بالفحم الحجري . وواصلت اللجنة المعنية بالإجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري التابعة لمؤتمر العمل الدولي ، واللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، إجراء مزيد من الرصد . وفي هذا السياق ، اعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته السابعة والسبعين التي انعقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عدة توصيات ، وذلك استنادا إلى تقرير اللجنة المعنية بالإجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري . وكرر المؤتمر على وجه الخصوص نداءه إلى الحكومات بأن تفرض حظرا على فحم جنوب افريقيا ، وجزاءات مالية فعالة ، وسن تشريعات ملائمة لمنع بيع ونقل النفط إلى جنوب افريقيا ، وقطع الوصلات الجوية مع جنوب افريقيا على نحو فعال . وتحقيقا لهذه الغاية ، طلب المؤتمر تنظيم حملات خاصة محددة الاهداف وأن يشارك فيها أكبر عدد ممكن من الاعضاء التاسيسيين . وبالإضافة إلى ذلك ، استعرضت اللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، في دورتها السادسة والاربعين بعد المائتين (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٠) أحدث المعلومات التي قدمتها الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال بشأن الإجراءات التي اتخذتها لمناهضة الفصل العنصري .

دال - الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

٣٢٧ - مازال كونغرس الولايات المتحدة يشهد حركة متزايدة تهدف إلى تقوية الجزاءات المتوخاة في القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الصادر في عام ١٩٨٦ . وقد تم في هذا السياق ، تقديم عدد من مشاريع القوانين في الكونغرس تهدف إلى فرض جزاءات إضافية على جنوب افريقيا ، والى زيادة المعونة المخصصة للمنظمات في جنوب افريقيا ، وتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وأنغولا . وفي أعقاب التصريحات التي أدلى بها الرئيس دي كليرك في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، علقت اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، أنشطتها المتعلقة بإعداد مشروع قانون جديد يقضي بتوسيع نطاق الجزاءات الحالية من خلال منع إعادة جدولة أي قرض مقدم حاليا من بنوك في الولايات المتحدة إلى جنوب افريقيا . ويقضي مشروع القانون أيضا بأن تُصوّت الولايات المتحدة ضد أي قرض يقدمه صندوق النقد الدولي إلى ذلك البلد .

٣٢٨ - وقام وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد جيمس بيكر ، بزيارة إلى جنوب افريقيا في آذار/مارس ١٩٩٠ ، التقى خلالها بالرئيس دي كليرك في مدينة كيب تاون .

وعلاوة على ذلك ، اجتمع الرئيس دي كليرك مع الرئيس جورج بوش في واشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ومع أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة . وكان ذلك أول اجتماع من نوعه يعقد بين رئيس للولايات المتحدة وزعيم لجنوب افريقيا منذ أن أسس الحزب الوطني الفصل العنصري في عام ١٩٤٨ . وفي أعقاب الاجتماع ، وصف الرئيس بوش عملية التغيير في جنوب افريقيا بأنها عملية "لا رجعة فيها" . وفي هذا الصدد ، أضاف أنه يلزم اتخاذ مزيد من الخطوات وأن الوقت قد حان لتشجيع "جنوب افريقيا الجديدة الناشئة"(١٣٢) . وأشار إلى أنه لم يحن الوقت بعد لرفع الجزاءات المفروضة بمقتضى القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ . وينص قانون عام ١٩٨٦ على أنه قبل أن يصبح بالإمكان رفع الجزاءات ، لا بد من الوفاء بشروط قانونية تشمل الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، ورفع الحظر المفروض على المجموعات السياسية الديمقراطية ، وإلغاء قانون مناطق التجمعات وقانون تسجيل السكان ، والتوصل إلى اتفاق لإجراء مفاوضات ، بحسن نية ودون شروط مسبقة ، مع أعضاء يمثلون بصورة حقيقية الاغلبية السوداء .

٢٢٩ - وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قدم الرئيس بوش تقريرا إلى كونغرس الولايات المتحدة ، عملا بالفرع ٥٠١ من القانون الصادر في عام ١٩٨٦ . وذكر في هذا التقرير أن الخطوات التي اتخذتها حكومة [جنوب افريقيا] قد أوفت ببعض الشروط المبينة في القانون . وقد يتم الوفاء بشروط أخرى في المستقبل . وأضاف التقرير أن "... الحكومة تعتقد أنه من غير الملائم تعديل أو تعليق الجزاءات الحالية ريثما يتم الوفاء بالمتطلبات التي قررها الكونغرس في الفرع ٣١١ . إلا أنه لا ينبغي القيام ، من أجل رفع الجزاءات ، بنقل الاهداف المقررة إلى الاتجاه المعاكس ..."(١٣٣) .

٢٣٠ - واعتمد رؤساء حكومات الكومنولث في اجتماعهم الذي عُقد في كوالالمبور في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بيان كوالالمبور المعنون "الجنوب الافريقي : طريق المستقبل" (انظر A/44/672-S/20914 ، المرفق) . واعترف رؤساء الحكومات في بيانهم ، الذي أيده جميع أعضاء الكومنولث ، فيما عدا المملكة المتحدة ، بأن أثر الجزاءات قد بدأ يؤثر على سياسات جنوب افريقيا ، وأنه ينبغي بالتالي إحكام الجزاءات(١٣٤) . وقرروا بناء على ذلك ، استحداث أشكال جديدة من الضغط المالي ، وتأييد المبادرة التي اتخذتها لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي من أجل تعزيز حظر توريد الاسلحة الإلزامي ، ومواصلة متابعته في الامم المتحدة من خلال لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن مسألة جنوب افريقيا . وأيدوا أيضا إنشاء وكالة مستقلة لاستعراض الروابط المالية الدولية لجنوب افريقيا ، وكتابة

تقارير عنها على أساس منتظم وجمع ونشر معلومات حقيقية عن التدفقات المالية إلى جنوب افريقيا والسياسات المتبعة تجاهها . وبالاضافة إلى ذلك ، اقترحوا إنشاء فريق خبراء معني بتنمية الموارد البشرية من أجل جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري .

٢٣١ - ورحبت لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، المؤلفة من وزراء من استراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وغيانا وكندا ونيجيريا والهند ، في الاجتماع الذي عقدته في أبوجا (نيجيريا) في أيار/مايو ١٩٩٠ ، بالتطورات التي جرت في جنوب افريقيا بوصفها توفر فرصة لم يسبق لها مثيل للابتعاد عن سياسة الفصل العنصري . واعتمدت اللجنة "التزام أبوجا" الذي أكدت فيه من جديد أن "تخفيف الجزاءات سوف يضر بصورة خطيرة هدف إجراء مفاوضات ناجحة . ويجب الإبقاء على الجزاءات ريثما يظهر دليل واضح على حدوث تغيير لا رجعة فيه" . ووافقت اللجنة ، تأكيدا منها على أهمية الإبقاء على توافق الآراء الحالي بشأن الجزاءات الدولية ، على نقل وجهات نظرها إلى الحكومات الاخرى ، ولا سيما إلى نظرائها في الاتحاد الاوروبي و "مجموعة السبعة" فضلا عن أوروبا الشرقية ، وحثهم على عدم تقليل الضغط المفروض على جنوب افريقيا قبل حدوث تغييرات جوهرية فيها . ووافقت لجنة وزراء خارجية الكومنولث في أعقاب نظرها في تقرير عن العمل الذي قامت به لجنة مجلس أمن الامم المتحدة بشأن حظر توريد الاسلحة ، على أن تواصل الضغط للوصول إلى وضوح أكبر في طريقة عمل اللجنة وذلك بغية كفالة تنفيذ المجتمع الدولي لحظر توريد الاسلحة على نحو أكثر فعالية(١٢٥) .

٢٣٢ - واعتمد وزراء خارجية بلدان الشمال الاوروبي في اجتماع عقد في النرويج يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، "إعلان بلدان الشمال الاوروبي بشأن جنوب افريقيا" (A/44/977 ، المرفق) . ولاحظت هذه البلدان في إعلانها هذا أنه بدأت تحدث تطورات ملحوظة وإيجابية في جنوب افريقيا ، وأشارت مع ذلك إلى أن العناصر الرئيسية للدعائم الاساسية لنظام الفصل العنصري لا تزال قائمة . ولهذا تعهد الوزراء "بالمحافظة على الضغط الذي تمارسه بلدانهم على حكومة جنوب افريقيا بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا" . وبالنظر إلى التطورات الإيجابية ، وافق الوزراء على إعادة النظر في برنامج عمل بلدان الشمال الاوروبي لمناهضة الفصل العنصري . وقد أجرت بلدان الشمال الاوروبي فعلا بعض التعديلات في مبادئها التوجيهية المشتركة المتعلقة باصدار التأشيرات إلى مواطني جنوب افريقيا "بهدف زيادة فرص الاتصالات التي يمكن أن تساهم في تشجيع الحوار وعملية نشر الديمقراطية ..." .

٢٣٣ - وأعلن وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في اجتماعهم المنعقد في دبلن ، في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أن هناك حاجة لان تتخذ جنوب افريقيا خطوات إضافية قبل أن يكون في الإمكان مراجعة موقف الاتحاد الاوروبي . وقرروا إيفاد فريق من الوزراء يمثلهم في بعثة لتقصي الحقائق إلى جنوب افريقيا بهدف تقييم التغييرات الحالية في البلاد . واجتمع الفريق ، الذي رأسه وزير خارجية ايرلندا ، بسلطات جنوب افريقيا وقادة المعارضة للفصل العنصري . وحث الفريق الرئيس دي كليرك على السير قدما بالإصلاحات السياسية إلى أن يتم القضاء على الفصل العنصري . ووافق قادة الاتحاد الاوروبي في اجتماعهم على مستوى القمة المنعقد في دبلن يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، على الإبقاء على الجزاءات على الرغم من محاولة المملكة المتحدة تخفيفها . وبعد دراسة خطة مفصلة قدمتها حكومة هولندا لرفع الجزاءات ، تدريجيا ، وافق قادة الاتحاد الاوروبي على أن ينظروا في "تخفيف تدريجي للتدابير الجزائية" عندما "يكون هناك دليل واضح على أن عملية التغيير التي بدأت مستمرة"(١٣٦) . وفي وقت أسبق ، في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، كان البرلمان الأوروبي قد صوت بأغلبية ١٧٧ صوتا مقابل ٤٧ صوتا لصالح الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا إلى أن يتم "القضاء تماما والى غير رجعة على الفصل العنصري"(١٣٧) .

٢٣٤ - وعلى أن تغييرا تدريجيا في السياسة قد حدث في حالة بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي . فقد أعلنت حكومة المملكة ، خاصة ، في شباط/فبراير ١٩٩٠ أن "التغييرات التي تجري الآن في جنوب افريقيا تبرر انتهاج سياسة اتصال لا عزل . فنحن لا نرى أن المقاطعة الثقافية أو العلمية أو الأكاديمية تستند إلى منطق أو تساهم في إضعاف الفصل العنصري . ولن نقوم في المستقبل بمحاولة ثني الفنانين أو العلماء أو الأكاديميين عن الذهاب إلى جنوب افريقيا أو الاشتراك في اجتماعات مع أقرانهم من مواطني جنوب افريقيا" . وأعلن وزير الخارجية البريطاني أيضا القرار الانفرادي الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة بإنهاء القيود الطوعية المفروضة على الاستثمارات الجديدة منذ عام ١٩٨٦ .

٢٣٥ - واستقبل عدد من بلدان الاتحاد الاوروبي الرئيس دي كليرك رسميا في أيار/مايو ١٩٩٠ . فقد زار فرنسا ، واليونان ، والبرتغال . وبلجيكا ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وسويسرا ، واسبانيا ، وايطاليا . وفي حين كان الاستقبال الرسمي وديا جدا ، إلا أن الحركات المناهضة للفصل العنصري في كثير من البلدان قامت بمظاهرات تحتج على الزيارة . ووصفت اللجنة الخاصة الزيارة بأنها "سابقة لأوانها تماما" وتخلق انطباعات خاطئة(١٣٨) . وفي وقت لاحق ،

في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قام الرئيس دي كليرك بزيارات رسمية مرة ثانية للبرتغال والمملكة المتحدة ، وللمرة الاولى ، لهولندا . وقام كذلك بزيارة المغرب ولكسمبرغ .

٢٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أكد بلاغ كمبالا للجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من جديد الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الرصد التابع لها أنه "... لم يحدث أي تغيير أساسي أو لا رجعة فيه في جنوب افريقيا..." . وكان من رأي اللجنة المخصصة أن "على المجتمع الدولي ، على الاقل ، أن يبقي على الضغوط والجزاءات الحالية كوسيلة لكفالة التنفيذ الكامل والفوري" لإعلاني الامم المتحدة وهراري إلى أن يتخذ النظام الخطوات المبينة فيهما لخلق مناخ يساعد على إجراء مفاوضات(١٣٩) .

هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاخرى

٢٣٧ - واصلت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاخرى حملتها الدولية لمناهضة الفصل العنصري عن طريق تركيز أنشطتها على ثلاث مجالات رئيسية : رصد إنفاذ الجزاءات التي اعتمدها المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا ، والتأثير في الرأي العام والحكومي بشأن الفصل العنصري ، وتوفير الدعم لحركات التحرير الوطني وللمعارضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا .

رصد إنفاذ الجزاءات

٢٣٨ - واصلت لجنة الذهب العالمية ومقرها في لندن تشجيع فرض الجزاءات على واردات ذهب جنوب افريقيا . وإثر مبادرات في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ، أجرى كونغرس الولايات المتحدة تحقيقا حول إمكانية فرض حظر على استيراد الذهب . وأدلت اللجنة بشهادة في هذا التحقيق الذي أجراه مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة في كل من لندن والولايات المتحدة . وفي تقرير نشر في عام ١٩٨٩ بشأن إمكانية فرض جزاءات إضافية على استيراد ذهب جنوب افريقيا ، توصل مكتب المحاسبة العامة إلى نتيجة مفادها أن مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، وهو الوكالة الوحيدة في جنوب افريقيا التي تملك سلطة تصدير الذهب ، هو منظمة شبه حكومية . وبما أن قانون ١٩٨٦ يمنع استيراد أي منتج تقوم بتسويقه منظمة شبه حكومية جنوب افريقية ، فقد صدر أمر إلى سلطات جمارك الولايات المتحدة بحظر استيراد جميع سبائك ذهب جنوب افريقيا . وقامت اللجنة أيضا بإجراء بحث يتعلق بتسويق ذهب جنوب افريقيا عن طريق سويسرا .

ووفقا لما أعلنته اللجنة ، يتم تحويل الذهب الذي يصل إلى سويسرا من جنوب افريقيا إلى "موانئ حرة" سويسرية . وتم اعطاء أعضاء البرلمان السويسري معلومات في هذا الشأن وتقوم اللجنة أيضا بتشجيع مقاطعة المنتجات التي تُصَنَّع من ذهب جنوب افريقيا عن طريق توفير معروضات بديلة من الحلي المصنوعة من ذهب غير ذهب جنوب افريقيا .

٢٣٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ أعلنت منظمة الدعوة إلى وقف القروض عن جنوب افريقيا ، وهي منظمة مناهضة للفصل العنصري مقرها في لندن ، أن راتنرز ، المتجر البريطاني الضخم لبيع المجوهرات بالتجزئة وافق مبدئيا على وقف بيع المجوهرات المصنوعة من ذهب جنوب افريقيا . وقد صدر القرار نتيجة لضغط سياسي ومرابطة مكثفين من قبل تلك المنظمة وغيرها في جميع أرجاء المملكة المتحدة . وكذلك واصلت المنظمة تحرياتها بشأن الجزاءات المالية ضد جنوب افريقيا ورصدها لها .

٢٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ نشر مكتب أبحاث النقل البحري ، وهو هيئة مستقلة أسستها في عام ١٩٨٠ منظمتان مناهضتان للفصل العنصري في هولندا ، تقريره نصف السنوي عن حوادث التحايل على حظر النفط المفروض على جنوب افريقيا (انظر الفرع الثالث ألف وباء من هذا التقرير) . وفي وقت سابق ، في آذار/مارس ١٩٩٠ ، بدأ مكتب أبحاث النقل البحري أيضا يرصد بصورة أكثر انتظاما صادرات الفحم من جنوب افريقيا .

٢٤١ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، نشرت لجنة زويديليك افريكا (لجنة هولندية معنية بالجنوب الافريقي) كتيبا عن تنفيذ مقاطعة الصلات الجوية مع جنوب افريقيا بعنوان "الفصل العنصري في الجو" . وركز منشور آخر أصدرته نفس اللجنة في عام ١٩٩٠ بعنوان "حوسبة الفصل العنصري" على اعتماد جنوب افريقيا على تقنية الحاسبات الالكترونية الأجنبية وعلى تجارة الحواسيب مع جنوب افريقيا .

٢٤٢ - وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أنشأت حركات مناهضة الفصل العنصري في بلدان الشمال الاوروبي مؤسسة بلدان الشمال المعنية بالجنوب الافريقي لتساعد تلك الحركات في تحرياتها بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، خصوصا عن طريق جمع الاموال . وقرر مجلس إدارة المؤسسة ، في اجتماعه الاول في عام ١٩٩٠ في استكهولم ، تركيز إمكانياته على التحريات بشأن استيراد فحم جنوب افريقيا إلى بلدان الشمال الاوروبي وأيضا على تجارة بلدان الشمال بالمنفنيز .

٢٤٣ - وواصلت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري في رصد الجزاءات ، لا سيما الجزاءات المالية ، وحظر الاسلحة ، وحظر النفط ، وتصدير المعدات الحساسة إلى جنوب افريقيا . وقامت بإصدار عدة بحوث بشأن الحالة في جنوب افريقيا قدمت الى الامم المتحدة والكمونولث والاتحاد الاوروبي . وعلاوة على ذلك ، واصلت حملتها الإعلانية للتعريف بالقمع الذي يتعرض له معارضو الفصل العنصري .

التأثير في الرأي العام والرسمي

٢٤٤ - كانت الانشطة الرامية إلى تطوير الرأي العام والرسمي بشأن الفصل العنصري هامة بوجه خاص في عام ١٩٩٠ ، في وقت عبأت فيه الحركات المناهضة للفصل العنصري مؤيديها دعما لزيارة نيلسون مانديلا ، زعيم المؤتمر الوطني الافريقي ، التي حظيت بدعاية واسعة للغاية ، إلى عدة بلدان في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٠ . وساهمت تلك التعبئة الناجحة في تعزيز حملاتها المناهضة للفصل العنصري . فقد انشئت لجان استقبال دولية ووطنية بغية تنسيق وتعزيز الانشطة الخاصة بالاحتفال بإطلاق سراح نيلسون مانديلا والترحيب به أثناء زيارته . ونظمت لجنة الاستقبال الدولية حفلة لموسيقي الروك في ويمبلي (لندن) ، في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ حضرها ٠٠٠ ٧٠ شخص على الاقل وأذيعت إلى أكثر من ٣٠ بلدا . وفي خطاب إلى جمهور الحفل ، حث نيلسون مانديلا المجتمع الدولي على "رفض أي اقتراح بإنهاء حملة عزل نظام الفصل العنصري" ، وأضاف "لا أحد غير الذين يساندون الفصل العنصري يستطيع المناداة بمكافأة بريتوريا على الخطوات الصغيرة التي اتخذتها ، مثل اطلاق سراحي ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمات الاخرى" . وقام السيد مانديلا أيضا بزيارة ناجحة جدا للولايات المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٠ خاطب أثناءها جلسة مشتركة لكونغرس الولايات المتحدة ، وقابل الرئيس جورج بوش وتكلم في اجتماع خاص للجنة الخاصة عقد في قاعة الجمعية العامة .

٢٤٥ - وفي وقت سابق ، لاحظت الحركات المناهضة للفصل العنصري في جميع أرجاء الاتحاد الاوروبي أن زيارة الرئيس دي كليرك كانت تمثل تخفيفا شديدا في الضغط الدولي على جنوب افريقيا ، وحثت تلك الحركات الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه على أن يؤكدوا من جديد دعمهم لإعلان الامم المتحدة(١٣٠) .

٢٤٦ - وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، شرعت المنظمة الخيرية البريطانية "اوكسفام" في حملة رئيسية سميت "افريقيا خطر المواجهة" لها أهداف ثلاثة : تشجيع حكومة المملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي على الالتزام بتقديم عون مالي جديد كبير

لدول خط المواجهة ، وإقناع الحكومة والمصارف البريطانية بإلغاء جميع الديون المطلوبة لها من تلك الدول ، وحث الحكومة على الإبقاء على الجزاءات الحالية ضد جنوب افريقيا[١٣١] ، ولكن هذه المسألة الاخيرة استبعدت بعد أن أعلن تحقيق أجرته لجنة خيرية أن أوكسفام ، بوصفها مجموعة خيرية ، لا يمكنها الانخراط في أنشطة سياسية . وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، نظم إئتلاف جنوب افريقيا ، الذي شكلته نقابات عمالية بريطانية ومجموعات دينية وسياسية مختلفة ، يوما للقيام بأنشطة ضغط في البرلمان . وعقدت ثلاثة تجمعات في قاعة وستمنستر المركزية اشترك فيها ٤ ٠٠٠ شخص[١٣٢] . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ قدم وفد من إئتلاف جنوب افريقيا بزعامة رئيس الاساقفة تريفور هدلستون مذكرة لوزير الخارجية البريطانية يطلب فيها أن تعيد حكومة المملكة المتحدة دعمها للتدابير المتفق عليها في إعلان الامم المتحدة[١٣٣] ، وفي اسبانيا ، نظمت لجنة مدريد لمناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع نقابتين رئيسيتين للعمال ، ابتداء من آذار/مارس ١٩٩٠ ، حملة تستهدف حض الحكومة الاسبانية على التوقف عن استيراد الفحم من جنوب افريقيا .

٢٤٧ - ونظمت رابطة البرلمانيين في أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري مؤتمرا عني ب "الجنوب الافريقي في التسعينات : دور أوروبا" في باريس في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وحث اللواء جوزيف ن. غاربا (نيجيريا) ، رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة ، في خطابه أمام المؤتمر ، زعماء الاتحاد الاوروبي على المحافظة على توافق الآراء الدولي الذي تم تحقيقه باعتماد إعلان الامم المتحدة . وفي الولايات المتحدة ، نظمت اللجنة الامريكية المعنية بافريقيا حملة باسم "ضعوا نهاية للفصل العنصري : صوتوا للشعب" في عام ١٩٩٠ . وأعرب حوالي ٥٠ ٠٠٠ بطاقة اقتراع سرية ، جمعت من جماعات المصلين وقاعات النقابات والمراكز المجتمعية عبر البلاد ، عن دعم "المدلين بأصواتهم" لإزالة الفصل العنصري ومنح حق التصويت لجميع سكان جنوب افريقيا .

تأييد حركات التحرير الوطني

٢٤٨ - كما حاولت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاخرى تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا ، ولاسيما بشجب الاعمال القمعية التي يمارسها هذا النظام ضد المعارضة المناهضة للفصل العنصري . ووجهت لجنة نيويورك لحماية الصحفيين عدة رسائل في هذا الصدد الى سلطات جنوب افريقيا . وفي تلكس مؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، موجه الى الرئيس دي كليرك ، أعربت اللجنة عن جزعها لاغتيال سام مابي ، المحرر المساعد في جريدة "سويتان Sowetan" وانفجار قنبلة في مكاتب "فراي ويكبلاد Vrye weekplad" في جوهانسبرغ . وأصدرت لجنة محامي واشنطن لمناصرة الحقوق

المدنية طبقا للقانون دراسة في آذار/مارس ١٩٩٠ بشأن "الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا : التعريفات والتوقعات" ، في حين نشرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تقريرا بعنوان "فرق القتل التابعة لجنوب افريقيا" . وفي هذا التقرير ، طالبت لجنة المحامين سلطات جنوب افريقيا اتخاذ مجموعة خطوات عاجلة "لإنهاء نشاط فرق القتل التي ترعاها الحكومة وضمان ألا تقوم بمجرد تحويل العمليات للتغطية على عمليات الجناح البالغ التطرف المتعاطف معها" (انظر الفرع الثاني باء - ٤ من هذا التقرير) . ووجهت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ، من جانبها ، رسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة والى وزير خارجية المملكة المتحدة تعرب فيها عن القلق ازاء اعتقال ماك ماهارج وهو من كبار اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي .

٣٤٩ - وتقوم المجموعات الدينية بصورة تقليدية بدور هام في الحملة ضد الفصل العنصري . ففي استراليا ، شنت لجنة المسؤولية الاجتماعية والعدل في نيسان/ابريل ١٩٩٠ حملة لمقاطعة البترول الذي تبيعه "شركة شل الهولندية الملكية" الى ان تنسحب الشركة من جنوب افريقيا . وتشجع اللجنة ملايين الاستراليين لتوقيع سجل يعرف ب "تجنب شل" يتعهدون بموجبه بعدم شراء أية منتجات لشل (١٣٤) . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قام ٣٢ راعي كنيسة تابعين لبعض من أكبر الكنائس في الولايات المتحدة بزيارة جنوب افريقيا بناء على دعوة من ديزموند توتو رئيس الاساقفة الانجليكاني والاب فرانك تشيكين ، الأمين العام لمجلس الكنائس في جنوب افريقيا . وفي مؤتمر صحفي عقد في جوهانسبرغ في نهاية هذه الزيارة ، قال أعضاء الوفد إنه يتعين عدم تخفيف الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على جنوب افريقيا بل بالعكس ، ينبغي تشديدها(١٣٥) .

٣٥٠ - وواصلت نقابات العمال في جميع أنحاء العالم حملتها لإقناع حكوماتها بأن تعتمد جزاءات جديدة أو أن تنفذ التدابير القائمة ضد الفصل العنصري ، وأن تطلب انسحاب شركاتها الوطنية من جنوب افريقيا . وقدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في آب/أغسطس ١٩٨٩ بيانا الى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، ينتهي أيضا بدعوة أخرى لفرض جزاءات اقتصادية الزامية ضد جنوب افريقيا . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أدلى الاتحاد بشهادة في جلسات الاستماع العلنية التي نظمها مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا كما أدلى بخطاب في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة المعنية بالفصل العنصري . وواصل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة رصده للجزاءات ، بالتعاون مثلا ، مع مكتب بحوث النقل البحري في هذا الصدد(١٣٦) .

٢٥١ - وما برح عمال المناجم المتحدون في الولايات المتحدة يمارسون الضغط على كونغرس الولايات المتحدة لاتخاذ إجراء بشأن فرض حظر نفطي ضد جنوب افريقيا . وأثناء الاشهر القليلة الماضية ، مارس عمال المناجم المتحدون ضغطهم على شركة شل الهولندية الملكية لمغادرة جنوب افريقيا(١٣٧) . وفي المملكة المتحدة ، واصل مؤتمر اتحاد الحرفيين الاستجابة لطلبات نقابات العمال في جنوب افريقيا المشتبكة في منازعات مع شركات فرعية بريطانية وأرباب أعمال آخرين . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، وبناء على طلب اتحاد عمال السكك الحديدية والموانئ في جنوب افريقيا ، فاتح مؤتمر اتحاد الحرفيين مؤسسة "خدمات النقل في جنوب افريقيا" وسلطات جنوب افريقيا ، حاثا إياهما على إرجاع ٨٠٠ ٣ موظف كانوا قد طُردوا لاضرابهم عن العمل . وخصص المجلس الاسترالي لنقابات العمال ٠٠٠ ١٩٠ دولار استرالي تقريبا لإنفاقها على فترة السنوات الثلاث ١٩٨٩-١٩٩١ لدعم برنامج تعليمي لاعضاء نقابات عمال جنوب افريقيا .

٢٥٢ - وتابعت نقابات العمال في جميع أنحاء العالم عن كثب التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا في الآونة الاخيرة . وبعث عمال امريكا المتحدون للسيارات والفضاء الجوي وصناعة الالات الزراعية ، على سبيل المثال ، برسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ الى سفير جنوب افريقيا لدى الولايات المتحدة أعربوا فيها عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد العنف في ناتال وحثوا سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ إجراء لوضع حد لهذا العنف . وبالمثل ، اتخذ المؤتمر السنوي الثاني والخمسون لعمال الاتصالات في أمريكا ، الذي يمثل ٠٠٠ ٥٢٥ عضو ، قرارا بشأن العنف في ناتال ، طالب فيه حكومتي الولايات المتحدة وكندا أن تمارسا الضغط على الرئيس دي كليرك لوقف العنف(١٣٨) . وبالمثل ، ناشد الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة الزعيم غاتشا بوثوليزي لوضع حد للهجمات التي يشنها اتباعه ضد أعضاء نقابات العمال في ناتال ، وأدان بوجه خاص الهجمات التي أسفرت عن وفاة عدة أعضاء في الاتحاد الوطني لعمال المشغولات المعدنية في جنوب افريقيا ، المنتسب الى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا(١٣٩) .

واو - الجزاءات الشعبية

٢٥٣ - ظلت الجزاءات الشعبية تمثل قوة رئيسية وراء المبادرات الرامية الى تشديد الجزاءات الراهنة وتوسيع نطاقها . وفي عدة مناطق في الولايات المتحدة ، شددت السلطات المحلية سياساتها المتعلقة بالشراء على أساس انتقائي بغية توسيع نطاق الجزاءات ضد جنوب افريقيا . وفي ولاية كاليفورنيا ، بدأ نفاذ قانون للكشف عن المعلومات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، يسمح بإقامة دعاوى ضد الشركات

التي تواصل ممارسة الاعمال التجارية في جنوب افريقيا ، على الرغم من اشتراكها في الاصدارات العامة(١٤٠) . وفي تالاهاسي (فلوريدا) ، حظرت لجنة المدينة أن تقوم المدينة بالاستثمار في أية شركة لها ممتلكات أو موظفين أو فروع أو قروض في جنوب افريقيا(١٤١) . وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس مدينة نيويورك بالإجماع قانونا يرمي الى تعزيز التشريع الحالي الذي يمنع قيام المدينة بممارسة الاعمال التجارية مع الشركات التي تحتفظ بروابط مع جنوب افريقيا . ومد القانون نطاق الاحكام القائمة المتعلقة بمناهضة الفصل العنصري لتشمل الشركات التي تزود المدينة بالسلع والخدمات ووضع نظاما جديدا لتصنيف ٣٨ مصرفا مخصصا الآن لتداول ودائع المدينة التي تبلغ ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، تضمن القانون أحكاما ، لأول مرة ، لضمان أن تحترم الشركات المنسحبة من جنوب افريقيا حقوق العمال . ويقضي القانون بأن تجمع المدينة معلومات عما إذا كانت هذه الشركات تعطي عمالها إشعارا مسبقا مدته ستة أشهر وتتفاوض بنية حسنة فيما يتعلق بشروط الانسحاب(١٤٢) .

٣٥٤ - واستخدم عمال الحكومة قوة صناديق معاشاتهم التقاعدية للضغط على الشركات للانسحاب من جنوب افريقيا . وقطع أكبر صندوق بلدي للمعاشات التقاعدية في نيويورك جميع روابطه في عام ١٩٩٠ مع الشركات التي لا تزال تعمل في جنوب افريقيا . وبذلك سحب استثماراته من أكثر من ٣١ شركة في المرحلة النهائية من خطة لسحب الاستثمارات خلال أربع سنوات(١٤٣) . وكعوامل مساعدة لزيادة الجزاءات ، أدت هذه المبادرات الى قيام ما مجموعه ٢٦ ولاية ، و ١٩ مقاطعة و ٨٣ مدينة بالتخلص من أوراقها المالية في جنوب افريقيا وسحب أموالها منها و/أو وقف الشراء من الشركات التي تمارس نشاطا في جنوب افريقيا . وأدت هذه الجزاءات الشعبية الى سحب استثمارات تربو قيمتها على ٢٠ بليون دولار من الشركات التي تمارس أعمالا تجارية في جنوب افريقيا(١٤٤) .

٣٥٥ - وقد ظلت شركة شل الهولندية الملكية ، بوصفها من أكبر المستثمرين الاجانب في جنوب افريقيا ، هدفا رئيسيا للجزاءات الشعبية في بلدان عديدة ، شأنها في ذلك شأن "مانيفاكشررز هانوفر ترست" و "سيتي كورب" . وفي الولايات المتحدة ، نظمت اللجنة العمالية الوطنية لمقاطعة شركة شل أسبوع عمل لمناصرة حقوق الانسان ومناهضة الفصل العنصري في الفترة من ٤ الى ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وفي كندا ، قام تحالف البرتا لمناهضة الفصل العنصري ، الذي مابرح يرصد أنشطة شركة شل للنفط في كندا وجنوب افريقيا ، بنشر "موجز معلومات أساسية عن شركة شل للنفط"(١٤٥) . وفي الاجتماع السنوي لمساهمي شركة شل الهولندية الملكية الذي عقد في لندن ، في أيار/مايو ١٩٩٠ ، تم التوصل الى اتفاق بين المنظمات المناهضة للفصل العنصري والشركة ، يسمح

لثلاثة متكلمين مناهضين للفصل العنصري بإلقاء خطاب في الاجتماع[١٤٦] . وبالمثل ، تواجه شركة IBM ضغوطا مكثفة من داخل قوتها العاملة لوقف نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، قدم ٣٨٦ من الموظفين التابعين لشركة IBM في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قرارا بهذا المعنى الى مساهمي الشركة . وصوت سبعة عشر في المائة من المساهمين لصالح القرار . وقام منظمو الحملة بتقديم قرار بالفعل للاجتماع الذي سيعقده المساهمون في عام ١٩٩١ ، على أمل زيادة التأييد لمبادرتهم[١٤٧] .

زاي - المقاطعة الثقافية

٢٥٦ - لاتزال مقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا تمثل عنصرا أساسيا في العمل الدولي المتضافر الرامي الى عزل نظام الفصل العنصري . وتشهد الخطوات الايجابية التي اتخذتها بريتوريا في الآونة الاخيرة على أن مقاطعة جنوب افريقيا ، بما في ذلك المقاطعة الثقافية ، كانت وسيلة فعالة للتشجيع على التوصل الى حل سياسي للنزاع في هذا البلد . وفي هذا الصدد ، وخلال الفترة قيد الاستعراض ، استمر قيام المنظمات الحكومية وغير الحكومية والافراد بأنشطة وبرامج في مختلف أنحاء العالم . وفي حين أعلن عدد من الفنانين أنهم لن يقدموا عروضا في جنوب افريقيا مادام نظام الفصل العنصري قائما ، فقد اتخذوا في الوقت ذاته مبادرات ملموسة لتأييد الحملة الدولية ضد هذا النظام ومناصرة الكفاح من أجل التحرير .

٢٥٧ - وعلى الرغم من حدوث زيادة ملحوظة في وعي المجتمع الدولي بمقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا على النحو الذي يتجلى في الاستفسارات وطلبات الحصول على معلومات عن الفنانين الذين يحتمل أن يكونوا قد انتهكوا المقاطعة ، استمر انتاج الافلام الاجنبية في جنوب افريقيا . وتجتذب منتجي الافلام على ما يبدو المزايا الضريبية السخية التي يوفرها النظام كحوافز .

٢٥٨ - وأفادت التقارير أن شركة الانتاج "هارموني جولد" في الولايات المتحدة ، التي أثارت ضجة بين الجماعات المناهضة للفصل العنصري في جميع أنحاء العالم منذ بضع سنوات بسبب انتاجها وترويجها المسلسل التلفزيوني الصغير المعنون "شاكا زولو" ، تقوم بإنتاج تكملة بعنوان "شاكا زولو الثاني" ، من المقرر أن تعرض في عام ١٩٩٣ . وأكدت اللجنة الخاصة أن هذا المسلسل التلفزيوني ، الذي جرى تصويره في جنوب افريقيا بالتعاون مع شركة اذاعة جنوب افريقيا الخاضعة لسيطرة النظام ، غير دقيق

من الناحية التاريخية ويرمي الى تعزيز سياسات النظام فيما يتعلق بالسود . وتواصل اللجنة الخاصة والجماعات المناهضة للفصل العنصري رصد الانشطة ذات الصلة بهذا الانتاج وبذل جهود متضافرة لاقناع الافراد والشركات لوقف اشتراكهم في هذا المشروع .

٣٥٩ - وعلى الرغم من المقاطعة الثقافية ، لا يوجد نقص في البرامج التلفزيونية الاجنبية في جنوب افريقيا . ومع أن الشبكات التلفزيونية تنتهج سياسة عدم بيع برامجها الترفيهية الى جنوب افريقيا ، فإنها تبيع البرامج الاخبارية هناك . ومعظم البرامج الترفيهية التي تبث في الوقت المفضل لا تنتجها أو تمتلكها الشبكات بل شركات مستقلة ، تقوم ببيع برامجها الى نظام الفصل العنصري(١٤٨) .

٣٦٠ - وكللت الجهود الرامية الى إعمال المقاطعة الثقافية بقدر أخر من النجاح في الفترة الاخيرة . فقد اعتزمت فرقة "الكومودورز" ، وهي مجموعة مشهورة من المغنّين ، تقديم حفلات في "صن سيتي" في البانتوستان "المستقل" لبوفوثاتسوانا كجزء من جولة لتقديم الحفلات تقرر القيام بها في عام ١٩٨٩ . وأسهمت اللجنة الخاصة ، الى جانب تحالف الموسيقيين في جنوب افريقيا ، والفنانين المتحدين لمناهضة الفصل العنصري وكثير من الاطراف المعنية الاخرى ، في إقناع فرقة "الكومودورز" بإعادة النظر في قرارها بتقديم حفلات في جنوب افريقيا . ومثل قرار فرقة "الكومودورز" بالغاء رحلتها نكسة لمحاولات بريتوريا للخروج من عزلتها الثقافية المفروضة عليها دوليا(١٤٩) .

٣٦١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، صوت مجلس إدارة رابطة ممثلي السينما في الولايات المتحدة الامريكية لإعادة تأكيد موقف الرابطة الذي اتخذته في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ "تأييدا لمقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا" ، وحث الاعضاء على "رفض تقديم عروض في جنوب افريقيا أو العمل لحساب شركة انتاج في جنوب افريقيا" .

٣٦٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قام رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا ، مع الامين العام المساعد ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري ، بزيارة لوس انجلوس (كاليفورنيا) للتشاور بشأن الخطط الرامية الى عقد ندوة متابعة لـ "ندوة الثقافة في مناهضة للفصل العنصري" ، التي عقدت في اثينا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . كما قابلوا ممثلي صناعة الترفيه وكذلك ممثلي نقابات ورابطات الفنون . وأثبتت سلسلة الاجتماعات نجاحها في التأثير على الجماعات التي كانت عادة غير متعاونة لتحقيق أغراض المقاطعة الثقافية التي تفرضها الامم المتحدة على جنوب افريقيا بسبب المعلومات والمفاهيم الخاطئة التي تكونت فيما يتعلق بسجل الامم المتحدة لفناني الترفيه والممثلين وغيرهم ممن قدموا عروضا في

جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، والقضايا الاخرى ذات الصلة . وفي الوقت الحاضر ، أظهرت أوساط فنون الترفيه في لوس انجلوس تأييدا كبيرا لانشطة اللجنة الخاصة . ويجري التخطيط لعقد اجتماع متابعة لندوة أثينا في أوائل عام ١٩٩١ .

٢٦٣ - وواصلت اللجنة الخاصة أيضا تنفيذ توصيات ندوة اثينا التي هدفها الرئيسي مساعدة الوسط الفني الدولي على زيادة مشاركته بنشاط في كفاح التحرير في جنوب افريقيا . وقد اتخذ في هذه الندوة قرار يدعو إلى تشكيل صندوق استئماني للمنح الدراسية للفنانين الشبان الذين طمست مواهبهم نتيجة للفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، قررت اللجنة الخاصة تقديم الدعم لصندوق الفنون الافريقية المنشأ بالفعل والذي يستهدف تقديم منح دراسية إلى الفنانين الشباب في جنوب افريقيا الذين لا يستطيعون تحقيق طموحاتهم الفنية في هذا البلد بسبب الفصل العنصري . وقد قدم صندوق الفنون الافريقية حتى الآن ١٩ منحة للفنانين الذين يقدمون عند عودتهم إلى جنوب افريقيا المساعدة الى دوائر المؤدين والمستشارين الثقافيين ومدرسي الفنون والمديرين والمنظمين والمخرجين . ويجري بالفعل الاضطلاع بأنشطة لجمع الاموال والبحث عن منح والمشاركة في مشاريع مشتركة مع المؤسسات والجامعات ، مما يؤدي إلى توسيع نطاق عمليات الصندوق .

٢٦٤ - واتخذ الفنانون الذين رفضوا تقديم عروضهم في جنوب افريقيا إجراءات ايجابية للمساهمة في كفاح التحرير في جنوب افريقيا . وقام "الفنانون المتحدون لمناهضة الفصل العنصري" في الولايات المتحدة بدور هام في تموز/يوليه ١٩٩٠ لتعبئة دوائر الفنانين دعما لزيارة زعيم المؤتمر الوطني الافريقي نيلسون مانديلا للولايات المتحدة . وخلال حفل العشاء الذي أقيم في نيويورك لجمع الاموال تحت رعاية عدد من الفنانين من بينهم المغني ليتل ستيفين فان زانت والممثلان روبرت دي نيرو وايدي مرفي والمخرج السينمائي سبايك لي ، تم جمع نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لصالح المؤتمر الوطني الافريقي . وستستخدم هذه الاموال في عملية إعادة بناء المنظمة في جنوب افريقيا . وفي كلمة قصيرة في هذا الجمع ، أكد السيد مانديلا دعم المؤتمر الوطني الافريقي للمقاطعة الثقافية ، وشدد على أهمية دور الفنانين في تنفيذ هذه المقاطعة . وناشد الفنانين تكريس جهودهم أيضا لدعم أولئك الذين يسعون الى بناء جنوب افريقيا في المستقبل . وقام الفنانون بمبادرة مشابهة لجمع الاموال خلال زيارة السيد مانديلا لمدينة لوس أنجلوس .

٣٦٥ - وفي لندن (المملكة المتحدة) ، أقيم في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، مهرجان زابالازا بقصد مناقشة المسائل المتعلقة بثقافة المقاومة . وكان موضوع "الثقافة كسلاح للكفاح" ، الذي يدور حوله نقاش مكثف بين الفنانين في جنوب افريقيا ، محور المناقشة العامة أثناء هذا المهرجان . وقد كرر ممثلو جمعية كتاب جنوب افريقيا نداءاتهم من أجل ثقافة موجهة سياسيا ومتقدمة فنيا . وطالبوا ، في هذا الصدد ، بإيجاد فن في جنوب افريقيا يعبر عن "التجربة الإنسانية في مجملها" . وشدد ممثل مؤتمر الوحدويين الافريقيين على الحاجة إلى احياء عناصر الثقافة التقليدية وقال إنه "لابد من بذل جهد كبير لاسترجاع ما فقدناه ." وشملت الموضوعات الاخرى قيد المناقشة الصراع والثقافة والمرأة والثقافة . وبالاضافة إلى ذلك ، أقيمت عدة معارض أثناء هذا المهرجان من بينها مختارات من الصور الفوتوغرافية والرسوم لفنانين من جنوب افريقيا يعيشون في جنوب افريقيا ذاتها وفي المنفى أيضا . وانتهى المهرجان بمناقشة ثقافة ما بعد الفصل العنصري .

٣٦٦ - وفي جلاسجو (اسكتلندا) قامت اللجنة الاسكتلندية لحركة مناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع مجلس النقابات الاسكتلندية وبالتشاور مع المؤتمر الوطني الافريقي ، بتنظيم مؤتمر دولي عن المقاومة الثقافية للفصل العنصري وذلك خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وكان هدف المؤتمر هو مشاركة الفنانين من جنوب افريقيا ونظرائهم الدوليين في مناقشة موضوع "المقاومة الثقافية للفصل العنصري - من أجل جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية وديمقراطية" - وصلتها بالشعب في كل مكان .

٣٦٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، ازدهر التقليد القائم منذ زمن طويل للمقاومة الثقافية للفصل العنصري في كل مجال تقريبا من مجالات الفن ليصبح واحدا من الاشكال البالغة الدينامية للتعبير الإبداعي في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإن مهرجان الافلام الذي جرى برعاية صحيفة "ديلي ميل" من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، يمثل محفلا لعرض الثقافة السينمائية التقدمية التي تطورت في هذا البلد . وعلى الرغم من أن المهرجان قد ركز على دور السينما في فترة الانتقال الحالية ، فإنه بحث أيضا الافلام السينمائية المنتجة في جنوب افريقيا وعن جنوب افريقيا منذ مطلع هذا القرن . وبعض هذه الافلام ، التي أنتجت في الخمسينات والستينات ، لم يعرض مطلقا في جنوب افريقيا من قبل . وقد شمل هذا المهرجان ، الذي دعمته جهات أخرى من بينها المؤتمر الوطني الافريقي ومؤسسة السينما ومنظمة تحالف العمال ، عرضا لافلام دولية من أمريكا اللاتينية وافريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

٢٦٨ - وعقد هذا المهرجان في إطار المناقشة الدائرة في جنوب افريقيا عن دور الثقافة في الفترة الحالية في جنوب افريقيا وفي فترة ما بعد الفصل العنصري . وثمة اسهام هام في هذه المناقشة تمثل في الورقة التي قدمها عضو المؤتمر الوطني الافريقي السيد الباي ساش في حلقة دراسية تحدى فيها المفهوم السائد عن الثقافة . وذكر في هذه الورقة أن الهدف ليس ايجاد ثقافة نمطية يتعين استيعاب كل فرد فيها ، بل الاعتراف بالتنوع الثقافي للشعب والتباهي بذلك . وبعد أن ذكر أن "الفصل العنصري قد أغلق مجتمعنا" ، أكد أن المهمة التاريخية لمنظمته هي "أن تكون طليعة لحرية الضمير والمناقشة والرأي"(١٥٠) . وتتواصل الجهود لإنشاء منظمات وفقا لمختلف التخصصات الفنية وربطها بالحركة النقابية غير العنصرية . وفي محاولة لتنسيق الانشطة الثقافية داخل جنوب افريقيا وخارجها ، قامت مجموعة من مؤسسات الفنانين ، في أيار/مايو ١٩٩٠ ، بتشكيل اللجنة الوطنية المؤقتة للتنسيق الثقافي . وتستجيب هذه اللجنة ، جزئيا لحاجة ثقافة المقاومة في جنوب افريقيا إلى الاتصال مع عالم الثقافة في الخارج .

حاء - المقاطعة الرياضية

٢٦٩ - حققت المقاطعة الرياضية لجنوب افريقيا نجاحات كبيرة أثناء الفترة قيد الاستعراض . وقد اتخذت اللجنة الاوليمبية الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالالعاب الاوليمبية والفصل العنصري ، بالتعاون مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والمنظمات الرياضية الافريقية ، خطوات رئيسية لتعزيز المقاطعة الرياضية لجنوب افريقيا ومساعدة جميع الرياضيين والرياضيات والفرق والمؤسسات الرياضية في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري من جميع الالعاب الرياضية في هذا البلد . وتعززت هذه المقاطعة أيضا بقرارات المؤتمر الدولي للعبة الكريكت والاتحاد الدولي للدراجات البخارية التي تقضي بحظر الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا .

٢٧٠ - وفي هذا السياق ، عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ اجتماع في باريس ، بين مستشاري اللجنة الاوليمبية الدولية والمسؤولين في اللجنة الاوليمبية الوطنية لجنوب افريقيا التي يسيطر عليها البيض . وكان ذلك أول اجتماع يعقد منذ استبعاد جنوب افريقيا من الحركة الاوليمبية بعد دورة الالعاب الاوليمبية في روما عام ١٩٨٦ . وكرر ممثل اللجنة الاوليمبية الدولية في بيان صدر بعد الاجتماع موقف اللجنة بضرورة انهاء جنوب افريقيا للفصل العنصري قبل قبولها من جديد في الحركة الاوليمبية الدولية . وترى اللجنة الاوليمبية الدولية ، أن الحركة الاوليمبية لا يمكنها النظر في استعراض وضع جنوب افريقيا في عضوية اللجنة الى أن يتم إقامة اتحادات رياضية حقيقية وغير

عنصرية في ذلك البلد تشمل جميع الرياضات الاوليمبية . وفي هذا الصدد ، أعلن رئيس اللجنة الاوليمبية الدولية أنه لا يمكن اعادة السماح لجنوب افريقيا بالمشاركة في الرياضات العالمية إلا "بموافقة البلدان الافريقية الاخرى"(١٥١) .

٢٧١ - وقد عقد الاجتماع الاستشاري للجنة المعنية بالفصل العنصري والالعاب الاوليمبية التابعة للجنة الاوليمبية الدولية ، في الكويت من ١٩ إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وخلال هذا الاجتماع ، شارك رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، بصفته أيضا ممثلا للجنة الخاصة ، في المناقشات التي دارت مع اللجنة المعنية بالفصل العنصري والالعاب الاوليمبية التابعة للجنة الاوليمبية الدولية . وكان ذلك أول اجتماع رسمي بين هاتين الهيئتين رغم انهما أجريا عددا من الاتصالات غير الرسمية في الماضي . وقدمت اللجنة المعنية بالفصل العنصري والالعاب الاوليمبية اقتراحين إلى اللجنة الاوليمبية الدولية هما : (أ) دعوة رابطة اللجان الاوليمبية اللجان الوطنية الافريقية الى الاستجابة للمبادرات التي اتخذتها مؤسسات رياضية معينة في جنوب افريقيا لاسيما عقد اجتماع مع جميع المؤسسات الرياضية في جنوب افريقيا وتقديم تقرير الى اللجنة الاوليمبية الدولية بنتائج الاجتماع و (ب) دراسة إمكانية تقديم مساعدة تقنية إلى الرياضيين في جنوب افريقيا الاقل حظا لمساعدتهم على إعداد أنفسهم لمعالجة المسائل المتعلقة بالالعاب الرياضية التي قد يواجهونها في المستقبل . وأكد رئيس اللجنة الاوليمبية الدولية أنه لن يتم تخفيف الحظر المفروض على جنوب افريقيا في الالعاب الرياضية وأنه لن تتخذ أية قرارات بشأن الحظر إلا بعد اجراء مشاورات مع البلدان الافريقية(١٥٢) .

٢٧٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، عقد المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية في استكهولم (السويد) ، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقامت بتنظيمه اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بالتعاون مع الاتحاد السويدي للالعاب الرياضية واللجنة الاوليمبية الوطنية السويدية ، واللجنة الاوليمبية غير العنصرية لجنوب افريقيا والحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وحضر المؤتمر ما مجموعه ١٩٠ مشتركا من أكثر من ٤٠ بلدا بما فيهم رياضيون ومديرون للالعاب الرياضية وعناصر ناشطة في الحملة الدولية لمقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري وممثلين لحركات التحرير الوطنية للحكومات . وافتتح المؤتمر رسميا رئيس وزراء السويد ، وتكلم فيه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري . وركزت المناقشات على موضوعين رئيسيين هما مساعدة القطاعات المحرومة من الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا ومواجهة دعاية الفصل العنصري : تقييم حملة العزل واستراتيجية المستقبل .

وتم اعتماد اعلان الاجراء الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الاوليمبية والذي دعا إلى مواصلة مقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري إلى أن يقرر الممثلون الحقيقيون لشعب جنوب افريقيا أن عملية الانتقال أصيلة ولا رجعة فيها ويطلبون رسميا إلى المجتمع الدولي رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا وفقا لاعلان الامم المتحدة . وحث الاعلان الهيئات الرياضية والرياضيين في جنوب افريقيا على التغلب على جميع الصعوبات المتبقية ليتمكنوا قريبا من تشكيل هيئات موحدة لكل لعبة رياضية لا يكون فيها أي أثر للفصل أو التمييز العنصري في دساتيرها أو ممارساتها . وبالتالي وضع أساس لاقامة اتحاد غير عنصري للالعاب الرياضية يضم جميع الرياضيين في هذا البلد . وناشد الاعلان أيضا جميع ذوي النوايا الطيبة النظر في السبل اللازمة لتقديم مساعدات ملائمة وفي مراحل مناسبة إلى الرياضيين والرياضيات في جنوب افريقيا لتحقيق انفتاح المنافسة وتكافؤ الفرص التي تمثلها الالعاب الرياضية .

٢٧٣ - وقد أُعلن سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ وتضمن أسماء ٥١٥ ٣ رياضيا من ٥٧ بلدا مختلفا . وبلغ مجموع المشتركين حسب سجل ١٩٨٩ ، ٤٠٤ ٣ رياضيين . وترجع هذه الزيادة إلى تزايد عدد الرياضيين المتنافسين في العاب رياضية صغيرة في جنوب افريقيا من أجل الحصول غالبا على أجر كبير . ومن بين هؤلاء المشتركين ، ٤٩٨ رياضيا شاركوا في أنشطة رياضية في جنوب افريقيا عام ١٩٨٩ ، ولكن معظمهم ليسوا من الرياضيين المشهورين . وكان الرياضيون من الولايات المتحدة يشكلون أعلى عدد (٠٣٩ ١) يليهم الرياضيون من المملكة المتحدة (٦٧٣) . ولما كان قد أعلن عن السجل لاول مرة في عام ١٩٨١ ، فقد تعهد ما مجموعه ٦١٦ رياضيا بعدم الاشتراك في أنشطة رياضية في جنوب افريقيا طالما ظل نظام الفصل العنصري قائما . ومن بين هذه التعهدات ، ورد ٧٣ تعهدا في الفترة بين أيار/مايو ١٩٨٩ و حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٥٣] .

٢٧٤ - وواصلت اللجنة الاوليمبية الدولية جهودها لعزل نظام الفصل العنصري في مجال الالعاب الرياضية . وأعلنت أنه سيتم حرمان أي لاعب رياضي يتنافس في جنوب افريقيا من الاشتراك في الالعاب الاوليمبية . وعلاوة على ذلك ، كان للجنة الاوليمبية الدولية دور فعال في الحصول على ايقاف جنوب افريقيا من الاشتراك في أنشطة الاتحاد الدولي للتنس . وفي هذا الصدد ، أثنت اللجنة الخاصة على رئيس اللجنة الاوليمبية الدولية لتفاعله المستمر والدينامي مع مختلف الاتحادات الرياضية الوطنية والدولية لمتابعة تنفيذ سياسة اللجنة الاوليمبية الدولية في مناهضة الفصل العنصري (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير ، GA/AP/1946 ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) .

٢٧٥ - واتخذ المؤتمر الدولي للعبة الكريكيت اجراءات لإثناء لاعبي الكريكيت عن المشاركة في المناسبات الرياضية في جنوب افريقيا . ومنذ اعتماد هذه التدابير ، تلقت اللجنة الخاصة طلبات عديدة لحذف اسماء لاعبي الكريكيت الذين شاركوا في الماضي في أنشطة رياضية في جنوب افريقيا ، من سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا . وبعد مشاورات مستفيضة ، اتُفق على أن يحذف من السجل أسماء جميع لاعبي الكريكيت الذين شاركوا في مناسبات رياضية في جنوب افريقيا قبل ١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . غير أن اللجنة الخاصة أكدت أن هذه المبادرة لمرة واحدة اعترافا منها بالآثار البعيدة المدى للقرار المتعلق بجنوب افريقيا الذي اعتمدته اللجنة الاوليمبية الدولية . وينبغي أن يتفق حذف الاسماء من السجل مستقبلا مع سياسة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ووافقت اللجنة الخاصة على أن يشمل هذا الترتيب أيضا لاعبي الدراجات البخارية .

٢٧٦ - وقرر الاتحاد الدولي للدراجات البخارية استبعاد جنوب افريقيا من عضويته وسحب الاعتراف بجميع المسابقات التي جرت في جنوب افريقيا . وأكدت اللجنة الخاصة ، في بيان صادر في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، انه تم اتخاذ هذه الخطوات لمساعدة هذه المنظمات الرياضية في قرارها بفرض حظر على الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك اتخاذ إجراء تأديبي ضد أولئك الرياضيين الذين ينتهكون الحظر في المستقبل . ومع ذلك ، فإنه في حالة مشاركة الرياضيين الذين كانت أسماؤهم مدرجة أصلا في السجل وحذفت فيما بعد في أي أنشطة رياضية في جنوب افريقيا ، فسوف يعاد إدراج أسمائهم في السجل واعتبارهم "منشقين" ولن تحذف أسماؤهم حتى لو تعهدوا بعدم المشاركة في أية أنشطة رياضية في المستقبل في جنوب افريقيا (انظر المرفق الثاني GA/AP/1946 ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) .

٢٧٧ - وحذر الاتحاد الاوروبي للاعبي الجولف المحترفين أعضاءه من أنهم سيمنعون من القيام بأية جولات رياضية في السويد في حالة الاشتراك في مسابقات رياضية في جنوب افريقيا بعد ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي بيان صدر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، هنأت اللجنة الخاصة الاتحاد السويدي للالعاب الرياضية لتمسكه بمقاطعة الالعاب الرياضية القائمة على الفصل العنصري وسعيه الى إقناع الاتحاد الاوروبي للاعبي الجولف المحترفين بقبول سياسته . ومع ذلك ، لم تستطع اللجنة الخاصة حذف أسماء جميع لاعبي الجولف من السجل إلى حين اتخاذ موقف دولي موحد أو ما لم يرسل أي لاعب للجولف ، من المدرجة أسماؤهم في القائمة ، تعهدا مكتوبا للجنة الخاصة يذكر فيه أنه لن يشارك في أية مسابقة رياضية في جنوب افريقيا طالما ظل نظام الفصل العنصري سائدا في هذا

البلد (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير ، GA/AP/1946 ، المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) .

٢٧٨ - وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذها الافراد والتي اعتمدتها الهيئات الرياضية الدولية لدعم المقاطعة الرياضية ، فقد قرر عدد من الرياضيين والفرق الرياضية الاشتراك في مسابقات رياضية في جنوب افريقيا . وقد ثار غضب دولي جامح عندما تجاهلت مجموعة من لاعبي الكريكيت البريطانيين المتمردين بقيادة لاعب الكريكيت المحترف مايك غاتنج جميع المحاولات المبذولة لاقناعه وفريقه بتأجيل جولة مزمعة الى جنوب افريقيا . وقد وصفت هذه الجولة ، التي تمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بانها انتهاك للحظر الذي فرضته الامم المتحدة على الجولات الرياضية في جنوب افريقيا ومخالفة للحملة العالمية الواسعة النطاق ضد الفصل العنصري وتحديا لاتفاق غلينيجيلز . وقوبل الفريق بحملة احتجاج منظمة جيدا قادها مجلس الالعاب الرياضية الوطني في جنوب افريقيا . وأعلن المسؤولون في هذا المجلس أنه من الواضح أن لاعبي الكريكيت المتمردين لا يدركون عمق المشاعر السائدة بين سكان جنوب افريقيا السود ضد هذه الجولة(١٥٤) . وقد قُطعت هذه الجولة بسبب الاحتجاجات وأعلن في وقت لاحق عن إلغاء جولة المتابعة المقترحة(١٥٥) . وتُبذل حاليا جهود من جانب مجلس ادارة اتحاد لعبة الكريكيت في جنوب افريقيا للشروع في محادثات مع المجلس الوطني للالعاب الرياضية في جنوب افريقيا بشأن انشاء منظمة وحيدة للعبة الكريكيت في جنوب افريقيا(١٥٦) وتُضاف هذه المبادرة الى الجهود الجارية لإنشاء حركة رياضية جماهيرية ديمقراطية وغير عنصرية في هذا البلد . وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، قام مجلس الالعاب الرياضية لمدارس جنوب افريقيا بجولة في ميناء اليزابيث . واتفق المشتركون في هذه الجولة على ضرورة أن يقترن النضال من أجل إنشاء هياكل رياضية غير عنصرية بالكفاح من أجل اقامة نظام تعليمي واحد غير عنصري .

٢٧٩ - وذكرت الانباء أن فريقا هنغاريا لكرة القدم في الملاعب المغطاة قد لعب مباريات في جنوب افريقيا ضد فرق محلية . ونتيجة هذه المسابقة ، أوقفت السلطات الرياضية ذات الصلة في هنغاريا أولئك اللاعبين عن الاشتراك في مباريات كرة القدم في الملاعب المكشوفة لمدة ١٠ سنوات(١٥٧) . وذكرت الانباء أيضا أن الرياضي بيتر ليندنبرغ من جنوب افريقيا قد شارك في البطولة العالمية لسباق القوارب البخارية التي جرت في بودابست في آب/أغسطس ١٩٩٠ . وكان بذلك أول رياضي من جنوب افريقيا يشارك في مسابقة رياضية في اوروبا الشرقية خلال السنوات الماضية(١٥٨) .

خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة

٣٨٠ - قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى الجمعية العامة مقترحات بشأن سياساتها إزاء جنوب افريقيا . وانعكست هذه المقترحات في القرارات المتخذة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وكذلك في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وواصلت اللجنة رصد وتحليل التطورات الهامة الحاصلة في جنوب افريقيا ورد فعل المجتمع الدولي إزاءها . وعملا على تشجيع الحفاظ على الضغط المفروض على نظام الفصل العنصري ، ركزت اللجنة الخاصة على الانشطة التي يمكن أن تنطوي على إمكانات بالنسبة للتأثير في اتخاذ القرارات . وأكدت بصفة خاصة على إجراءات مناهضة للفصل العنصري وموجهة نحو أهداف مختارة بعناية وعلى تشجيع إيجاد حل سلمي للنزاع في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات . وقد قامت اللجنة الخاصة بتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية واجتماعات أخرى ، وعززت الاتصالات مع معارضي الفصل العنصري وساعدت ، في حدود إمكانياتها ، الحركات المناهضة للفصل العنصري سواء داخل جنوب افريقيا أو خارجها .

ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"

١ - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين

٣٨١ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ١٤٩ صوتا مع امتناع عضوين عن التصويت قرارها الأول في الدورة الرابعة والاربعين (القرار ١/٤٤) ، وهو القرار المعنون "حكم الإعدام الصادر بحق وطني من جنوب افريقيا" . وعلى الرغم من أن الجمعية العامة قد طلبت تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق ملنغينا جيفري بوزمان ، وهو عضو من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، فإن سلطات جنوب افريقيا نفذت حكم الإعدام .

٣٨٢ - وخلال ثمانية اجتماعات عامة عقدت في الفترة من ٧ الى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، نظرت الجمعية العامة في البند ٣٨ من جدول الأعمال ، المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . واستنادا الى مجموعة كبيرة من التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة ، اتخذت الجمعية العامة ، في ٢٢ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٨٩ ، القرارات الاثنى عشر التالية (٣٧/٤٤ ألف الى لام) المتعلقة بالجوانب المختلفة للفصل العنصري : "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" ؛ و "الدعم الدولي للقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق مفاوضات حقيقية" ؛ و "فرض جزاءات شاملة والزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا" ؛ و "فرض تدابير ضد جنوب افريقيا العنصرية وتنسيق تلك التدابير ورصدها بدقة" ؛ و "الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا" ؛ و "العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل" ؛ و "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ؛ و "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" ؛ و "التعاون العسكري مع جنوب افريقيا" ؛ و "صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" ؛ و "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" ؛ و "تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية" .

٣٨٣ - وللمرة الاولى ، اعتمد بالاجماع قرار موضوعي بشأن الفصل العنصري اقترحته اللجنة الخاصة ، وهو قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٤ باء ، الذي طلب من بريتوريا اتخاذ عدد من الخطوات اللازمة لإيجاد مناخ يساعد على إجراء المفاوضات .

٣٨٤ - وقد حصلت القرارات في الواقع على نفس التأييد الذي حصلت عليه قرارات السنة السابقة ، بل وعلى تأييد أكبر ، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٤ زاي الذي اتخذ ، لأول مرة ، دون أن يعترض عليه أي عضو ؛ وذلك بالاضافة الى القرارين ٣٧/٤٤ باء و ٣٧/٤٤ ياء اللذين اعتمدا بتوافق الآراء . وقد أشارت بعض الدول الاعضاء ، لدى إعرابها عن تأييدها لقرارات معينة ، الى تقديرها للإيجاز والدقة التي تحلت بها المشاريع .

٣ - دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة عشرة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

٣٨٥ - انعقدت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في مقر الامم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٢ الى ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٣٨٦ - وفي ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أنشأت الجمعية العامة ، وفقا للمقرر ٤٠٨/٤٤ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، لجنة مخصصة جامعة للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للنظر في مسألة الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وكان معروضا على اللجنة المخصصة ، التي رأسها سفيرة نيوزيلندا ، السيدة آن هركوس ، مشروع إعلان كان قد قدمه مكتب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بعد التشاور مع دول خط المواجهة . وقد استمعت اللجنة المخصصة أيضا الى ١٩ من ممثلي المنظمات غير الحكومية والافراد بشأن الموضوع قيد البحث .

٣٨٧ - وخلال ست جلسات عامة ، تحدث الى الجمعية العامة ١٣١ وفدا . وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وعلى إثر مفاوضات مكثفة ، قدمت رئيسة اللجنة الخاصة مشروع إعلان تم التوصل اليه بتوافق الآراء كي تعتمده الجمعية العامة . واعتمدت الجمعية الإعلان بتوافق الآراء (قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ ، المرفق) .

٣٨٨ - وباعتماد الإعلان ، أكدت الجمعية العامة من جديد أنها تعطي أولوية عليا للقضاء على الفصل العنصري . وقد حدد المجتمع الدولي ، لأول مرة وبصوت واحد ، ما يرى أنه يمثل العناصر الاساسية لتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد وغير عنصري وديمقراطي واعتمد عملية للتفاوض من أجل تحقيق هذه الغاية . والإعلان يقدم للمجتمع الدولي مقياسا لتقييم الإجراءات المتخذة من جانب نظام جنوب افريقيا ومن جانب المجتمع الدولي . والإعلان يذكر بوضوح أن اتخاذ أية تدابير لتخفيف شدة الجزاءات ، أو أية تدابير مماثلة ، سيكون سابقا لأوانه ما لم يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا .

٣ - الدورة الرابعة والاربعون المستأنفة للجمعية العامة

٣٨٩ - في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، استأنفت الجمعية العامة دورتها الرابعة والاربعين للنظر في تقرير الامين العام (A/44/960) عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ولإتاحة الوقت الكافي للوفود لدراسة التقرير وإجراء المشاورات اللازمة ، قررت الجمعية العامة أن تعقد الدورة مرة أخرى في الفترة من ١٢ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٣٩٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، رحب رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ، في بيان رسمي ، بتقرير الامين العام وأعرب عن موافقته على أنه على الرغم من أن عملية

التغيير في جنوب افريقيا قد بدأت فإنها لا تزال في مرحلة أولوية . وذكر أن النشاط السياسي العادي لا تزال تعوقه أحكام التشريع القمعي وأن التدابير المطلوبة لم تنفذ إلا جزئيا . وبالنظر الى هذه التطورات ، حثت الجمعية العامة المجتمع الدولي على مواصلة ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا لوضع نهاية للفصل العنصري .

٢٩١ - وفي الفترة من ١٣ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، نظرت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة في تقرير الأمين العام . وقد تحدث الى الجمعية العامة ٤٠ وفدا في أربع جلسات عامة . وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتمدت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء ، القرار ٤٤/٢٤٤ المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا" . وقبل انعقاد الدورة المستأنفة ، اجتمعت اللجنة السياسية الخاصة ، بناء على طلب رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ للاستماع الى ممثلي المنظمات الحكومية والافراد ممن لهم اهتمام خاص بمسألة الفصل العنصري (١٥٩) .

٢٩٢ - وفي القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء ، طلبت الدول الاعضاء الى نظام جنوب افريقيا خلق مناخ يساعد تماما على إجراء مفاوضات باتخاذ الخطوات المنصوص عليها في الإعلان الذي أصدرته الامم المتحدة . ودعت الدول الاعضاء أيضا الى إنهاء العنف على الفور في جنوب افريقيا . ورحبت الدول الاعضاء بدخول نظام جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي في محادثات ، وأثنت على المؤتمر الوطني الافريقي لمبادرته المتعلقة بالدعوة الى عقد تلك المحادثات وتعليق الكفاح المسلح . وأخيرا فإن الدول الاعضاء قد دعت الى تقديم المساعدة من أجل إعادة إنشاء المنظمات السياسية التي كانت محظورة ، وإعادة دمج السجناء السياسيين المفرج عنهم والمساعدة في إعادة اللاجئين والمنفيين السياسيين من جنوب افريقيا ، طوعا ، الى وطنهم . وطلب الى الامين العام أن يقدم ، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، تقريرا عما يُحرز من تقدم آخر في تنفيذ الإعلان .

باء - أنشطة اللجنة الخاصة لدعم مقاومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا

٢٩٣ - واصلت اللجنة الخاصة رصد الحالة في جنوب افريقيا عن كثب وإبداء رأيها من خلال البيانات العامة فيما يتعلق بعدد من التطورات الجارية في البلد . وكانت بعثة وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة تستهدف الاعلام عن حالة النساء والاطفال اللاجئين وتعزيز المساعدة الدولية لهم . وأتاحت الاجتماعات والمشاورات التي عُقدت مع شخصيات من جنوب افريقيا ومن بينها السيد نلسون مانديلا ، نائب رئيس

المؤتمر الوطني الافريقي ، فرصة للجنة الخاصة لتبادل الآراء مع ممثلي الدول الاعضاء الاخرى بشأن التطورات الهامة في جنوب افريقيا . وقد ظلت اللجنة الخاصة تضع في اعتبارها ، عند تقييم بعض التغييرات الايجابية التي أدخلتها سلطات جنوب افريقيا الاهداف المنصوص عليها في إعلان الامم المتحدة .

١ - الاجراءات المتصلة بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا

٢٩٤ - في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، انتقد رئيس اللجنة الخاصة التدابير القمعية التي اتخذها النظام ضد عدد من قادة مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومكاتبه ، وضد إلقائه القبض على زعماء دينيين في جنوب افريقيا عشية إجراء الانتخابات القائمة على التفرقة العنصرية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعرب الرئيس بالنيابة ، عن القلق إزاء فرض حظر على مسيرة سلمية نظمتها هيئة النساء ضد القمع في جنوب افريقيا . وهذان الاجراءان يظهران تخطيط وتنسيق الهجمات ضد الحركة الديمقراطية الجماهيرية ، ويعتبران ضارين بإيجاد الظروف التي تؤدي إلى مناخ للمفاوضات . وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، انتقد الرئيس بالنيابة أيضا تهديد الحكومة نشر صحيفة "نيونيشن" (New Nation) في جنوب افريقيا .

٢٩٥ - وفيما يتعلق بموضوع السجناء والمعتقلين السياسيين ، ناشدت اللجنة الخاصة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة وسائط الاعلام ، أن تتخذ إجراءات مناسبة وأن تطالب بالافراج فورا عن الصحفيين الذين قُبض عليهم بسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية وتغطيتها لها عشية انتخابات أيلول/سبتمبر . وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، دعا الرئيس بالنيابة المجتمع الدولي على سبيل الاستعجال إلى زيادة جهوده من أجل إنقاذ حياة مانفينا جفري بويسمان وجميع السجناء السياسيين الآخرين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام . وإذ أكد الرئيس بالنيابة أن المزيد من أحكام الاعدام وتنفيذها سيكون له عواقب ضارة بالسعي لإيجاد حل سلمي للحالة في جنوب افريقيا ، طالب مرة أخرى بإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء . وفي ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩ ، رحبت اللجنة الخاصة بإطلاق سراح وولتر سيسولو ، وأحمد كاثرادا ، وجافتا ماسيمولا ، وريموند مهلابا ، وولتون ميكوايي ، واندرو ملانفيني ، واليس متسواليدي ، واوسكار مبيشا ، بعد أن مكثوا في السجن سنوات طويلة . وفي ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، هنأ الرئيس بالنيابة موزس شيكاني ، وباتريك ليكوتا ، وبوبو موليفي ، بمناسبة اطلاق سراحهم من سجون الفصل العنصري . وفي شباط/فبراير ١٩٩٠ ، احتفلت اللجنة الخاصة بإطلاق سراح نيلسون مانديلا .

٢٩٦ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ندد الرئيس بالنيابة بأعمال القتل والعنف ضد العمال السود المضربين احتجاجا على خدمات النقل المملوكة لحكومة جنوب افريقيا ، وكرر تأكيد مساندة اللجنة الخاصة للنضال من أجل الحقوق النقابية . وأدانت اللجنة الخاصة مرة أخرى في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ استعمال شرطة جنوب افريقيا للعنف أثناء مسيرة سلمية ضد الايجارات المرتفعة ، والاسكان القائم على أساس الفصل العنصري ، في مدينة سيبوكينغ . وأشادت اللجنة الخاصة في مناسبة الاحتفال بأول أيار/مايو بكل من مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمؤتمر الافريقي الوطني لنقابات العمال لدفاعهما المستمر عن حقوق عمال جنوب افريقيا وموقفهما الثابت ضد الفصل العنصري .

٢٩٧ - وفي ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أبدت اللجنة الخاصة استياءها لمأساة موت جافتا ماسيمولا ، أحد زعماء مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، وأعربت عن تعازيها للمنظمة ولأسرته . وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أعرب الرئيس عن قلق اللجنة الخاصة العميق إزاء إلقاء القبض ، بموجب الفقرة ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، على أحد كبار أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لجنوب افريقيا ، وهو سافيياندرانات (ماك) ، ماهراج . وترى اللجنة الخاصة أن هذا الاعتقال يبين مرة أخرى عدم توفر مناخ للنشاط السياسي الحر في جنوب افريقيا . وبرغم هذا الاجراء القمعي ، تعرب اللجنة الخاصة عن الأمل في ألا تخرج عملية المفاوضات عن مسارها .

٢٩٨ - وأعرب الرئيس في بيان صادر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عن قلق اللجنة الخاصة العميق إزاء استمرار العنف في البلديات . وفي ضوء خطورة هذه التطورات ، رأت اللجنة الخاصة أنه من اللازم أن تتخذ السلطات تدابير فعالة لضمان حيدة الشرطة . وناشدت اللجنة الخاصة أيضا الأطراف المعنية البحث عن آليات تهدف إلى وقف أعمال العنف التي لا معنى لها ، وتعزيز امكانيات المصالحة الوطنية .

٢٩٩ - ورحب كل من الرئيس والرئيس بالنيابة في مناسبتين بالتدابير الايجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا ، والتي قد تساعد في عملية إيجاد مناخ مناسب للمفاوضات . وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، رحبت اللجنة الخاصة برفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وغيرها من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ؛ ورحبت بإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ووقف فرض عقوبة الاعدام ، وتخفيف شدة بعض القيود التي كانت مفروضة على وسائط الاعلام . ولاحظت اللجنة الخاصة أيضا بعين الارتياح إعلان قرب اطلاق

سراح نلسون مانديلا . وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، رحبت اللجنة الخاصة بقرار الرفع الجزئي لحالة الطوارئ التي دامت أربعة أعوام في جنوب افريقيا . وفي معرض الاشادة بهذه التدابير ، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها ازاء استمرار وجود آليات خنق الاحتجاج والمعارضة السلميين حتى في غياب أنظمة الطوارئ الشديدة القسوة . وأعربت اللجنة الخاصة عن رأيها بأنه لا ينبغي للتدابير الايجابية أن تسوغ بأية طريقة تبرر أو تؤدي بأي شكل إلى القيام قبل الاوان وعلى وجه السرعة بتخفيف القيود القائمة التي تطبقها أي دولة أو مجموعة من الدول ضد جنوب افريقيا ، مادام نظام الفصل العنصري لم يتغير .

٢ - البعثة التي قام بها إلى جنوب افريقيا وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة

٣٠٠ - عملا بقرار اللجنة الخاصة ، أُوفدت بعثة لتقييم احتياجات اللاجئين من نساء وأطفال جنوب افريقيا وناميبيا . وبالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، قام الوفد الذي ترأسته السيدة ليزبيث بالمه ، رئيسة اللجنة الوطنية السويدية لليونيسيف ، بزيارة مناطق اللاجئين في زمبابوي وزامبيا وناميبيا في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وتلقّى الوفد تقارير مباشرة من اللاجئين والعائدين الناميبيين ، بشأن احتياجاتهم الخاصة ، كما أجرى مناقشات مع ممثلي الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المشتركة في برامج المساعدة المقدمة إلى اللاجئين ، وعقد مشاورات مع ممثلي حركات التحرير الوطني ، وبصفة خاصة مع قطاعات المرأة في هذه المنظمات . وأثناء البعثة ، اجتمع الوفد أيضا مع السيد كينيث كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا ؛ والسيد سام نجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ؛ والسيدة سالي موغابي ، الرئيسة التنفيذية لمؤسسة تطوير بقاء الطفل في زمبابوي .

٣٠١ - وفي ختام البعثة قدم الوفد تقريرا إلى اللجنة الخاصة يتضمن توصيات بشأن احتياجات اللاجئين من النساء والاطفال ، موجهة إلى الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والحكومات المضيفة ، والمانحين ، فضلا عن الوكالات غير الحكومية[١٦١] . وأوصى التقرير بأن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود في استجابته لحالة اللاجئات منذ مدة طويلة ، اللواتي بحاجة إلى مساعدة انمائية ، تتجاوز الموارد المتوفرة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وينبغي لبرامج مساعدة اللاجئين أن تتناول احتياجات وموارد السكان المستهدفين والاحتياجات المحددة للنساء والاطفال . كما يتعين وضع برامج محددة لمعالجة الصدمة النفسية والمشاكل

الاجتماعية التي يواجهها الاطفال في مناطق اللاجئين . وأوصى التقرير كذلك بأن تنسق وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنشطتها على نحو وثيق ، وأن يخصص تمويل مناسب لبرامج التنمية بغية ضمان جعل المرأة مكتفية ذاتيا وابقائها كذلك . وقُدمت توصيات خاصة تتعلق بناميبيا . وقد أحالت رئيسة الوفد النتائج التي خلصت إليها البعثة إلى اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة .

٣ - الاجتماعات والمشاورات الخاصة مع مناهضي الفصل العنصري

٣٠٢ - عقدت اللجنة الخاصة اجتماعات ومشاورات خاصة مع مناهضي الفصل العنصري للترحيب بالتطورات الايجابية في النضال ضد الفصل العنصري ، ولتبادل الآراء بشأن جوانب معينة للحالة في جنوب افريقيا ، ولإعداد مبادرات لتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري .

(أ) جلسات خاصة تكريما لنلسون مانديلا

٣٠٣ - لدى إطلاق سراح نلسون مانديلا في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، رحبت اللجنة الخاصة بتلك المناسبة التاريخية كخطوة مشجعة صوب توفير مناخ يؤدي إلى المفاوضات . وأدلى الرئيس بالنيابة ببيان بشأن اطلاق سراح نلسون مانديلا ، كما بعث برسالة تهنئة إليه . وعقدت اللجنة الخاصة اجتماعا في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ للاحتفال بإطلاق سراحه . وألقى كلمات في الاجتماع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وممثلو منظمة الوحدة الافريقية ، والمجموعات الاقليمية للدول ، وحركات التحرير الوطني . واشترك باتريك ليكوتا ، ممثل الجبهة الديمقراطية المتحدة ، في الاجتماع كضيف خاص .

٣٠٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا خاصا للترحيب بنلسون مانديلا في الامم المتحدة . وبعد اجتماعات مع الامين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس واعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والامين العام المساعد ، ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري ، ألقى نلسون مانديلا خطابا أمام ممثلي الدول الاعضاء والمراقبين والضيوف الخاصين وممثلي المنظمات غير الحكومية وغيرهم من المدعوين . وكان من بين المشتركين ماريو م. كومو حاكم ولاية نيويورك ، وعضو مجلس النواب بل غرين ، وديفيد دينكنز ، عمدة مدينة نيويورك ، وهاري بيلافونت ، وجوزيف باب ، وخوسيه سليمان ، ومايك تايسون ، و (شوغر) راي ليونارد ، وجو فريزر ، وغيرهم من الشخصيات المعروفة والمرموقة ، من الاوساط الاكاديمية والثقافية والرياضية

والدينية وغيرها ، فضلا عن الناشطين في مجال مناهضة الفصل العنصري . وأدلى ببيانات أيضا كل من الامين العام ، ورئيس الجمعية العامة ، ورئيس مجلس الامن ، وحاكم ولاية نيويورك . كما ألقى خطابا في الاجتماع ممثل رئيس مؤتمر بلدان عدم الانحياز ، وممثل رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن رؤساء المجموعات الاقليمية للدول .

(ب) اجتماعات ومشاورات أخرى

٣٠٥ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا لإجراء مشاورات مع مجلس الملاكمة العالمي بشأن مقاطعة ممارسة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وأبلغ رئيس مجلس الملاكمة العالمي ، خوسيه سليمان ، اللجنة الخاصة بأن الهيئة التنفيذية للمجلس أعلنت ١٩٩٠ سنة خاصة لمناهضة التمييز العنصري . ومُنح نلسون مانديلا جائزة مجلس الملاكمة العالمي للمساواة الانسانية ، وتسلمها بالنيابة عنه شابو مبيكي ، مدير الشؤون الدولية للمؤتمر الوطني الافريقي . وأهديت لوحة تكريم في هذه المناسبة لرئيس الجمعية العامة والامين العام ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في مجال الرياضة .

٣٠٦ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا للاحتفال بالذكرى المئوية لمولد الباندیت جواهر لال نهرو الهندي ، الذي أُشيد به لا بصفته سياسيا بارزا فحسب ، وإنما كزعيم ذي رؤيا ، وأب لحركة بلدان عدم الانحياز ، ومؤيد قوي للحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وأدلى ببيانات كل من رئيس الجمعية العامة وممثلو المجموعات الاقليمية للدول ، وحركات التحرير الوطني ، والممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة .

٣٠٧ - وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أجرت اللجنة الخاصة مشاورات مع أربعة من كبار علماء اللاهوت في جنوب افريقيا بشأن دور الزعماء الدينيين في الكفاح ضد الفصل العنصري ، ولاهوت التحرير والتغييرات الحاصلة في جنوب افريقيا في الوقت الحاضر . وقام علماء اللاهوت - وهم الاب سمانفاليسو مخاتشوا ، سكرتير عام معهد اللاهوت القريني في جنوب افريقيا ، والاب البرت نولان ، ونومفولا موكونياني ، والبروفيسور تشارلز فيلافيتشنسيو - بالادلاء ببيانات تناولت الجوانب المختلفة للحالة في جنوب افريقيا ، والرد على الاسئلة المحددة التي وجهها أعضاء اللجنة الخاصة . وتم التأكيد ، على وجه التحديد ، على أنه ينبغي ألا تستخدم التغييرات التي حدثت في الآونة الاخيرة في جنوب افريقيا كعذر لتخفيف الضغط الممارس على نظام الحكم .

(ج) الاحتفال بالايام الدولية للتضامن

٣٠٨ - في يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩) ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا أدلى فيه بكلمات الامين العام وكذلك رئيس الجمعية العامة اللواء جوزيف ن. غاربا ، ورئيس مجلس الامن . واستمع الاجتماع الى كلمات من ضيوف هم السيد جورج بيسوس ، عضو المجلس الوطني للجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان في جنوب افريقيا وعضو نقابة المحامين بجوهانسبرغ ؛ والسيد ريموند ساتنر ، المحاضر الاقدم في القانون بجامعة فيتفاترسراند بجنوب افريقيا ، والسيد رابو موليكين ، السكرتير العام لمؤتمر شباب جنوب افريقيا . وفي اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٩٠) ، نوهت اللجنة الخاصة بالتطورات الايجابية التي طرأت على الحالة في جنوب افريقيا . وتم الترحيب باستقلال ناميبيا ، وأُعرب عن الامل في أن تتحقق تطلعات شعب جنوب افريقيا إلى اقامة مجتمع حر ، وغير عنصري ، وديمقراطي . وقُرئت رسالتان واردتان من الامين العام ورئيس الجمعية العامة . وأدلى رئيس مجلس الامن بكلمة في الاجتماع . ولاول مرة ، وجهت سلطات جنوب افريقيا رسالة إلى اللجنة الخاصة بمناسبة اليوم الدولي . وفي اليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المكافح (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠) ، عقدت اللجنة الخاصة اجتماعا أدلى فيه رئيس مجلس الامن بكلمة . وجرى التأكيد على ضرورة الابقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب افريقيا وتكثيفها باعتبارها وسيلة لإزالة نظام الفصل العنصري .

٣٠٩ - وفي اليوم الدولي للتضامن مع نضال المرأة في جنوب افريقيا (٩ آب/أغسطس ١٩٩٠) ، عقدت اللجنة الخاصة جلسة قرئت فيها رسالتان موجهتان من الامين العام ومن رئيس منظمة الوحدة الافريقية . وألقت كلمة في الجلسة كضيفة خاصة كل من السيدة لوسيل ماير وزيرة الدولة بجامايكا ، والسيدة ثوتوكيل ايلين بنغو ، منسقة حقوق الانسان الوطنية بجمعية الشابات المسيحيات وعضو الرابطة النسائية التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي ، والسيدة اليزابث ريجويس سيبيكو أمينة شؤون المرأة والطفل بمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . وبالنظر إلى التطورات الجديدة الحاصلة في جنوب افريقيا ، أُعرب عن الامل في أن تتحقق ، بل التصميم على أن تتحقق التوقعات المشروعة للمرأة ، وأن تستعيد دورها بالكامل في المجتمع وأن يكفل تمتعها بالمساواة .

جيم - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة فيما يتصل بمراعاة قرارات الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري

٣١٠ - واصلت اللجنة الخاصة جهودها الرامية الى اقناع الحكومات بعدم تخفيف الضغط الحالي على نظام الفصل العنصري ، كما هو منصوص عليه في اعلان الامم المتحدة . وفي عدد من المناسبات قامت اللجنة بعرض معلومات متعلقة بأعمال التعاون على الحكومات . ورغم أن اللجنة الخاصة أعربت في عدة مناسبات عن تقديرها للحكومات لاقدامها على تعزيز التدابير المناهضة للفصل العنصري ، فإنها وصفت كذلك أي تخفيف للتدابير الحالية بأنه سابق لأوانه كلية . وردا على العلامات التي دلت على قيام عدد من بلدان الشرق الاقصى بتوثيق أواصر العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ، نظمت اللجنة الخاصة حلقة دراسية في طوكيو بشأن الاجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري .

١ - الحلقة الدراسية الاقليمية المعنية بالاجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري

٣١١ - نُظمت الحلقة الدراسية وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ واو المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وعقدت في طوكيو في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وحضر الحلقة ضيوف خاصون ، وممثلون لمنظمات غير حكومية ، دولية ووطنية ، وممثلون حكوميون ، وممثلون لحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا ، وبرلمانيون ، وأكاديميون ، ونقابيون ، ورجال دين من اليابان . كما حضر الحلقة الدراسية بصفة مراقبين ، وممثلو وسائط الاتصال ومنظمات الاعمال المالية والتجارية الوطنية . ورأس وفد اللجنة الخاصة السيد جيمس فيكتور غبيهو (غانا) رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا الذي افتتح الحلقة الدراسية . وألقى السيد نفوبي تاناكا ، النائب البرلماني لوزير خارجية اليابان ، كلمة أمام الحلقة الدراسية باسم حكومة اليابان . كما أدلى ببيانات كل من السيد ديفيد لانغ المدعي العام لنيوزيلندا ورئيس وزرائها السابق ، والسفير نانا س. سوترسنا (اندونيسيا) نيابة عن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والسيد أكيرا ياماغيشي رئيس الاتحاد الياباني لنقابات العمال ؛ والسيد ألكسندر بورين المدير التنفيذي للمعهد المعني ببديل ديمقراطي لجنوب افريقيا ؛ والسيد وولتر ماكلين ، النائب بمجلس العموم الكندي ، وكبير الاساقفة تريفور هادلستون ، رئيس الحركة البريطانية المناهضة للفصل العنصري .

٣١٢ - وفي الجلسة الختامية ، اعتمدت الحلقة الدراسية نداء من أجل العمل ، يحث المجتمع الدولي ، وبخاصة بلدان شرق آسيا على اتخاذ تدابير على الصعيدين الفردي والجماعي لتأييد المبادئ الجوهرية والمبادئ التوجيهية الجوهرية الواردة في إعلان الامم المتحدة . وطلب من حكومات منطقة شرق آسيا أن تبقى على ماهو قائم من أشكال الضغط الاقتصادي وغيره من أشكال الضغط على بريتوريا لضمان المراعاة الدقيقة لحظر توريد الاسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا ، وتقييد أو منع أي صورة من صور التعاون في المجالين العسكري والنووي . وطُلب من الحكومات أيضا أن تفرض مقاطعة على توريد جميع المنتجات ، لاسيما معدات الحاسبات الالكترونية والاتصالات وتكنولوجياتها ، ومهاراتها وخدماتها ، بما في ذلك المعلومات العسكرية ، التي يمكن استخدامها لاغراض الصناعة العسكرية والنووية في جنوب افريقيا . علاوة على ذلك ، دعا النداء الى فرض حظر على توريد النفط والمنتجات النفطية ، والتكنولوجيا النفطية ، وحظر على استيراد الفحم والذهب وغيرهما من المعادن وكذلك المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا . وجرى تشجيع الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية على الانسحاب بصورة فعالة من جنوب افريقيا . كما تتضمن النداء الدعوة الى تقديم المزيد من المساعدة والدعم الى شعب جنوب افريقيا المناضل وحركات تحريره الوطني(١٦١) .

٢ - العلاقات السياسية والدبلوماسية

٣١٣ - في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لهنغاريا لدى الامم المتحدة يسترعي فيها انتباهه الى الانباء القائلة بأن وزير خارجية جنوب افريقيا ، السيد رويلف بوثا ، قد قام بزيارة رسمية الى هنغاريا . وطبقا لهذه الانباء ، فإن البلدين يتجهان نحو إقامة علاقات دبلوماسية بينهما . وقيل أيضا إن مسائل مثل منح شركة طيران جنوب افريقيا حق الهبوط والاقلاع ، وإمكانية الحصول على تكنولوجيا التعدين من جنوب افريقيا ، وزيادة الاتصالات التجارية والاكاديمية والسياحية بين البلدين قد تمت مناقشتها وأعرب الرئيس عن قلق اللجنة الخاصة البالغ إزاء هذه المسألة ، لا سيما وأن هنغاريا هي من الاعضاء المؤسسين للجنة الخاصة . وفي ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وجه الرئيس مرة أخرى انتباه الممثل الدائم لهنغاريا الى المسألة بعد نشر أنباء صحفية فحواها أنه من المزمع إنشاء "بعثة دائمة في عاصمة كل من البلدين" . وقالت حكومة هنغاريا في ردها إن موقفها "بشأن الكفاح ضد الفصل العنصري لم يتغير . وأن هنغاريا ، باعتبارها عضوا من الاعضاء المؤسسين للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تتخذ موقفا حازما ضد جميع أشكال التمييز العنصري وتدين نظام الفصل العنصري اللاإنساني" . كما ذكرت أن "إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين لم تكن مدرجة في جدول أعمال المناقشات مع وزير

خارجية جنوب افريقيا ، ولم يتم التوصل الى أي اتفاق بصدد هذه المسألة أو أي موضوع آخر" . كما أعلنت حكومة هنغاريا استعدادها "لإجراء حوار مع التقيد تماما بالتزامها بالاسهام في إلغاء نظام الفصل العنصري" . وأرفق بالرد بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية هنغاريا بشأن زيارة رويلف بوشا الى هنغاريا . كما تناول وفد هنغاريا المسألة خلال الاجتماعات الرسمية للجنة الخاصة (انظر الفرع الثالث ، الف - ١ من هذا التقرير) .

٣١٤ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة لفت فيها الانتباه الى الانباء القائلة بأن حكومة بلده تعتزم رفع مستوى العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا بالنظر الى "التقدم الملحوظ" الذي أحرزته جنوب افريقيا في مجال إلغاء نظام الفصل العنصري . وأبلغت حكومة الارجنتين اللجنة الخاصة في ردها بأنها "تنفذ بدقة قرارات الهيئة العالمية بشأن سياسة الفصل العنصري ... لأن هذه السياسة تنتهك المبادئ الاخلاقية الاساسية للغاية بالنسبة لشعب الارجنتين" . وذكرت أن حكومة الارجنتين "لا تقيم علاقات دبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا" ، وأكدت من جديد تأييدها للقضاء على الفصل العنصري .

٣١٥ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أعرب رئيس اللجنة الخاصة في بيان عام عن قلق اللجنة إزاء إعلان زيارة رئيس جمهورية جنوب افريقيا لكل من فرنسا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واليونان ، وإيطاليا ، وسويسرا ، واسبانيا والبرتغال . إذ يمكن أن تستخدم بريتوريا هذه الزيارات بمثابة دليل على تخفيف ، أو أداة ، لتخفيف الضغوط الممارسة ضد الفصل العنصري . وهذا الإجراء من شأنه أن يهدد بتقويض التوافق الدولي الذي تحقق عن طريق إعلان الامم المتحدة . ولاحظت اللجنة الخاصة مع الارتياح أن حكومة هولندا اعتبرت هذه الزيارات سابقة لأوانها . فقد أعربت عن الرأي القائل بأنه ينبغي مقارنة الاعمال الرامية الى تشجيع الخطوات الايجابية لجنوب افريقيا بالانطباع الذي تعطيه كل من الحكومات التي تستقبل رسميا رئيس نظام حكم غير مقبول ، وأشارت أيضا الى ردود الفعل الخطيرة التي قد تنشأ عن هذا الانطباع . (انظر الفرع الرابع - دال من هذا التقرير) .

٣١٦ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة بالنيابة برسالة أيضا الى الممثل الدائم للدانمرك لدى الامم المتحدة يوجه فيها الانتباه الى اتفاق الدانمرك وجنوب افريقيا على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء . وأشارت حكومة الدانمرك في ردها الى أن "الدانمرك لم تقطع أبدا علاقاتها الدبلوماسية

بالكامل بجنوب افريقيا" . فإغلاق البعثة الدبلوماسية في جنوب افريقيا في عام ١٩٨٥ قد أدى بشكل متزايد الى وضع الدانمرك "في وضع غير موات فيما يتعلق بجمع معلومات مباشرة عن التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا وممارسة الضغط الدبلوماسي على حكومة جنوب افريقيا" . علاوة على ذلك ، "... فإن قرار المؤتمر الوطني الافريقي بنقل مقره الى جوهانسبرغ جعل من الأمور الأساسية بالنسبة للدانمرك أن تعيد إقامة وجود دبلوماسي في جنوب افريقيا بهدف إجراء حوار رفيع المستوى مع المنظمة" . وهذه الخطوة "لا تستلزم إجراء أي تغيير في سياستنا العامة تجاه جنوب افريقيا . فإن هدف السياسة الدانمركية لا يزال يتمثل في الإلغاء الكامل للفصل العنصري في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية" . كما أشارت الحكومة الدانمركية الى أنها ستواصل ممارسة ضغطها على جنوب افريقيا "بوسائل تشمل فرض جزاءات اقتصادية واسعة النطاق وغيرها من الجزاءات ... الى أن يظهر هناك دليل واضح على حدوث تغيير عميق لا رجعة فيه" .

٣١٧ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة يسترعي فيها الانتباه الى الانباء القائلة بأن وزير داخلية جنوب افريقيا قد أعلن التنازل عن الشروط اللازمة التي تمنح بمقتضاها تأشيرة لحاملي جواز السفر الموريشي لقضاء اجازة محددة الأجل في جنوب افريقيا أو للقيام بزيارتها لقضاء الأعمال ، بغية تنشيط التجارة والسياحة من موريشيوس الى جنوب افريقيا . وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وجه رئيس اللجنة الخاصة في رسالة أخرى الانتباه الى أن موريشيوس بصدد فتح مكتب لترويج التجارة مع جنوب افريقيا . وفي المناسبتين ، طُلب من الممثل الدائم إحالة المعلومات المقدمة من اللجنة الخاصة وشواغلها الى حكومته ، وموافاة اللجنة بموقف الحكومة من هذه المسألة . وفي رد وصل في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عللت حكومة موريشيوس الموقف بأنه "لم يكن لها يد بأي حال من الأحوال في القرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا" . وأبلغت اللجنة الخاصة كذلك "بأن موريشيوس بلد ديمقراطي ، وأن لأهالي موريشيوس الحرية في السفر الى أي مكان . ومن ثم فإن حكومة موريشيوس ليست بحاجة الى تشجيع الموريشيين على زيارة جنوب افريقيا أو أي بلد آخر في أي جزء من العالم" . وفي معرض القول بأن "الحالة في جنوب افريقيا تتطور بشكل ايجابي" وأنه لن يكون لموريشيوس تمثيل دبلوماسي في جنوب افريقيا ، أكدت الحكومة أن جنوب افريقيا قد فتحت مكتبا تجاريا في موريشيوس . وقالت حكومة موريشيوس إن ممثلي المؤتمر الوطني الافريقي "لا يعارضون الخطوات المتخذة" . (انظر الفرع الثالث - ألف من هذا التقرير) .

٣١٨ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجّه رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة رسالة الى الممثل الدائم لبولندا لدى الامم المتحدة يوجّه فيها عنايته الى تقارير صحفية مفادها أن حكومتي بولندا وجنوب افريقيا اتفقتا على أن تفتتح كل منهما في بلد الاخرى "مكتب مصالح دائم" . وذكرت حكومة بولندا ، في ردٍ لها مؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، انها "ليست لها علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا" . فاتخاذ خطوة كتلك "يتوقف كليّا على القضاء الكامل على الفصل العنصرى" . وأوضحت الحكومة "أن السبب الوحيد لفتح مكتب مصالح دائم في جنوب افريقيا هو الحاجة الى تهيئة الظروف اللازمة لتوفير رعاية قنصلية ملائمة وحماية للرعاية البولنديين الذين يعيشون هناك ..." وأشير أيضا الى أن حكومة بولندا تنوي "أن تكفل قيام مكتب مصالحها الدائم في جنوب افريقيا ، في الوقت الذي يؤدي فيه مهامه الرسمية ، بإنشاء اتصالات كذلك مع ممثلي المنظمات القانونية المناهضة للفصل العنصري ، ومنها المؤتمر الوطني الافريقي ..." .

٣ - التعاون العسكري والنووي

٣١٩ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أشار رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة إلى تقارير صحفية تتعلق بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا بشأن مشاريع تطوير قذيفة متوسطة المدى . وعلى إثر إذاعة تقارير بشأن هذا الموضوع في برنامج "الاخبار الليلية" الذي قدمته شبكة تليفزيون "إن . بي . سي" بالولايات المتحدة ، في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعربت اللجنة الخاصة عن قلقها العميق إزاء ذلك التعاون . وحثت المجتمع الدولي على دعم إجراءات دولية فعالة لمناهضة كافة مجالات التعاون العسكري مع نظام الحكم القائم على الفصل العنصري . وفي اجتماع رسمي عقد في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بحثت اللجنة الخاصة العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وبصدد النظر في معلومات تتعلق بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، حظي التعاون في مسائل عسكرية باهتمام خاص . ونشر ممثل الجمهورية العربية السورية البيان الرئيسي للاجتماع ، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الخاصة[١٦٢] .

٣٢٠ - وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة برسالة إلى الممثل الدائم لشيلي لدى الامم المتحدة يلفت فيها الانتباه إلى معلومات بشأن مشاركة جنوب افريقيا المزمعة في المعرض الدولي للجو والفضاء لعام ١٩٩٠ وبشأن نية شركة اندستريال كارديون في شيلي لعرض المدفعين هاويتزر G.5 و G.6 من عيار ١٥٥ ملليمترا من صنع جنوب افريقيا والترويج لهما في المعرض . وناشدت اللجنة الخاصة الحكومة الشيلية لكي تحول دون مشاركة جنوب افريقيا في المعرض الدولي للجو والفضاء لعام

١٩٩٠ ؛ وتضع نهاية لكافة مجالات التعاون العسكري مع جنوب افريقيا ، وتضع نهاية بصفة خاصة لترتيبات إنتاج الاسلحة المعقودة بين اندستريال كارديون وشركة ARMSCOR . وأكدت الحكومة الشيلية ، في ردها ، على أن "الدعوة لم تقدم إلى جنوب افريقيا للاشتراك في المعرض الدولي للجو والفضاء لعام ١٩٩٠ ولن تضطلع شركة كارديون في شيلي لا بعرض المدفعين هاويتزر G.5 و G.6 من عيار ١٥٥ ملليمترا من صنع جنوب افريقيا ولا بالترويج لهما في المعرض الدولي للجو والفضاء" . وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث الرئيس مرة أخرى برسالة بشأن هذا الموضوع عقب تلقي معلومات أخرى تتعلق بالتعاون بين شركة ARMSCOR وشركة كارديون . وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أُخبرت اللجنة الخاصة بأن حكومة شيلي سوف تلغي عقود صيانة المعدات الحربية الشيلية ، التي تم الاتفاق بشأنها بين حكومة شيلي السابقة وجنوب افريقيا . ولن تجدَّد تلك العقود بعدما تنتهي في بداية عام ١٩٩١ . وسوف تتخذ الحكومة أيضا تدابير ملائمة للحيلولة دون استيراد شركة كارديون للأسلحة ، أو أجزائها أو قطعها من جنوب افريقيا ، و "لن تمنح الإذن اللازم لتصدير الاسلحة المتعاقد بشأنها مع أطراف من جنوب افريقيا ..." . وأُبلغت اللجنة الخاصة بانه تم حل الاتفاقات المعقودة بين شركة ASMAR الشيلية وشركة ساندوك أوسترال وهي شركة أحواض بناء السفن في جنوب افريقيا ولن تقدم الدعوة إلى جنوب افريقيا في المستقبل لكي تحضر الى أي معارض أو أسواق لها طابع المعرض الدولي للجو والفضاء . ونصت الرسالة كذلك على أن "الحكومة الجديدة في شيلي قد اتخذت خطوات ملموسة للإعراب عن موقفها الصارم ، لمناهضة الفصل العنصري وتحاشي أي انتهاكات للالتزامات بمقتضى القرارات الملزمة الصادرة عن الامم المتحدة بشأن هذه المسألة" (انظر الفرع الثالث - هاء من هذا التقرير) .

٣٢١ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بعث الرئيس برسالة إلى الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة يطلب فيها تقديم إيضاحات ومعلومات بشأن التطورات الجديدة في "مسألة تصميمات الغواصات" . وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، استلمت اللجنة الخاصة نسخة من رسالة بعث بها الممثل الدائم بالنيابة ، وموجهة إلى رئيس لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٤٢١ (١٩٧٧) . وأبلغت الرسالة اللجنة الخاصة بأن مكتب المدعي العام في كيل رفع دعوى رسمية ضد أشخاص من شركة Howaldswerke/Deutsche Werft AG وشركة Ingenieurknotor Lübeck ، اشتركوا في "مسألة التصميمات" ، على أساس احتمال ارتكابهم جريمة بموجب القسم ٣٤ من قانون التجارة الخارجية والدفعات . وكجزء من التحقيقات ، صادر المكتب ملفات بصدد سعيه لإثبات "ما إذا كان توريد التصميمات سرا على نحو غير مشروع قد استمر بعد اكتشافه في بادئ الامر في تموز/يوليه ١٩٨٥" . وأُخبرت اللجنة الخاصة كذلك بأنه ينبغي لمكتب المدعي العام أن يتخذ قرارا بشأن توجيه اتهامات رسمية . وجاء في الرسالة أيضا وصف

للأحكام القانونية فضلا عن التعديلات حتى حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، والتي تدعم حظر الاسلحة الذي فرضته الامم المتحدة . وأكدت حكومة المانيا الاتحادية على أنها ترى أن الحظر على الاسلحة أمر يتسم بالجدية الى حد كبير وأنها "سوف تواصل بذل قصارى جهدها لرصد الامتثال للحظر وضمانه" . وأكدت على أن السلطات الالمانية المختصة تبذل جهودا مكثفة "لإيضاح مسألة التصميمات بصورة تامة" ، وتقديم المسؤولين عن توريد التصميمات للمحاكمة بموجب الأحكام القانونية ذات الصلة" (انظر الفرع الثالث جيم من هذا التقرير) .

٣٢٢ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، عُممت على أعضاء اللجنة رسالة موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة ومقدمة من وزير خارجية تركيا . وتتعلق الرسالة بقرار اتخذته لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، واعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، وهو قرار بإدانة التعاون العسكري بين جنوب افريقيا وتركيا . وتضمنت الرسالة ، تأكيد الوزير من جديد على موقف تركيا "الواضح إزاء دعم قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٥٥٨ (١٩٨٤) بشأن حظر الاسلحة على جنوب افريقيا" . وينبغي الإشارة الى أن قرار مجلس الامن ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، يطلب الى كافة الدول الامتناع عن استيراد الأسلحة والذخيرة بكافة أنواعها والمركبات العسكرية المنتجة في جنوب افريقيا[١٦٣] . وفي ضوء سياسة تركيا المعلنة ضد الفصل العنصري ، صرح الوزير بأن قرار كهذا "ليس مضللا وبلا مبررات وظالم فحسب بل أنه أيضا ... يرمي الى إلحاق الضرر بعلاقات تركيا مع بلدان افريقية" . وأشار الوزير ايضا الى بيان لوزير خارجية تركيا يؤكد على أن تركيا "قد عارضت دائما كافة أنواع التمييز العنصري" .

٣٢٣ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الامم المتحدة يلفت فيها انتباهه الى مزاعم مفادها أن بلده اشترى ٥٠ وحدة على الاقل من مدافع G.6 ذاتية الحركة من عيار ١٥٥ ملليمترا المصنوعة في جنوب افريقيا ، سُلّمت عن طريق شركة اندستريال كارديون في شيلي ، وعن خطط من أجل الحصول على منظومة مدفعية قذائف من طراز فاليهيري (Valihiri) وطائرات مروحية هجومية جديدة من طراز روويفالك (Rooivalk) من جنوب افريقيا . وطُلب الى الممثل الدائم أن يحيل هذه المسألة الى حكومة دولة الامارات العربية وأن يبلغ اللجنة الخاصة عن الإجراء الذي اتخذ بشأن هذه المسألة . وردا على ذلك ، قال الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة "... إن هذه الادعاءات كاذبة

ولا أساس لها من الصحة ؛ فالإمارات العربية المتحدة ملتزمة ، نصاً وروحاً ، بكل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بمقاطعة جنوب افريقيا ..." .

٣٢٤ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجه الرئيس بالنيابة رسالة الى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة يسترعي فيها انتباهه الى منشور بعنوان "صحيفة وقائع عن الانفاق العسكري والواردات العراقية من الأسلحة" ، نشرة معهد ستوكهلم الدولي لبحوث السلام في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وذكرت صحيفة الوقائع أن العراق استورد ٢٠٠ قذاف مجرور من جنوب افريقيا بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ . وأكدت حكومة العراق في رد مؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ انه (أي العراق) "لا يتعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصري وليس له به أية علاقات أو اتصالات تجارية أو سياسية أو دبلوماسية أو ثقافية تتعلق بالنفط أو الالعاب الرياضية من أي نوع كان" .

٤ - التعاون الاقتصادي وغيره من أشكال التعاون

٣٢٥ - وفي ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أدان رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة في بيان عام الاتفاقات الثالثة المؤقتة المعقودة بين مصارف دولية ونظام الحكم القائم على الفصل العنصري ، للنهوض بأعباء تسديد مبلغ ٨ بليون دولار من دين جنوب افريقيا عبر فترة مداها ثلاث سنوات ونصف السنة . ونظرت اللجنة الخاصة في قرار المصارف بوصفه يمنح معاملة ملائمة لجنوب افريقيا ومن ثم ، فهو يقوّض من الضغط الاقتصادي الدولي على ذلك النظام . وطلبت مرة أخرى من المصارف أن تلغي كافة ارتباطاتها المالية مع الكيانات العامة والكيانات الخاصة في جنوب افريقيا إلى أن يتم القضاء على نظام الفصل العنصري (انظر الفرع الثالث ، ألف - ٢ من هذا التقرير) .

٣٢٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة الى الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة يلفت فيها انتباهه الى تقرير مفاده أن جنوب افريقيا تستخدم تركيا بوصفها قناة لتوصيل سلع جنوب افريقيا الموجهة الى بلدان أخرى . ولقد أظهرت الأرقام الصادرة عن الغرفة التجارية في اسطنبول زيادة التجارة بين جنوب افريقيا وتركيا الى ٤٢٩ مليون دولار في عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ وتمثل صادرات جنوب افريقيا الجزء الأكبر من هذا الرقم بنسبة ١٣ الى ١ . وطلب من حكومة تركيا أن تبلغ اللجنة الخاصة بما اتخذته من إجراءات بشأن هذه المسألة . وحتى الآن لم يرد أي رد[١٦٤] .

٣٢٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالنيابة برسالة الى السيد والتر مومبر عمدة برلين (الغربية) ، الحاكم وإلى منظم المعرض الدولي للسياحة ، مجلس مراقبة المعارض والمؤتمرات (شركة محدودة المسؤولية) ، تتعلق بمشاركة جنوب افريقيا في المعرض الذي كان من المقرر إقامته في بداية آذار/مارس ١٩٩٠ . وطلب إليهما اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الحيلولة دون مشاركة جنوب افريقيا في المعرض واخبار اللجنة الخاصة بذلك . وأعرب العمدة الحاكم ، عن طريق الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الامم المتحدة ، عن أسفه لانه "لم يكن بالمستطاع منع مشاركة القائمين بالعرض من جنوب افريقيا في المعرض الدولي للسياحة لعام ١٩٩٠" . واخبر اللجنة الخاصة بشأن الاجراء المتخذ وأرفق مقتبسات من بيانه الافتتاحي الذي ألقاه في المعرض وأدان فيه الفصل العنصري بوصفه شكلا من "اسوأ اشكال التمييز المنظم والاخضاع الموجودة في العالم" . وأعرب مجلس الشيوخ في برلين (الغربية) عن أسفه لأن "نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا قد مُنح مرة أخرى الفرصة لتمثيل نفسه في المعرض الدولي للسياحة في برلين" . وأعرب مجلس الشيوخ عن اتخاذ موقف مؤداه "ان الضغط العام سوف يسفر عن حالة يجد فيها نظام الحكم العنصري أنه غير قادر على عرض رأيه عن جنوب افريقيا دون ان يواجه بتحديات . ولا بد من التصدي لانتهاكات حقوق الانسان باعتراضنا عليها ومقاومتها في كل مكان من العالم" .

٣٢٨ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، طلب رئيس اللجنة الخاصة من حكومة المملكة المتحدة ألا تنحرف عن الاتفاق الدولي في الآراء بشأن الفصل العنصري وذلك بالقيام من جانب واحد بتخفيف عدد من التدابير التقييدية المفروضة حتى الآن على الفصل العنصري ، وبالتحديد رفع المقاطعة الثقافية والاكاديمية ، ورفع الحظر على الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ورفع الحظر على مقاطعة السياحة .

٣٢٩ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث الرئيس برسالة الى الممثل الدائم لمدغشقر لدى الامم المتحدة يلفت فيها الانتباه الى تقارير مفادها ان رئيس جمهورية مدغشقر أعلن أن بلده سوف يُعيد الوصلات الجوية والروابط الاقتصادية مع جنوب افريقيا بغية تشجيع جنوب افريقيا على الابتعاد عن الفصل العنصري . وأكدت حكومة مدغشقر في ردها على "التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي لفرض القضاء على نظام الفصل العنصري ، كيما تصبح جنوب افريقيا بلدا متحدا وديمقراطيا وغير عنصري" (انظر الفرع الثالث ، ألف - ١ ، من هذا التقرير) .

٣٢٠ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الخاصة برسائل إلى الإثنتي عشرة دولة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي عقب الزيارة التي قام بها رئيس جمهورية جنوب افريقيا إلى بعض عواصمها وعلى إثر ما افادت به التقارير عن نيّة بعض هذه البلدان في إعادة النظر في التدابير المتخذة ضد جنوب افريقيا . وأعرب مرة أخرى عن القلق الذي تشعر به اللجنة الخاصة ومؤداه أن من السابق لأوانه قيام أي دولة أو مجموعة من الدول باتخاذ خطوات للتخفيف من التدابير الحالية إلى أن يتم الوفاء بالشروط التي ينص عليها إعلان الامم المتحدة . وطلب إلى الممثلين الدائمين لاسبانيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وايرلندا ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، والدانمرك ، وفرنسا ، ولكسمبرغ ، والمملكة المتحدة ، وهولندا ، واليونان الاعراب عن القلق الذي تشعر به اللجنة الخاصة إلى حكوماتهم (انظر الفرع الرابع ، دال من هذا التقرير) .

٣٢١ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ وافقت شركة De Beers Centenary AG ، على إقراض صناعة الماس في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مبلغ ١ بليون من دولارات الولايات المتحدة . وبموجب ترتيب تقدر قيمته بمبلغ ٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، وافقت منظمات صناعة الماس في الاتحاد السوفياتي ، وعلى رأسها Glavalmazzoloto على ألا يتم ، في فترة السنوات الخمس القادمة ، بيع فصوص الماس غير المصقول إلا من خلال منظمة المبيعات المركزية لشركة De Beers في لندن . وهذه الصفقة التي تمثل أول ترتيب مباشر بين الطرفين منذ عام ١٩٦٣ ، سوف تزيد من تعزيز سيطرة شركة De Beers على السوق الدولية للماس غير المصقول(١٦٥) . وطلب الرئيس في رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وموجهة إلى الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ، تقديم معلومات بشأن التقارير التي تفيد بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وافق على تسويق إنتاجه من الماس عن طريق شركة De Beers . وأبلغ الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في رده ، اللجنة الخاصة بأن "رابطة الماسيوفليراكسبورت" السوفياتية للتجارة الخارجية وقّعت على اتفاق لبيع الماس السوفياتي مع الشركة السويسرية De Beers وبمقتضى شروط ذلك الاتفاق مُنحت الشركة الحق الخالص في شراء كميات محددة من الماس السوفياتي خلال السنوات الخمس المقبلة . وهكذا ليس ثمة مسألة تتعلق بمعاملة مع شركة تابعة لجنوب افريقيا . ولا يمكن أن تصبح حقيقة أن اسم الشركة يرتبط باسم De Beers أساسا لاعتبار المعاملة التجارية انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ..." ، وإعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري . وبما أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعارض بشدة سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، "فإنه يتقيد بالجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة ، ويدعم بصورة مستمرة الجهود الرامية إلى القضاء على جناح السرعة على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ولا ينوي التخلي عن هذه السياسة" .

١٥١ش

٥ - الاتصالات الرياضية

٣٣٢ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، بالتعاون مع الاتحاد الرياضي السويدي واللجنة الاوليمبية الوطنية السويدية والحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وعقد المؤتمر في مركز فوريستا للمؤتمرات ، استكهولم (السويد) ، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وأسندت رئاسة المؤتمر لآرني جونفويست من الاتحاد الرياضي السويدي ، وصب المؤتمر اهتمامه على تقديم المساعدة للجزء المتضرر من الرياضيين في جنوب افريقيا وعلى التدابير اللازمة لمناهضة دعاية الفصل العنصري ، وعلى تقييم حملة العزل وعلى استراتيجية للمستقبل . وفي الجلسة الافتتاحية أدلى بكلمات من قبل رئيس الجمعية العامة ، اللواء جوزيف ن. غاربا ؛ ورئيس اللجنة الاوليمبية الدولية ، السيد خوان أنطونيو سمارفيتش ؛ ورئيس اللجنة الخاصة ، البروفيسور ابراهيم غامباري (نيجريا) ؛ ورئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، جيمس فيكتور غبيهو . وقام المؤتمر باعتماد إعلان (انظر الفرع الرابع ، حاء من هذا التقرير)[١٦٦] .

٣٣٣ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا برسائل إلى منظمي مباريات فولفو للتنس في لوس انجلوس عن طريق اتحاد جنوب كاليفورنيا للتنس احتجاجا على اشتراك بعض لاعبي التنس من جنوب افريقيا في المنافسات . وأعرب عن الامل في ألا يسمح لهم بالاشتراك في المنافسات المقبلة إلى أن يكون قد تم القضاء على نظام الفصل العنصري . وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وجه رئيس اللجنة الخاصة هذه المناشدة مرة أخرى إلى منظمي تلك المنافسات بغية الحيلولة دون اشتراك لاعبي التنس من جنوب افريقيا . ولم يرد رد حتى الآن .

٣٣٤ - وفي ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، رحب رئيس اللجنة الفرعية ، في بيان علني ، بالقرارات التي اتخذتها منظمات الرياضة بهدف تكثيف حملاتها لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وأشاد بالإعلان الذي أصدرته اللجنة الاوليمبية الدولية والذي يقضي بحرمان أي رياضي ينافس في جنوب افريقيا من الاشتراك في الالعاب الاوليمبية . كما أشاد بما اتخذته اللجنة الاوليمبية الدولية من اجراءات لايقاف جنوب افريقيا من أنشطة الاتحاد الدولي للتنس . وكان من دواعي سرور اللجنة الخاصة أن لاحظت أن المؤتمر الدولي للعبة الكريكيت قد اتخذ تدابير لإثناء لاعبي الكريكيت من الاشتراك في المسابقات الرياضية التي تعقد في جنوب افريقيا . وأشيد باعضاء الاتحاد الرياضي السويدي لما بذلوه من جهد دؤوب في حملة المقاطعة الموجهة ضد الفصل

العنصري ، لا سيما لما أسهموا به من اقصاء لجنوب افريقيا عن عضوية الاتحاد الدولي لسباق الدراجات وعلى حمل الاتحاد الاوروبي لمحترفي لعبة الغولف على قبول سياسة الاتحاد . وأعربت اللجنة الخاصة عن الامل في أن تقوم الاتحادات الرياضية الدولية الأخرى بتشجيع فروعها على وقف الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا (انظر الفرع الرابع ، حاء من هذا التقرير) .

٣٣٥ - وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بعث الرئيس بالإنابة رسالة إلى البعثة الدائمة لهنغاريا يسترعي فيها الانتباه إلى كون فريق هنغاري لمنافسات كرة القدم في الملاعب الداخلية قد نافس في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وطلب إلى حكومة هنغاريا أن تكفل عدم حدوث اتصالات رياضية أخرى مع جنوب افريقيا إلى أن يكون قد تم القضاء على نظام الفصل العنصري قضاء تاما . وذكرت حكومة هنغاريا في ردها للجنة الخاصة أن الرحلة المشار اليها "كانت مبادرة خاصة تماما" وأن "اللاعبين المعنيين أخفوا خططهم حتى عن نواديهم الخاصة" . وبما أن المشتركين ينتمون إلى الاتحاد الهنغاري لمنافسات كرة القدم في الملاعب الداخلية ، وهو اتحاد لم يكن مسجلا بصفة رسمية ، فإنهم لم ينتهكوا لوائح اتحاد منافسات كرة القدم في الملاعب الداخلية ولا لوائح الاتحاد الهنغاري لكرة القدم . بيد أن حكومة هنغاريا أشارت إلى أنه "ينبغي [للاعبين] أن يمتنعوا عن اللعب في جنوب افريقيا" . على أن الاتحاد الهنغاري لكرة القدم ومسؤولين آخرين "شجبوا بصورة تامة المبادرات الخاصة للاعبين الذين سيكونون مسؤولين لدى اتحاداتهم الخاصة" (انظر الفرع الرابع ، حاء من هذا التقرير) .

٦ - الاتصالات الثقافية وغيرها من الاتصالات

٣٣٦ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وبالتعاون مع جنوب افريقيا برسالة إلى مكتب الاعلانات التليفزيونية المتحد الذي يوجد مقره في نيويورك بشأن ما جاء من أنباء عن اشتراك شركة إذاعة جنوب افريقيا في واحد من اجتماعات المكتب من المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وأبلغت اللجنة الخاصة المكتب بأن أي اتصال مع شركة إذاعة جنوب افريقيا سيكون مناقضا للحملة الدولية الرامية إلى عزل جنوب افريقيا ، وناشدت المنظمين أن يرفضوا الطلب المقدم من شركة إذاعة جنوب افريقيا للإنضمام إلى عضوية مكتب الإعلانات التليفزيونية المتحد ، وأن يضعوا حدا لأي اتصال آخر مع هذه الشركة إلى أن يكون قد تم إلغاء نظام الفصل العنصري . ولم يرد أي رد حتى الآن .

٣٣٧ - وفي مناسبات مختلفة ، وجّه رئيس اللجنة الفرعية رسائل إلى فنانين معروفين جيدا بشأن عزمهم أداء عروض في جنوب افريقيا وطلب إليهم إعادة النظر في قراراتهم .

فقد وجهت رسالة من هذا القبيل إلى السيد آيزك هيز ، وأعضاء فرقة كوين سيتي للجاز ، وريتشي كول والدكتورة فرجينيا ج. ريتينهاوس ، مديرة كلية أتلانتك يونيان في جنوب لانكاستر ، ماساشوستس . وفي ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية أيضا برسالة إلى المخرج السينمائي وودي آلان يشيد فيها بموقفه القوي والمثالي بشأن الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري (انظر الفرع الرابع ، زاي من هذا التقرير) .

٣٣٨ - وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أشادت اللجنة الخاصة بمنظمة الطيران المدني الدولي لاعتماد قرار من قِبل جمعيتها في دورتها السابعة والعشرين يشجب سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا . وفي نفس التاريخ ، بعث رئيس اللجنة الفرعية برسالة إلى الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن ما جاء في الأنباء من تخصيص رقمي تلكس مستقلين للبانتوستانين المستقلين ترانسكي وبوفوثتسوانا وفقا لخطة الترقيم الدولية المعتمدة من قِبل اللجنة الاستشارية الدولية للبرق والهاتف ، التي لها مركز استشاري لدى الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية . وطُلب إلى المنظمة تقديم ما يثبت صحة تلك الأنباء . ولم يرد رد حتى الآن .

دال - الاجراءات الأخرى الرامية إلى عزل دولة الفصل العنصري في جنوب افريقيا

١ - المشاورات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري

٣٣٩ - قامت اللجنة الخاصة بتنظيم استشارات مع المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري ، أجريت في قصر الأمم ، جنيف ، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ . وأجرت منظمات من أوروبا وأمريكا الشمالية مناهضة للفصل العنصري مشاورات مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري ، بشأن وضع استراتيجية للعمل في المستقبل . وفي المشاورات تم الاستماع أيضا إلى ضيوف خاصين من جنوب افريقيا .

٣٤٠ - وفي بيان ختامي أعرب المشتركون في المشاورات عن تأييدهم الكامل لإعلان الأمم المتحدة وأبدوا ملاحظة مفادها أن التطورات الحالية في جنوب افريقيا تجعل مهام حركات مناهضة الفصل العنصري حافلة بتحديات وتعقيدات أكبر من ذي قبل . وأعرب عن قلق بالغ إزاء المحاولات الحالية الرامية إلى تخفيف الجزاءات . ووافق المشتركون على خطة عمل

تركز على نشر المعلومات ؛ وعلى تقديم الدعم من أجل تهيئة مناخ للنشاط السياسي الحر في جنوب افريقيا وعلى مواصلة الجزاءات والتدابير الاخرى التي ترمي إلى إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة .

٢ - دعم أنشطة مناهضة الفصل العنصري ، والاشتراك في الاجتماعات والانشطة الاخرى

٣٤١ - اشتركت اللجنة الخاصة في مؤتمرات وحلقات دراسية وأنشطة أخرى وأسهمت فيها ودعمتها . وواصلت كذلك دعم حملات أو مشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والجماعات المناهضة للفصل العنصري بغية تعبئة الراي العام بشأن الفصل العنصري وتعزيز التضامن مع الكفاح التحريري لجنوب افريقيا . وحضر هذه المؤتمرات والحلقات الدراسية والاحتفالات الاخرى مناضلون ضد الفصل العنصري من داخل جنوب افريقيا وخارجها .

٣٤٢ - وقامت اللجنة الخاصة بدعم حلقة العمل الدولية المعنية بالجزاءات وبالمشاركة فيها ، وهي الحلقة التي نظمها المركز النرويجي المعني بالجنوب الافريقي ، والتي عقدت في أوسلو ، خلال الفترة من ٨ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ . وقام ممثلون لثماني عشرة منظمة مناهضة للفصل العنصري بتقييم التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا والحملة الدولية الرامية إلى فرض جزاءات على بريتوريا في ضوء تلك التطورات . وفي إعلان ختامي ، اعتمد بتوافق الآراء ، أكد المشتركون من جديد تأييدهم للحركة الديمقراطية الجماهيرية في جنوب افريقيا ولفرض الجزاءات إلى أن توافق جنوب افريقيا على دستور ديمقراطي .

٣٤٣ - وتعاونت اللجنة الخاصة مرة أخرى تعاونا وثيقا مع رابطة الصداقة مع شعب جنوب افريقيا ، في ألباني ، ولاية نيويورك ، وذلك لدى تنظيم الحلقة الدراسية الثالثة للمعلمين المعنيين بجنوب افريقيا والفصل العنصري ، خلال الفترة من ٣٠ إلى ٣١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . واعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية قرارا أكدوا فيه من جديد ، في جملة أمور أخرى ، ضرورة تكثيف وتطوير وزيادة حدة أدوات التلقين المتعلق بالفصل العنصري وتصميمهم على تأييد استئصال شأفة الفصل العنصري واقامة نظام حكم عادل في جنوب افريقيا .

٣٤٤ - ودعت اللجنة الخاصة مؤتمرا لشباب جنوب افريقيا ولطلاب من الولايات المتحدة وكندا ، عقد في جامعة ميتشغان في لانسنغ الشرقية ، ولاية ميتشغان ، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ وشاركت فيه . وضم هذا المؤتمر ، الذي عقد تحت شعار

"تعليمنا في خدمة جنوب افريقيا غير العنصرية والديمقراطية" ، ما يربو على ٣٦٠ من شباب جنوب افريقيا وطلاب يأتون من جميع الاعراق ومختلف المشارب السياسية . وقام بتنظيمه فرع الشباب في المؤتمر الوطني الافريقي ومركز الدراسات الافريقية بجامعة ولاية ميتشغان . وأدان المشتركون ، في جملة أمور أخرى ، تصعيد أعمال العنف ضد شعب جنوب افريقيا .

٣٤٥ - وثمة أحداث أخرى أيدتها و/أو اشتركت فيها اللجنة الخاصة ، تشمل المؤتمر الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ المعني بمناهضة الفصل العنصري ومن أجل جنوب افريقيا ديمقراطية ، الذي عقد في سيدني في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ؛ والاجتماع السادس لكبار موظفي لجنة صندوق افريقيا ، الذي عقد في لوساكا ، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ؛ والاجتماعات الدولية التي عقدت في إطار أسبوع التضامن مع شعب الجنوب الافريقي ، في موسكو ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٣٤٦ - وبالاضافة إلى ذلك ، اتخذت اللجنة الخاصة تدابير ترمي إلى دعم مشاريع حركات وجماعات مناهضة الفصل العنصري . وقدمت الدعم لحركة بيويفنغ نيزرلاند المناهضة للفصل العنصري في حملتها الرامية إلى وقف إعادة جدولة ديون جنوب افريقيا وللحلقة الدراسية التي عقدتها بشأن اشتراك الاوروبيين في قوة دفاع جنوب افريقيا ، وذلك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . كذلك ناصرت اللجنة الخاصة مؤسسة من أجل أطفالنا ، نيويورك ، في مسابقة الوعي بالفصل العنصري التي أجريت في نيويورك في الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى أيار/مايو ١٩٩٠ . وقدمت الدعم لمؤسسة ماليبونغوي (أمستردام) ، حينما قامت بتنظيم مؤتمر بشأن كفاح المرأة في جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك قدمت اللجنة الدعم للحملات التي شنتها اللجنة الامريكية المعنية بافريقيا ومكتب واشنطن المعني بافريقيا ، والحركة الايرلندية والحركة السويسرية لمناهضة الفصل العنصري ، ولجنة التنسيق الايطالية لمناهضة الفصل العنصري وجماعات أخرى عديدة . واستهدفت هذه الحملات ايجاد دعم جماهيري للكفاح ضد الفصل العنصري ، ونشر المعلومات المتعلقة بالحالة في جنوب افريقيا ، وتعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وكما في السنوات السابقة ، قامت اللجنة كذلك بدعم مشاريع جرى الاضطلاع بها من قِبل مكتب أبحاث النقل البحري (أمستردام) ومنظمة "أوقفوا القروض لجنوب افريقيا" (لندن) .

٣٤٧ - وأحال رئيس اللجنة الخاصة والرئيس بالنيابة رسائل مناصرة وتقدير إلى منظمات دولية حكومية وغير حكومية ومنظمات أخرى ، وحركات وجماعات مناهضة الفصل العنصري التي قامت برعاية مؤتمرات وحلقات دراسية وأحداث أخرى بشأن قضية الفصل

٠١٥١ش

العنصري . ومن بين تلك الرسائل رسالة موجهة إلى المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز المعني بدور المرأة في التنمية ، الذي عقد في هافانا ، في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ ودورة مجلس السلام العالمي ، التي عقدت في اثينا ، في الفترة من ٦ إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ وإلى أسبوع جنوب افريقيا الذي نظمه ائتلاف الجنوب الافريقي ، لندن . وفي بداية عام ١٩٩٠ ، قامت اللجنة الخاصة ، عن طريق مركز مناهضة الفصل العنصري ، بإرسال معلومات عن أنشطتها وخططها إلى ٣٨ منظمة من المنظمات غير الحكومية وجماعات مناهضة الفصل العنصري من ٢٢ بلدا .

هاء - بعثات رئيس اللجنة الخاصة

٣٤٨ - في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ اشترك الرئيس في احتفالات الاستقلال لجمهورية ناميبيا ، التي اقيمت في وندهوك . وفي رسالة وجهت إلى الرئيس المنتخب ، سام نجوما ، أعرب الرئيس ، باسم اللجنة الخاصة ، عن أحر التهاني لشعب ناميبيا ورحب بذلك اليوم بوصفه يشكل ليس فقط معلما هاما للغاية في التاريخ الحديث وإنما تحية إجلال للكفاح الباسل الذي خاضه شعب ناميبيا من أجل حقه في الحرية في أرض ميلاده .

٣٤٩ - وبمناسبة افتتاح المعرض المتجول للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، زار رئيس اللجنة الخاصة اسبانيا والمانيا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

٣٥٠ - وقد قام بإعداد المعرض المتجول كل من مركز مناهضة الفصل العنصري وإدارة شؤون الإعلام بالإمانة العامة ، ليصبح نقطة تتجمع فيها الانشطة الإعلامية التي تضطلع بها مراكز الامم المتحدة للإعلام في مختلف مدن العالم ، وخاصة في عواصم البلدان التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية وأنواع اخرى من العلاقات مع جنوب افريقيا . وقد أقيم المعرض المتجول من قبل في عام ١٩٨٩ في كل من نيويورك وجنيف وباريس وبروكسل . وبالنظر إلى التطورات الجارية في جنوب افريقيا أعيد النظر فيه في عام ١٩٩٠ .

٣٥١ - وقد اقيم المعرض المعدل ، بصورته الاسبانية ، في المركز الثقافي لمدينة مدريد في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وقد افتتح المعرض في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر رئيس اللجنة الخاصة والامين العام المساعد ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري الذي عقد اجتماعات أيضا مع كبار موظفي وزارة الخارجية الاسبانية . وقرب موعد افتتاح المعرض نظم مركز الامم المتحدة للإعلام في مدريد ، بالتعاون مع مدينة مدريد ، ثلاث حلقات مناقشة بشأن الحالة في جنوب افريقيا ، شارك فيها برلمانيون وصحافيون وأكاديميون اسبان .

٣٥٢ - وبنفس الطريقة ، تم افتتاح المعرض ، بصورته الالمانية ، في فرانكفورت في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر على يد رئيس اللجنة الخاصة والامين العام المساعد ، فضلا عن المسؤولين في مدينة فرانكفورت . وبعد الافتتاح الذي تم في فرانكفورت ، قام رئيس اللجنة الخاصة بزيارة إلى بون في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر حيث أجرى مشاورات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الالمانية وأعضاء البرلمان الالماني . وأكد الرئيس في اجتماعاته التي عقدها في كل من اسبانيا والمانيا ضرورة الاستمرار في فرض التدابير التقييدية الحالية على جنوب افريقيا حسبما هو متفق عليه في إعلان الامم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة الصادرين بتوافق الآراء في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

واو - التعاون مع الهيئات الاخرى التابعة للامم المتحدة وغيرها من المنظمات

٣٥٣ - تعاونت اللجنة الخاصة بشكل وثيق مع هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة بشأن جنوب افريقيا . وواصلت التعاون مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ومع اللجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصري . ويجري الرئيس مشاورات متكررة مع رئيس الفريق الحكومي الدولي ويتبادل المعلومات ذات الصلة مع الفريق المذكور . وأجريت خلال الفترة المستعرضة مشاورات بين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس اللجنة الخاصة بالنيابة . كما واصلت اللجنة الخاصة تعاونها مع منظمة العمل الدولية في إطار لجنتها المعنية بمناهضة الفصل العنصري .

٣٥٤ - وتعاونت اللجنة الخاصة مع لجنة حقوق الإنسان ، ولاسيما فريق الخبراء المخصص المعني بالجنوب الافريقي التابع لها . كذلك تم تكثيف التعاون مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في مكتب الامم المتحدة في فيينا ، وبالتحديد مع شعبته للنهوض بالمرأة .

٣٥٥ - وحضرت منظمة الوحدة الافريقية اجتماعات اللجنة الخاصة بصفة مراقب وألقى ممثلو المنظمة كلمات في عدة اجتماعات ومؤتمرات للجنة الخاصة . وبالمثل دعيت اللجنة الخاصة الى حضور كل اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، بما في ذلك اجتماعات لجنة التحرير التابعة لها . وواصلت اللجنة الخاصة التعاون مع حركة بلدان عدم الانحياز ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري الاخرى .

سادسا - النتائج والتوصيات

٣٥٦ - بدأت في جنوب افريقيا عملية من عمليات التغيير . بيد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود مستمرة من أجل كفالة تحقيق الهدف النهائي ، وهو القضاء على الفصل العنصري . ومن المأمول فيه أن تؤدي المحادثات الجارية حاليا بين سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات ، وإلى وضع دستور جديد يضمن إنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . ولقد أدت الآثار المشتركة للمقاومة الداخلية والضغوط الخارجية إلى اقناع الحزب الوطني الحاكم بأن نظام الفصل العنصري لم يعد صالحا للبقاء ، وأن ثمة ضرورة للاضطلاع بتغيير سياسي لانقاذ البلد من العزلة والركود الاقتصادي .

٣٥٧ - وقد كان اعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (قرار الجمعية العامة دإ - ١/١٦ ، المرفق) بمثابة مساهمة كبيرة في عملية التغيير السياسي الناشئة ، في هذا السياق . فتوافق الآراء الذي أعرب عنه المجتمع الدولي في هذا الإعلان قد أصبح مقياسا لتقييم أعمال سلطات جنوب افريقيا وأعضاء المجتمع الدولي . وإعلان الامم المتحدة قد حدد تلك الخطوات الخمس التي ينبغي لبريتوريا أن تتخذها من أجل تهيئة المناخ الضروري الباعث على التفاوض ، كما أنه قد تضمن اقتراحات بشأن عملية المفاوضات وكذلك بشأن المبادئ التي يتعين الاستناد اليها عند وضع دستور جديد .

٣٥٨ - وقد أعلنت سلطات جنوب افريقيا ، في وقت مبكر من هذا العام ، أنها تنوي القضاء على الفصل العنصري والشروع في التفاوض بشأن صياغة دستور جديد . والتدابير التي أعلنها الرئيس دي كليرك حتى الآن إلى جانب الاعتبارات التي وردت في محاضر غروت شور وبريتوريا قد أدت إلى الاضطلاع ببعض التدابير الضرورية ، في الوقت الذي لم تنفذ فيه سائر التدابير إلا على نحو جزئي . وحتى اليوم ، لم يطلب سراح السجناء السياسيين إلا بأعداد ضئيلة جدا ، كما لم يسمح إلا لحفنة من المنفيين بالعودة والتعويض ، ولم يحدث الى الآن أن اضطُلع بإلغاء ، أو حتى تنقيح ، قانون الامن الداخلي وسائر التشريعات القمعية ، كما أن القوات العسكرية مازالت تتحرك بحرية داخل وخارج المدن ، وثمن محاكمات عسكرية لا تزال قيد التنفيذ . وبالتالي ، فإن المناخ المفضي إلى التفاوض لم يتحقق حتى الآن بشكل كامل ، وذلك رغم قيام الرئيس دي كليرك بقطع الصلة بالماضي إلى حد كبير من خلال رفع الحظر والقيود عن المنظمات والأشخاص ، وإنهاء حالة الطوارئ .

٣٥٩ - والتدابير المتخذة حتى الآن قد مكنت المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وكذلك سائر المجموعات والشخصيات السياسية من تغيير مسار أنشطتها والشروع في التنظيم على نحو علني ، ومع هذا ، فإن النشاط السياسي قد اصطدم بعقبات شديدة ، علاوة على ذلك ، من جراء استمرار القيود المفروضة من جانب السلطات وكذلك بسبب لجوء القوات المعارضة للتحول الديمقراطي بالبلد إلى استخدام العنف . وأعمال العنف المستمرة من قبل اليمين المتطرف وبعض العناصر بقوات الأمن ، إلى جانب الصراعات الشديدة القائمة بين المنظمات السياسية ، تسهم في إثارة القلاقل بالمجتمعات المحلية . والعنف بصدد التحول إلى عامل مهدد لعملية التفاوض الهشة ، كما أنه قد يؤدي إلى إحداث صراع دائم يتسم بخطورة العواقب .

٣٦٠ - ولاشك أن عملية التغيير التي تكتنف جنوب افريقيا عملية معقدة . فمجتمع جنوب افريقيا مازال منكوبا بتفاوتات اقتصادية واجتماعية حادة ، ومازال محاطا بمخاوف واحباطات كبيرة . وانعدام التعبير السياسي الحر قد حال دون الاضطلاع بمناقشات سلمية وديمقراطية . ومن الضروري مع هذا أن تهيأ الأحوال اللازمة لإجراء مثل هذه المناقشات ، وأن تتاح للمنظمات حرية الإمعان في تحديد برامجها السياسية والاقتصادية في جنوب افريقيا التي تجاوزت عهد الفصل العنصري . ويجب على السلطات في بريتوريا أن تضطلع ، في هذا السياق ، بمسؤولية إنهاء العنف وبكفالة قيام قواتها الأمنية بالاضطلاع بمهامها على نحو عادل بعيد عن التحيز .

٣٦١ - ومما يبعث على القلق ، مع هذا ، ما يلاحظ من أن التزام القيادة الجديدة في بريتوريا مشوب بعجزها أو إعراضها ، بشكل واضح ، عن السيطرة على تلك القوات التي تستمد نفوذها من هياكل الفصل العنصري القائمة وتعارض عملية التغيير السياسي الحالية . ومستوى الالتزام متأثر أيضا ، فيما يبدو ، بالاعتبارات السياسية التي تحيط بالناخبين البيض ، وكذلك بمحاولات الإبقاء على السلطة الاقتصادية في حوزة الأقلية البيضاء من خلال التحوّل الى الملكية الخاصة وغير ذلك من وسائل . ومن أسباب الإزعاج أيضا أن النظام الحاكم ينوي البقاء في "مقعد القيادة" أثناء عملية المفاوضات . فالحزب الوطني يبدو مصمما على الاستمرار في حكم البلد ، وتوجيه المفاوضات ، والاشتراك فيها ، والاضطلاع بكل هذا في وقت واحد . وإزاء هذه الخلفية ، ينبغي التذكير بأن إعلان الأمم المتحدة يطالب بإبرام اتفاق فيما بين الأطراف المعنية بشأن الآلية المتعلقة بالمفاوضات وكذلك بشأن الدور الذي يجب على المجتمع الدولي أن يضطلع به في عملية المفاوضات هذه .

٣٦٢ - ومن الواضح أيضا أن العملية الحالية بحاجة الى التوسع حتى تشمل كافة القطاعات الممثلة لمجتمع جنوب افريقيا . فهذه القطاعات ينبغي لها أن تشارك مشاركة كاملة لا في المسائل الدستورية وحدها ، بل أيضا في عمليات التشاور المتصلة بالقرارات الهامة الاخرى في مجال القضايا المعنية بالارض والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . والتفاوتات البارزة التي توجد حاليا في ميادين توزيع الثروات والدخول والتعليم والإسكان والصحة ، والتي وردت أيضا في تقرير الامين العام (A/44/960 ، و Add.1 إلى Add.3) ، لا يلزم تناولها فحسب ، بل يجب أيضا أن تعالج على يد حكومة ديمقراطية في المستقبل .

٣٦٣ - وفيما وراء هذه التدابير ، يلاحظ بالفعل أنه ، على الرغم من وجود انفتاح ما على الصعيد السياسي وهبوط حدة القيود المفروضة على الصحافة ، فإن توفر جو خال من العنف ، مما طولب به في الإعلان ، لم يتحقق حتى الآن بالبلد . والمؤتمر الوطني الافريقي قد قام مشكورا بوقف الاعمال المسلحة ، كما أنه قد اضطلع على نحو كامل في ظل قيادة رئيسية بالنيابة بإجراء محادثات تمهيدية كان من شأنها أن أدت إلى تحسين المناخ السياسي بالبلد . ولقد كانت هناك آثار كبيرة في الواقع لما تحلى به السيد نلسون مانديلا ومنظمته من حسن بصيرة ومثابرة ، وذلك في مجال تشجيع عملية التغيير المشاهَدة حاليا في جنوب افريقيا . ومما ساعد أيضا على تهيئة مناخ للمصالحة الوطنية ، تلك المبادرات التشاورية الاخرى التي جرت فيما بين الكنائس والنقابات ومجموعات رجال الاعمال والمجتمعات المحلية وسائر المجموعات السياسية والاكاديمية .

٣٦٤ - ومن الواضح ، في إطار هذه الظروف وفي ظل التنبه إلى أن المفاوضات الموضوعية لم تبدأ بعد ، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في يقظة وفي ممارسة الضغوط اللازمة . وإعلان الامم المتحدة قد تضمن ، في هذا السياق ، برنامج عمل محدد للمجتمع الدولي . وهذا البرنامج يستند إلى الاعتقاد بأنه ينبغي الاستمرار في الضغط على جنوب افريقيا ، إلى حين توفر دليل قوي على حدوث تغييرات عميقة ونهائية بهذا البلد ، وذلك مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار . ولا شك أن دعم المجتمع الدولي للقوات المناهضة للفصل العنصري يعد أمرا ضروريا ، بل وأمرا حاسما ، حيث أن تقليل هذا الدعم قبل الاوان من شأنه أن يضير بعملية التغيير ، وأن يسيء بالتالي إلى المستقبل السلمي للبلد .

٣٦٥ - واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تلاحظ ، مع وجود استثناءات هامة قليلة ، ان التوافق الدولي قد ظل قائما ، وان المجتمع الدولي ، بصفة عامة ، لم

يقلل من ضغوطه . بيد أن ثمة اتجاهات تبعث على القلق آخذة في الظهور . فالجماعات التي كانت تساند الكفاح المناهض للفصل العنصري والجماعات الاخرى التي كانت تُعرض دائما عن فرض الجزاءات تسعى الآن إلى ايجاد مبررات لرفعها ، وذلك في محاولة واضحة منها لتشجيع الرئيس دي كليرك .

٣٦٦ - وفي حين ان الاتحاد الأوروبي قد قام ، في مجموعه ، بالالتزام ببرنامج العمل ، فإن المملكة المتحدة قد اتخذت بعض الخطوات المؤدية الى تقليل التدابير المتخذة من جانبها ، كما أنها قد عمدت ، بالاشتراك مع البرتغال ، كما تشير التقارير ، إلى مناصرة رفع بعض التدابير التقييدية من جانب الاتحاد . وفي الوقت الذي هبطت فيه تجارة المانيا[1] مع جنوب افريقيا إلى حد ما في عام ١٩٨٩ ، فإن هذه الدولة تمثل اكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا ، وتليها في هذا المضمار اليابان وايطاليا . ومن الجدير بالذكر أن ايطاليا كانت ، في عام ١٩٨٩ ، بمثابة العميل الاول لجنوب افريقيا ، حيث زادت وارداتها من هذا البلد بنسبة ٢٧ في المائة ، وكانت غالبيتها من الصادرات الذهبية لجنوب افريقيا ، التي بلغت على أقل تقدير ثلث اجمالي صادرات هذا البلد من ذلك المعدن .

٣٦٧ - ومما يبعث على مزيد من الانزعاج ، أيضا ، ما عمدت اليه بعض بلدان افريقيا وشرق أوروبا من إقامة علاقات مع جنوب افريقيا ، مما يشكل بالفعل انقلابا في سياساتها إزاء هذا البلد . وثمة تناقض ملموس ، في هذا الصدد ، فيما بين الإدانة الشديدة للفصل العنصري على يد هذه البلدان ، من ناحية ، وتصرفها العملي بشأن عزل نظام الفصل العنصري من جانب المجتمع الدولي ، من ناحية أخرى . وكانت هنغاريا ، وهو عضو مؤسس للجنة الخاصة ، أول بلد بأوروبا الشرقية يقيم علاقات ، مع جنوب افريقيا ، حيث تبعتها في ذلك بولندا ورومانيا (انظر الفقرة ١٦٦ من هذا التقرير) . وهناك بلدان افريقية معينة ، مثل كوت ديفوار وزائير ومدغشقر وموريشيوس ، قد عمدت مؤخرا الى إقامة علاقات مع جنوب افريقيا أو بتعزيز هذه العلاقات . كما أن إقامة صلات جوية مع جنوب افريقيا من جانب كوت ديفوار ومدغشقر ، بالإضافة الى اسبانيا ، تشكل طعنة في الجبهة التي تتولى عزل جنوب افريقيا ، وسوف تحدث آثارا اقتصادية ونفسية هامة .

٣٦٨ - وعلى الصعيد المالي ، شهدت جنوب افريقيا هبوطا في ضغط ميزان مدفوعاتها ، الذي ترتب على مديونيتها ، وذلك بسبب اتفاق إعادة جدولة الديون الثالث ، من ناحية ، وكذلك بسبب ما قررته بعض المصارف من تحويل قروضها الممنوحة لجنوب افريقيا الى "اختيار الخروج" ، من ناحية أخرى . ويبدو ، بالاضافة الى ذلك ، كما هو واضح من

تقرير الامين العام المؤرخ في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بشأن الضغط المالي الدولي على اقتصاد نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا (A/45/539) ، ان وكالات الائتمانات التجارية بالمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان قد قدمت إعانة مالية كبيرة إلى جنوب افريقيا . ورغم أن هذه الائتمانات لا تشكل بديلا مرضيا لسائر التدفقات المالية ، التي تتسم بالهبوط في هذه الايام ، فإنها تقدم مساعدة ما إلى بريتوريا في مجال إدارة حسابها الخارجي . وفي هذا الصدد ، تشعر اللجنة الخاصة بالقلق إزاء المشاورات المتصلة بالمادة الرابعة والتي عقدت في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ بين المديرين التنفيذيين لصندوق ومن البنك الدولي أن يلتزما بتوافق الآراء الذي تحقق على الصعيد الدولي .

٣٦٩ - وثمة مبعث آخر للقلق ، وهو هبوط عدد انسحابات الشركات عبر الوطنية من جنوب افريقيا ، والإبقاء على الروابط غير السهمية ، مما يسمح باستمرار تدفق التكنولوجيا إلى جنوب افريقيا . والتخفيض الجزئي للاستثمار من قبل الشركات عبر الوطنية قد تعرض للنقد على يد الاتحادات النقابية بجنوب افريقيا ، التي عمدت بعد ذلك الى تنظيم حملات للمطالبة باتباع اجراءات عادلة عند الاضطلاع بتخفيض الاستثمار ، مما يتضمن القيام بمفاوضات بين هذه النقابات وبين الشركات عبر الوطنية التي خفضت استثماراتها بشأنه شروط هذه التخفيض .

٣٧٠ - والانتهاكات المستمرة للحظر النفطي قد اضعفت أيضا من تأثير الجزاءات ، وذلك في مجال تتسم فيه جنوب افريقيا بشدة الانجراحية . ومما يبعث على مزيد من القلق أيضا ، بالنسبة للمجتمع الدولي ما جاءت به الانباء من حدوث انتهاكات لحظر الاسلحة الإلزامي ، وهذا يتيح لجنوب افريقيا أن تواصل انتاج الاسلحة وأن تصدر ما تنتجه منها عن طرق دول ثالثة . وفي الوقت الذي قامت فيه الحكومة الجديدة في شيلي باتخاذ خطوات لقطع مثل هذه الصلات ، فإن التعاون المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ولاسيما في مجال التكنولوجيا النووية والقذائفية ، يثير مشاعر قلق بالغ . ومما يبعث على الانزعاج ، في هذا الإطار ، أن آليات الامم المتحدة التي تتناول حظر الاسلحة الإلزامي لم تصل ، في حالة جنوب افريقيا ، إلى مستوى الفعالية الذي اتسمت به عندما تناول حالات أخرى حديثة .

٣٧١ - ولقد أصبح من الواضح ، بصفة عامة ، أن الجزاءات ، ولاسيما الجزاءات المالية ، قد فرضت قيودا شديدة على اقتصاد جنوب افريقيا ، وخاصة من خلال تقليل القروض ورؤوس الاموال اللازمة للاستثمار . وقد ورد ، في هذا الشأن ، بتقرير الامين العام عن التدابير المتخذة لرصد الجزاءات (A/45/670) ، استنتاج مفاده أن الضعف

النسبي لدور التنسيق الذي تؤديه الحكومات في تطبيق هذه الجزاءات واتباع نهج مختلفة إزاء تنفيذها أوجد بعض المنافذ للتهرب يمكن استخدامها ، بل جرى استخدامها فعلا ، لتفادي الجزاءات وإضعاف فعاليتها . وهذا يصدق ، فيما يبدو ، على التدابير الوطنية التي اعتمدتها كل دولة بمفردها والتدابير التي اعتمدها عدد من الحكومات بصورة مشتركة ، على حد سواء . وثمة ملاحظة أخرى من الأمين العام مفادها أن عملية الرصد من شأنها أن تتعزز إلى حد كبير لو أن جميع الدول قد قامت باعتماد آليات لتطبيق الجزاءات لمنع انتهاك تلك التدابير .

٣٧٢ - ومن الواضح ، مع هذا ، أن السلطات في جنوب افريقيا قد أصبحت تدرك تماما أن الجزاءات تحد من الخيارات المتاحة أمامها . وبالتالي ، فإن ثمة أهمية كبرى ، في هذه المرحلة التفاوضية التي تتسم بالضعف ، بتحقيق توافق في الآراء بشأن تأييد الاستمرار في ممارسة الضغط . وأي خروج عن توافق الآراء هذا قد يعوق من عملية التفاوض ، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة . وبقدر تعرض المفاوضات المتعلقة بوضع دستور جديد للإرجاء ، ستسنح الفرصة للاضطلاع بمزيد من التنظيم ولتقويض عملية المفاوضات الحالية وذلك أمام القوات التي تعارض التحول الديمقراطي بالبلد ، مثل الحزب المحافظ واليمين المتطرف ، التي تستمد انصارها من المؤسسة الأمنية . ومن ثم ، فإن ضغط الجزاءات ينبغي له أن يستمر بهدف التعجيل بتحرك بريتوريا نحو إجراء مفاوضات حقيقية تؤدي إلى وضع دستور جديد ، مما يبشر بإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية بجنوب افريقيا .

٣٧٣ - وعملية التغير التي دخلتها جنوب افريقيا نشطة ومعقّدة تماما ومحفوفة بالمصاعب . لذلك ، فإن الثبات على المواقف ضروري للحفاظ على وحدة المجتمع الدولي في القضاء على الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، ينبغي للدول الأعضاء أن تكف عن اتخاذ مواقف في الأمم المتحدة ثم القيام ، فيما بعد ، باتخاذ اجراءات تتنافى ، في الواقع ، وتلك المواقف ذاتها . وعلى المجتمع الدولي أن يظل مدركا أنه ما لم تحدث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا ، فإن إمكانية بقاء الفصل العنصري في شكل مقنّع ما ستظل قائمة . فالمفاوضات المتعلقة بوضع دستور جديد وتحويل جنوب افريقيا إلى دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية إنما هي قضايا لا حل وسط فيها . إذ أنها ، في الواقع ، مطلب غالبية سكان جنوب افريقيا ، بمن فيهم البيض والسود ، ومطلب المجتمع الدولي أيضا .

٣٧٤ - وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير إيجابية لمساعدة القوى المناهضة للفصل العنصري في البلد ، بوجه عام ، وللمساعدة على عودة المنفيين وإعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم ، بوجه خاص . فقد بلغت آثار الفصل العنصري درجة من الحدة والإضرار في جنوب افريقيا والدول المجاورة يتعين معها بذل جهود ضخمة وتقديم دعم مادي كبير لإزالتها خلال الأشهر والسنوات المقبلة . وبالنظر إلى ما تقدم ، توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن :

(أ) تؤكد من جديد المبادئ والمبادئ التوجيهية وبرنامج العمل الواردة في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ؛

(ب) تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٤٤ المتخذ بتوافق الآراء في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في دورتها الرابعة والاربعين المستأنفة ؛

(ج) تحيط علما بالتدابير الايجابية المتخذة حتى الآن ، وتطلب إلى نظام الحكم في جنوب افريقيا أن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، بما فيها تنفيذ محضر اجتماع بريتوريا المعقود في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، لتهيئة مناخ يشجع تماما على المفاوضات ، كما يرد في الاعلان ، من أجل تيسير المناقشة السياسية الحرة التي تعد شرطا أساسيا لضمان اشتراك الشعب بنفسه في عملية إعادة بناء بلده ؛

(د) تطلب إلى نظام الحكم في جنوب افريقيا إلغاء التشريعات القمعية وهدم دعائم الفصل العنصري ؛

(هـ) تؤكد من جديد تأييدها التام للعملية الراهنة التي تستهدف إجراء مفاوضات تشترك فيها سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ؛

(و) تعرب عن بالغ قلقها إزاء أعمال العنف في جنوب افريقيا الناجمة أساسا عن استمرار وجود سياسة الفصل العنصري وممارساته وهياكله وأعمال من يعارضون التحول الديمقراطي لجنوب افريقيا ؛ وتدعو إلى وضع حد فوري لأعمال العنف وتحث سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه الأعمال ، وبالتحديد بإزالة هياكل الفصل العنصري ، وبضمان فعالية ونزاهة أعمال قوات الأمن ، وتطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تسهم في تعزيز وتهيئة مناخ خال من العنف ؛

(ز) تكرر تأكيد ضرورة مواصلة ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا ، ولاسيما فيما يتعلق بالتدابير التقييدية المفروضة على التجارة والاستثمار والشؤون المالية ، إلى أن تتيقن الجمعية العامة من أن هناك أدلة واضحة على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، واضعة في اعتبارها أهداف الإعلان ؛

(ح) تعرب عن بالغ قلقها إزاء حالات الخروج على التوافق الدولي في الآراء ، المتجسد في برنامج عمل الاعلان ، من جانب عدد من الحكومات التي خففت من تدابيرها التقييدية ، بما هو سابق لأوانه ، وسارعت بإقامة صلات اقتصادية وغيرها مع جنوب افريقيا ؛

(ط) تحث مجلس الامن على النظر في اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة إحكام تنفيذ الحظر الالزامي على توريد الاسلحة ، المفروض في قراري المجلس ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) ، وذلك لوضع حد للانتهاكات المستمرة لحظر توريد الاسلحة ؛

(ي) تشجب أعمال الدول والمنظمات المستمرة ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، في انتهاك حظر توريد الاسلحة والتعاون مع جنوب افريقيا في المجالين العسكري والنووي وفي مجالات القذائف والمخابرات والتكنولوجيا ؛

(ك) تجدد طلبها إلى جميع الدول أن تنفذ ، تنفيذا تاما ، الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، وأن تقدم كل ما يلزم من تعاون للفريق الحكومي الدولي لرصد توريد وشحن منتجات النفط والبترول إلى جنوب افريقيا ؛

(ل) تحث جميع المؤسسات المالية الحكومية والخاصة والدولية على الامتناع عن تقديم أي دعم مالي أو معاملة تسهيلية لجنوب افريقيا ؛

(م) تناشد جميع الحكومات والمنظمات والافراد الامتناع عن إقامة أي علاقات ثقافية أو رياضية أو أكاديمية أو علمية يكون لها أثر تدعيمي لنظام الفصل العنصري ، وتقديم المساعدة المناسبة في تلك المجالات للقوى المناهضة للفصل العنصري وللقطاعات المحرومة من مجتمع جنوب افريقيا ؛

(ن) تناشد جميع الحكومات والمنظمات زيادة دعمها ومساعدتها الشاملين لحركات التحرير الوطني وسائر التنظيمات التي تكافح الفصل العنصري ؛

(س) تناشد كذلك جميع الحكومات والمنظمات زيادة المساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة ، ولاسيما أنغولا وموزامبيق ، لتمكينها من إعادة تشكيل اقتصاداتها المدمرة بفعل سنوات تزعزع الاستقرار ؛

(ع) تحث المجتمع الدولي والامين العام على القيام ، عن طريق وكالات الامم المتحدة ذات الصلة ، بتقديم كل مساعدة ممكنة لتسهيل إعادة تشكيل المنظمات السياسية المحظورة سابقا في جنوب افريقيا ، وكذلك لإعادة إدماج السجناء السياسيين المفرج عنهم ، وعودة اللاجئين والمنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا ؛

(ف) تأذن للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وفقا لولايتها وبوصفها مركز تنسيق ، أن تعمد ، بخدمات الدعم التي يقدمها مركز مناهضة الفصل العنصري ، إلى '١' مواصلة رصد الحالة في جنوب افريقيا واجراءات المجتمع الدولي عن كثب ، وخصوصا فيما يتعلق بالحاجة إلى مواصلة ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا ، كما يدعو الاعلان ؛ '٢' مواصلة تعبئة الجهود الدولية ضد الفصل العنصري عن طريق أمور منها جمع وتحليل ونشر المعلومات ، والاتصال والتشاور مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وبذوي الصلة من أفراد وجماعات قادرة على التأثير في الرأي العام وصنع القرار ، فضلا عن جلسات الاستماع والمؤتمرات والبعثات والدعاية وغير ذلك من الانشطة المناسبة ؛

(ص) تناشد جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام والافراد التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري وادارة شؤون الاعلام بالامانة العامة ، كل في مجال أنشطته المناهضة للفصل العنصري ، ولاسيما لرصد التطورات المتصلة بالتدابير الدولية لمناهضة الفصل العنصري ونشر المعلومات عن الحالة في جنوب افريقيا ؛

(ق) تطلب إلى الامين العام أن يكفل تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة وتنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ، وأن يواصل اتخاذ المبادرات المناسبة لتسهيل كافة الجهود المفضية إلى القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية ؛

(ر) تحيط علما بالنتائج والتوصيات الواردة في الجزء الثاني من هذا التقرير .

الحواشي

(١) من خلال انضمام الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى جمهورية المانيا الاتحادية اعتبارا من يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، اتحدت الدولتان الالمانيتان لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة . واعتبارا من تاريخ الاتحاد ، اخذت جمهورية المانيا الاتحادية تحمل تسمية "المانيا" في الامم المتحدة .

(٢) تقرير الامين العام ، "التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الإفريقي" ، (A/44/960 ، الفقرة ١٢) .

(٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥ .

(٤) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، Days of Defiance - Update to the Report of 4 September 1989 ، (برامفونتين) ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٥) الصندوق الدولي للدفاع والمعونة للجنوب الإفريقي ، Focus on Political Repression in Southern Africa ، (لندن) العدد ٨٧ ، آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٦) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، Political Imprisonment in South Africa ، تقرير خاص SR-6 ، أيار/مايو ١٩٩٠ ؛ و The Sowetan (جوهانسبرغ) ، ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٧) SA. Barometer (جوهانسبرغ) ، المجلد ٤ ، العدد ١٦ ، ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(٨) لجنة حقوق الإنسان Human Rights Update (برامفونتين) ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(٩) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، Briefing 25/90 ، ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ ؛ و Briefing 32/90 ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛ و Human Rights Update ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(١٠) A/44/960 ، المرفق ، الفقرة ٥٨ .

الحواشي (تابع)

(١١) Government Gazette No. 12722, reported in HRC, "Information Sheet on Declaration of Unrest Areas" ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٢) لجنة حقوق الإنسان ، Current Status Report on Repression ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . "Supplement No. 3 of Information Manual M-1. Third Update on Anatomy of Repression" ، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٣) لجنة حقوق الإنسان ، Human Rights Update ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٤) المرجع نفسه .

(١٥) لجنة حقوق الإنسان ، Area Repression Report in association with National Anti-Repression Forum, ARR-2 ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٦) الأمم المتحدة ، نشرة صحفية ، HR/3483 ، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ولجنة حقوق الإنسان ، Human Rights Update ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٧) Sunday Times (جوهانسبرغ) ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٨) تقرير لجنة التحقيق في الحوادث التي وقعت في سيبوكنغ وبوبيباتونغ وليكوا وشاربفيل وايفاتن في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ المقدم إلى رئيس الدولة . والمهور بتوقيع ر. ج. غولد ستون (جوهانسبرغ) ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، و The Guardian (لندن) ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، انظر أيضا A/AC.115/L.641 ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، الفقرة ٣٥ .

(١٩) تقرير لجنة التحقيق ، المرجع المذكور آنفا ، الفقرة ٣٢ - ٦ .

(٢٠) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(٣١) لجنة حقوق الإنسان ، Apartheid Under Pressure ، التقرير الخاص SR-7 ، أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٣٢) منظمة العفو الدولية ، "South Africa - Political Killings by Security Force Death Squads Update" ، (لندن) ، أيار/مايو ١٩٩٠ و The star (جوهانسبرغ) ، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٣٣) Lawyers' Committee for Civil Rights under Law, South Africa's Death Squads ، تقرير من إعداد the Southern Africa Project (واشنطون ، العاصمة) ٣٠ أيلول/سبتمبر .

(٣٤) لجنة حقوق الإنسان ، Area Repression Report ، المرجع المذكور آنفا .

(٣٥) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٣٦) S. A. Barometer (المرجع المذكور آنفا) ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٣٧) The Guardian (لندن) ، ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٣٨) مجلس التحقيق المستقل في القمع غير الرسمي ، مذكرة بشأن منظمات اليمين المتطرف في جنوب افريقيا (برامفونتين) ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٣٩) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، نشرة صحفية PS/5/90 ، (برامفونتين) ، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(٤٠) تقرير مجلس التحقيق المستقل في القمع غير الرسمي عن فترة آب/أغسطس ١٩٦٠ "Violence in the Reef townships" ، آب/أغسطس ١٩٩٠ و The New York Times ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

١٥٥٠ش(٩١)

الحواشي (تابع)

(٣١) Doug Hindoson and Mike Morris, "Trying to piece together peace in Natal", in Work in Progress No. 69 (برامفونتين) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٢) The New York Times ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٣) قرارات حركة "انكاثا" ، المؤتمر العام السنوي الخامس عشر ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و The Washington Post ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . أشار المراقبون إلى أن العنف بدأ في ناتال في عام ١٩٨٧ على إثر حملات التجنيد التي قامت بها منظمات مناهضة الفصل العنصري . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ تم تعديل مدونة ناتال لقانون الزولو ، بحيث خففت القوانين المتصلة بحمل السلاح في ناتال . ويؤدي التخفيف عمليا إلى تيسير حمل السلاح ، إذا تم هذا الإجراء وفقا للاستخدامات أو العادات أو الديانات التقليدية للزولو . ويسمح التعديل أيضا لقادة مراكز الشرطة بإصدار أذون لمنظمي التجمعات بالتلويح بالسلاح .

(٣٤) The New York Times ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . قدم جواتشيم تشيسّانو رئيس جمهورية موزامبيق تقييما مماثلا خلال مقابلة صرح فيها بأن بعض العناصر السلبية من قوات أمن جنوب افريقيا ربما تستخدم ليس فقط منظمة Renamo بل أيضا عناصر أجنبية للتحريض على العنف في المدن . The Washington Post ، ١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

(٣٥) بيان مشترك صادر عن بعثة اللجنة الدولية للحقوقيين الموفدة إلى ناتال (جوهانسبرغ) ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٦) SG/SM/4490-GA/8051 ، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣٧) Extract from the address by Anglican Archbishop of the Cape Town, The Most Reverend Desmond Tutu to the Anglican Diocese of Cape Town ، ١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

(٣٨) The Black Sash, Sash (Mowbray) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(٣٩) معهد مناصرة إيجاد بديل ديمقراطي في جنوب افريقيا ، Democracy in Action (كيب تاون) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ و The Black Sash, Sash ، المرجع المذكور آنفا .

(٤٠) الحركة الاستشارية لرجال الاعمال هي مجموعة طوعية من كبار رجال الاعمال ، الذين يسلمون ، من منظور الاعمال التجارية ، بضرورة إحداث تحول بناء في الاقتصاد السياسي لجنوب افريقيا ويدعمون هذا التحول .

(٤١) F. Wilson and M. Ramphele, Uprooting Poverty, The South African Challenge, W. W. Norton (نيويورك) ، ١٩٨٩ .

(٤٢) A/44/960 ، الفقرة ١٥ .

(٤٣) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٤٤) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٥-١١ تشرين الاول/أكتوبر و ١٢-١٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ .

(٤٥) اللجنة الوطنية للاراضي (جوهانسبرغ) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٤٦) تقرير الامين العام (A/45/960 و Add.1-3) ؛ The Urban Foundation, Annual Review (جوهانسبرغ) ، ١٩٨٩ و Charles Simkins, "People Power" in Leadership (كيب تاون) ، المجلد ٩ ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٤٧) The Washington Post ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٤٨) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية Race relations Survey 1988/89 (برامفونتين) ، ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(٤٩) John Kane-Berman, The Challenge of Material Inequality in South Africa, SAIRR ؛ ورقة قدمت في المؤتمر المعني بالمنظور السوفياتي ومنظور جنوب افريقيا للجنوب الافريقي ، أكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (موسكو) ، ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٥٠) S. A. Barometer (جوهانسبرغ) ، ٦ و ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ و WIP No. 68 آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٥١) S. A. Barometer ، المرجع المذكور آنفا ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٥٢) The Christian Science Monitor (بوسطن) ، ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٥٣) وزارة التعليم والتدريب في جنوب افريقيا ، التقرير السنوي ، ١٩٨٩ .

(٥٤) S. A. Barometer ، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٥٥) Pietermaritzburg Agency for Christian Social Awareness Apartheid's Health System ، صحيفة الوقائع رقم ٣٤ (Pietermaritzburg) ، تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ .

(٥٦) تقرير الامين العام ، (A/45/960 ، الفقرة ٣٤٩) .

(٥٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٤٥ .

(٥٨) Race Relations Survey 1988/89 ، المرجع المذكور آنفا .

(٥٩) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ و ٩ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٦٠) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(٦١) مكتب العمل الدولي ، تقرير خاص للمدير العام عن تطبيق الإعلان المتعلق بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا (جنيف) ، ١٩٩٠ .

(٦٢) South African Labour Bulletin (جوهانسبرغ) ، المجلد ١٤ ، العدد ٤ ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ و The Star (جوهانسبرغ) ، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٦٣) Race Relations Survey ٨٩/١٩٨٨ ، المرجع المذكور آنفا .

(٦٤) النشرة الصحفية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ و Thd Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ٥ إلى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٦٥) Andrew Levy and Johan Piron Associates ، التقرير السنوي عن علاقات العمل في جنوب افريقيا (جوهانسبرغ) ، ١٩٨٩ .

(٦٦) IZWILETHU ، المجلس الوطني للنقابات العمالية ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، أيار/مايو ١٩٩٠ .

(٦٧) South African Reserve Bank, Quarterly Bulletin (بريتوريا) ، آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٦٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) ، الجزء الاول ، الفرع السادس .

(٦٩) United States General Accounting Office (GAO), South Africa: Feasibility of Imposing Additional Sanctions on Gold, GAO/NSIAD-89-232 (واشنطن ، العاصمة) أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

(٧٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

١٥٥٠ش(٩١)

الحواشي (تابع)

(٧١) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ١٦ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(٧٢) وكالة الانباء الفرنسية (الرباط) ، ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٧٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٧٤) CIDMAA, Santions Barometer (كويبك) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٧٥) In These Times (شيكاغو) ، ١٨-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و The Financial Times (لندن) ، ٣١ شرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٧٦) Economist Intelligence Unit Country Report ، العدد ٣ (لندن) ، ١٩٩٠ .

(٧٧) Shipping Research Bureau, Fuel for Apartheid. Oil Supplies to South Africa (امستردام) ، ١٩٩٠ و The Financial Times (لندن) ، ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٧٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٤٤ (A/44/44 و Add.1) .

(٧٩) The Star (جوهانسبرغ) ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، و The Guardian (لندن) ، ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ و The Financial Times (لندن) ، ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٨٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٨١) African Business (لندن) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(٨٢) United States General Accounting Office "South Africa: Relationship with Western Financial Institutions, GAO/NSIAD-90-189 (واشنطن العاصمة) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٨٣) Inter-Faith Center on Corporate Responsibility, "South Africa's Biggest U.S. Creditors" (نيويورك) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٨٤) End Loans to South Africa, "UK Bank Lending to South Africa," (لندن) ١٩٩٠ .

(٨٥) C. Boyer, "French Banks and South Africa," South Africa and Namibia (SANAM) .

(٨٦) Centre for International Policy, "IMF Holding Key Consultation with South Africa" (واشنطن العاصمة) ، ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(٨٧) Invester Responsibility Resende Center ، نشرة صحفية (واشنطن العاصمة) ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

(٨٨) The Star (جوهانسبرغ) ، ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(٨٩) CIDMAA, Sanctions Barometer, (كويبك) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٩٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(٩١) المرجع نفسه ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٩٢) United States Department of Commerce, Survey of Current Business (واشنطن العاصمة) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(٩٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٩٤) The Washington Post ، ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٩٥) انظر Investor Responsibility Research Center/The Impact of Sanctions on South Africa, The Economy (واشنطن ، العاصمة) ، آذار/مارس ١٩٩٠ ؛ وتقرير الامين العام (A/44/555 و Corr.1) .

(٩٦) Jaap Woldendrop, "Some Successes of the Oil Embargo in South Africa" in The Sanctions Report, Documents and Statistics, edited by Joseph Hanlon, the Commonwealth Secretariat (لندن) ، ١٩٩٠ .

(٩٧) Dan O'Meara "Sanctions Against Apartheid, "Mimeo (مونتريال) ، تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(٩٨) Investor Responsibility Research Center ، المرجع المذكور آنفا ، آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٩٩) كلمة وزير المالية في جنوب افريقيا عن الميزانية ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ و The Washington Post ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٠٠) South (لندن) ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ؛ و Anti-Apartheid News (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٠١) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛و The Guardian (لندن) ، ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، و The Washington Post ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٠٢) British Broadcasting Corporation Monitoring Service (لندن) ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(١٠٣) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ؛ و The Financial Times (لندن) ، ١ شباط/فبراير و ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ؛ و Anti-Apartheid News (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٠٤) City Press (جوهانسبرغ) ، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

(١٠٥) معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم ، "صحيفة وقائع عن النفقات العسكرية وواردات العراق من الاسلحة" ، نشرة صحفية ، ٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ و British Broadcasting Corporation Monitoring Service (لندن) ، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(١٠٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) .

(١٠٧) اندستريال كاردیون ليمتد ، ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١٠٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) .

(١٠٩) S/AC.20/1990/COMM.6 والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/22) ، الفقرتان ١٣٦ و ١٣٧ .

(١١٠) ترجمة غير رسمية لبيان صحفي صادر عن محكمة كيل الاقليمية (كيل) ، ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(١١١) The Guardian (لندن) ، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ؛ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١١٢) S/21015 ، ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(١١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥٣ .

(١١٤) WIP العدد ٦٨ ، آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(١١٥) Southscan (لندن) المجلد ٥ ، العدد ١١ ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١١٦) SA Barometer (جوهانسبرغ) ، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١١٧) لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا ، سياسات زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا ، التكلفة الاقتصادية التي تتكبدها دول خط المواجهة لمقاومة الفصل العنصري (نيويورك) ، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(١١٨) SA Barometer ، المرجع المذكور آنفا ، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١١٩) The New York Times ، ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٢٠) مؤتمر صحفي عقده رئيس جمهورية موزامبيق ، الامم المتحدة ، (نيويورك) ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٢١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، "الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا : التدابير المتعلقة بعمليات التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا . تقرير الامين العام ، الدورة السادسة عشرة ، ٢ - ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (E/C.10/1990/8) .

(١٢٢) The Washington Post , The New York Times ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٢٣) تقرير مقدم الى الكونغرس عملا بالمادة ٥٠١ من قانون مناهضة الفصل العنصري الشامل لعام ١٩٨٦ (واشنطون ، العاصمة) ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

الحواشي (تابع)

(١٢٤) The Washington Post ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٢٥) Commonwealth News Release, "Abuja Commitment" (ابوجا ، نيجيريا) ، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٢٦) The Washington Post ، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٢٧) The Star (جوهانسبرغ) ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٢٨) The Financial Times (لندن) ، ١٦ أيار/مايو ؛ ١٩٩٠ و GA/AP/1978/ Rev.1 ، ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٢٩) لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة للجنوب الافريقي ، "بلاغ كمبالا الصادر عن لجنة منظمة الوحدة الافريقية والمخصصة للجنوب الافريقي" ، الدورة العادية الخامسة (كمبالا) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٣٠) بيان فريق الاتصال لحركات مناهضة الفصل العنصري في الاتحاد الاوروبي ، ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٣١) The Guardian (لندن) ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٣٢) Anti-Apartheid News (لندن) ، نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٣٣) The Financial Times (لندن) ، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٣٤) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٣٥) New Nation (جوهانسبرغ) ، ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٣٦) مكتب العمل الدولي ، تقرير خاص من المدير العام ، المرجع المذكور آنفا .

الحواشي (تابع)

(١٣٧) The Christian Science Monitor ، (بوسطن) ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٣٨) Proceedings and Index of the 52nd Annual Convention, Communication Workers of America/CWA (تورنتو) ، من ١١ الى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٣٩) الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، Free Labour World ، (بروكسل) ، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٤٠) The Wall Street Journal ، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

(١٤١) Tallahassee Democrat ، ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(١٤٢) New York Labor Committee against Apartheid ، نشرة صحفية (نيويورك) ، ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ . أدت لجنة العمال دورا جوهريا في تعزيز دعم العمال للقانون .

(١٤٣) The Sowetan (جوهانسبرغ) ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٤٤) The American Committee on Africa (نيويورك) ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٤٥) Sanctions Barometer, CIDMAA (مونتريال) ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

(١٤٦) The Financial Times (لندن) ، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٤٧) African Business ، آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١٤٨) The New York Post ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(١٤٩) Statement of Unity in Action ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

(١٥٠) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢-٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(١٥١) Morning Star (لندن) ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛ و The Citizen ، (جوهانسبرغ) ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٥٢) Kuwait Times ، ٣١ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(١٥٣) مركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، مذكرات ووثائق (٩٠/١١) ، حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

(١٥٤) The Guardian (لندن) ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

(١٥٥) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١٥٦) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١٥٧) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

(١٥٨) The Daily Mail (جوهانسبرغ) ، ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٠ .

(١٥٩) A/44/709 .

(١٦٠) A/AC.115/L.665 .

(١٦١) A/AC.115/L.666 .

(١٦٢) A/AC.115/L.667 .

الحواشي (تابع)

(١٦٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعـــون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) ، الفقرة ١٤٠ .

(١٦٤) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤١ .

(١٦٥) The Financial Times (لندن) ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(١٦٦) A/AC.115/L.670 .

المرفق الاول

تكوين الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والفريق الحكومي الدولي لرصد وتوريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة

١ - الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة

(أ) اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشان جنوب افريقيا : الجمهورية العربية السورية ، السودان ، الصومال ، غانا (رئيسا) ، غينيا ، الفلبين ، نيبال ، نيجيريا ، هنغاريا .

(ب) اللجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا :
اندونيسيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، زمبابوي (رئيسا) ، ماليزيا ، هايتي ، الهند .

٢ - الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

اندونيسيا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة (رئيسا) ، كوبا ، الكويت (نائبا للرئيس) ، النرويج (مقررا) ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا .

٣ - لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية*

حمد عبد العزيز الكواري (قطر)

أحمد فتحي المصري (الجمهورية العربية السورية)

---

* وفقا للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وخاصة الفقرة ٥ من المادة ١١ منها ، "ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات . بيد أن مدة عضوية تسعة من المنتخبين في الانتخاب الاول تنقضي في نهاية سنتين . ويقوم رئيس اللجنة بعد الانتخاب الاول مباشرة باختيار أسماء هؤلاء الاعضاء التسعة بالقرعة" .

حسين جودي (الجزائر)
راؤول غونزاليس رودريغيز (المكسيك)
جمز فكتور غبيهو (غانا)
ليونيل هارست (انتيغوا وبربودا)
بزلي مايكوك (بربادوس)
ابراهام اوردنيا (نيجيريا)
سدفري اوردونز (الفلبين)
فلاديمير بلاتونوف (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
آلان راي (جامايكا)
بوريس توبورنين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
زومانا تراوري (بوركينا فاصو)
مولو والي (اثيوبيا)
جورج زوروكا (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

٤ - <u>فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة</u>

ليزبيت بالمه (السويد ، رئيسة)
غلينيس كينوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
لوسيل مير (جامايكا)
آرجا سايونما (فنلندا)
ليتسيا شاهاني (الفلبين)
جان - مارتان سيس (غينيا)
ماريا بيا فنفاني (ايطاليا)

المرفق الثاني

مقتطفات مختارة من بيانات أصدرتها اللجنة الخاصة

أصدرت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عددا من البيانات خلال الفترة قيد الاستعراض . وترد أدناه قائمة بهذه البيانات ومقتطفات مختارة من بعضها .

GA/AP/1932 ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ — بيان من الرئيس يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء التدابير القمعية المتخذة ضد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والحركة الديمقراطية الجماهيرية

"يساور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قلق بالغ إزاء التدابير القمعية الاخيرة المتخذة في وقت واحد من جانب نظام بريتوريا ضد العديد من قادة مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومكاتبه ، في أنحاء مختلفة من البلد ، إضافة الى الاعتقال المشين لحائز جائزة نوبل للسلام رئيس الاساقفة دزموند توتو والقس ألن بوساك ، فضلا عن بيرز نود ، ميكي جروبل وغيرهم من القادة والحركيين المناهضين للفصل العنصري . إن هذه الاعمال تندرج بوضوح في اطار هجوم مخطط ومنسق على حركة النقابات غير العنصرية والحركة الديمقراطية الجماهيرية بكاملها ..."

GA/AP/1934 (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) — بيان من اللجنة الخاصة تناشد فيه اتخاذ اجراءات للمطالبة بالإفراج عن الصحفيين المعتقلين في كيب تاون ..."

"... تناشد اللجنة الخاصة المجتمع الدولي ، وبصورة خاصة وسائط الإعلام ، اتخاذ اجراءات مناسبة ، وتطالب بأن يفرج نظام جنوب افريقيا العنصري فورا عن هؤلاء الصحفيين وأن يوقف استخدام العنف ضد وسائط الإعلام" .

GA/AP/1935 (٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) — بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الحظر الذي فرضته جنوب افريقيا على مسيرة النساء السلمية المناهضة لاعمال القمع

"... ويدل الحظر على أن القمع لا يزال أسلوبا متبعا وأن السلطة

القضائية مازالت أداة قوية لإسكات خصوم الفصل العنصري ... وأن اللجنة الخاصة ... تعرب عن دعمها الكامل للمسيرة وعن إعجابها بشجاعة النساء المستعدات للتصدي للقمع ، وفي سعيهن إلى مجتمع غير عنصري وديمقراطي بحق في جنوب افريقيا" .

GA/AP/1936 (٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو فيه الى بذل جهود دولية لإنقاذ حياة مانفينا بوسمن وجميع السجناء السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا

"... إن حكم الإعدام المقرر تنفيذه سيكون بمثابة ضربة قاسية تُودي باحتمالات السلم والعدل في جنوب افريقيا ، ومن شأنه أن يجعل كلمات الرئيس دو كليرك عن المصالحة خالية من أي مضمون ..." .

GA/AP/1937 (٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يحث فيه على الاحتفال الواسع النطاق باليوم الدولي للتضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الأول/اكتوبر)

"... تدعو اللجنة الخاصة الى الاحتفال على أوسع نطاق بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا بما يكفل تكريما خاصا للشهداء والضحايا لكفاحهم المشروع في سبيل قضية الحق غير القابل للتصرف لشعب جنوب افريقيا بأسره ، ولتشجيع الملايين من خصوم الفصل العنصري الذين يقاسون حاليا الأمرّين داخل سجون نظام الفصل العنصري وخارجها ..." .

GA/AP/1941 (١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يرحب بالإفراج عن ثمانية من سجناء جنوب افريقيا ويدعو الى الإفراج عن نيلسون مانديلا والآخرين دون قيد أو شرط

"ترحب اللجنة الخاصة بالإفراج عن السادة ولتر سيسولو ، أحمد كاثرادا ، يافتا ماسيمولا ، ريمون مهلابا ، ويلتون مكواي ، اندرو ملانجيني ، الياس موتسوا ليدي وأوسكار مبتا . وتعتبر اللجنة الخاصة أن الإفراج عنهم يمثل تطورا هاما وانتصارا لحركات التحرير الوطنية في جنوب افريقيا والمجتمع الدولي ..." .

GA/AP/1946 (٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩)

بيان من اللجنة الخاصة ترحب بقرارات منظمات الالعاب الرياضية الداعية الى تكثيف حملة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

"... ومما يتسم بالاهمية الكبرى إعلان اللجنة الاولمبية الدولية أن أي لاعب يشارك في أي مباراة في جنوب افريقيا لن يكون مؤهلا منذ ذلك الحين للمشاركة في الالعاب الاولمبية . علاوة على ذلك ، فقد كان دور اللجنة الاولمبية الدولية مهمّا في التوصل الى تعليق مشاركة جنوب افريقيا في أنشطة الاتحاد الدولي للتنس ..." .

GA/AP/1947 (٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يدعو المصارف الى إنهاء جميع علاقاتها المالية مع جنوب افريقيا

"... تدين اللجنة الخاصة مجموعة الاتفاقات المؤقتة الثالثة بين المصارف ونظام الفصل العنصري التي تقضي بسداد ٨ بليون دولار من ديون جنوب افريقيا ، على مدى فترة ثلاث سنوات ونصف" . وترى اللجنة الخاصة أن المصارف ، باتخاذها هذه الخطوات ، توفر معاملة مشجعة مما يقوّض بالتالي الضغوط الاقتصادية الدولية الجاري ممارستها على نظام الحكم لحثه على إيجاد المناخ الملائم للمفاوضات . وتدعو اللجنة الخاصة المصارف مرة اخرى الى إنهاء جميع علاقاتها المالية مع الهيئات العامة والخاصة في جنوب افريقيا ، بما في ذلك توفير الائتمانات التجارية والخدمات المصرفية ومنح القروض ، وذلك حتى يتم القضاء على الفصل العنصري ..." .

GA/AP/1948 (٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن القلق إزاء التهديد بوقف صحيفة في جنوب افريقيا

"... يشكل احتمال وقف [الصحيفة] والاعتقالات الاخيرة لقادة محليين عقبات تحول دون حرية التعبير عن الاراء السياسية ، ومنها مثلا تلك التي كانت تعبر عنها صحيفة (New Nation) ، مما لا يسهم على الاطلاق في إيجاد حل للنزاع السياسي في البلد" .

GA/AP/1951 (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة بشأن ما تكشّف علانية في الفترة الاخيرة من تعاون قائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا بشأن مشاريع تتصل بقذائف متوسطة المدى

"ظلت اللجنة الخاصة ، على مدى سنوات عدة ، وتحقيقا لولاية واضحة أوكلتها اليها الجمعية العامة ، ترصد جميع أشكال التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بما في ذلك التعاون في تطوير الاسلحة وتجارتها ..." . إلا أن شبكة التليفزيون NBC في الولايات المتحدة كشفت في اطار برنامجها "Nightly News" يوم ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ، عن بعض التفاصيل بشأن التعاون القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا في ميدان تطوير وتجريب صواريخ متوسطة المدى ... وما برح القلق البالغ يساور اللجنة الخاصة دائما إزاء التقارير المتعلقة بهذا التعاون . وقد بذلت قصارى جهدها لنقل هذا القلق الى قطاعات واسعة من المجتمع الدولي . وقد شعرت اللجنة الخاصة بالارتياح إذ ترى أن الآخرين ، ولاسيما دائرة الاخبار في شبكة NBC قد شاطروها القلق نفسه وأسدوا خدمة قيّمة للمجتمع الدولي بإبراز أمر يمكن أن يشكل تهديدا خطيرا لسلم وأمن الدول الواقعة في الجنوب الافريقي ... وإن اللجنة الخاصة تعاود بقوة حث المجتمع الدولي على التصدي لهذا الخطر عن طريق دعم اجراءات دولية فعالة ضد جميع اشكال التعاون العسكري مع نظام الفصل العنصري" .

GA/AP/1953 (٢٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن ارتياحه العميق للنتائج التي خلصت إليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري

"تعرب اللجنة عن ارتياحها العميق للنتائج التي خلصت إليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، التي تم عقدها في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٤ كانون الاول/ديسمبر وخلصت الى اعتماد اعلان بتوافق الآراء ... وأن المجتمع الدولي ، باعتماده الاعلان ، يؤكد بوضوح للمرة الاولى وبصوت واحد ، العناصر الاساسية التي يراها لازمة لإقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية ... ويشكل الاعلان ... أيضا وثيقة تنفيذية ومعيارا تقيّم به أعمال نظام جنوب افريقيا والمجتمع الدولي على حد سواء . وينبغي أن تقوم بريتوريا بتنفيذ عدد من التدابير لإيجاد المناخ اللازم للمفاوضات ومن ثم تباشر التفاوض مع

الاطراف المعنية وفقا لمجموعة من المبادئ التوجيهية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تصعيد دعمه الشامل لمعارضي الفصل العنصري ويستخدم تدابير متضافرة وفعالة ، بما في ذلك ضمان التطبيق الكامل من جانب جميع البلدان لحظر الاسلحة الالزامي الذي يهدف الى ممارسة الضغوط لضمان وضع حد سريع للفصل العنصري ، مع الامتناع عن التخفيف من حدة تلك التدابير الى أن يظهر دليل واضح عن وجود تغيير عميق لا رجوع عنه ، وذلك مع مراعاة أهداف الاعلان الذي يوضح أيضا أن جنوب افريقيا سوف تصبح عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي عند اعتماد الدستور الجديد ..." .

GA/AP/1955 (١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩)

بيان من الرئيس بالنيابة يجدد فيه الاعراب عن التاييد للعمال السود في جنوب افريقيا في نضالهم في سبيل حقوقهم النقابية

"... علمت اللجنة الخاصة أن سبعة عمال سود على الاقل قُتلوا في جنوب افريقيا عند اشتراكهم في إضراب مرافق النقل التي تملكها الدولة في جنوب افريقيا . وهذه الوفيات الاخيرة ترفع مجموع الوفيات الى ما يزيد على ٣٠ منذ بداية الاضراب أي منذ عشرة أسابيع ... وترى اللجنة الخاصة أن العنف الذي يستهدف العمال الذين يطالبون بحقوق نقابية معترف بها دوليا وضد تعنت الادارة هما أوضح دليل على الظلم المتأصل في صميم نظام الفصل العنصري . وأن اللجنة الخاصة تبلغ مشاركتها القلبية لاسر العمال الذي قُتلوا ، وتؤكد من جديد دعمها للعمال السود في نضالهم ، لا من أجل حقوقهم النقابية المشروعة فحسب ، بل أيضا في سبيل حقوقهم السياسية الكاملة" .

GA/AP/1959 (٢ شباط/فبراير ١٩٩٠)

بيان من الرئيس بالنيابة يرحب فيه بالتدابير التي أعلن أعلنها دي كليرك رئيس جمهورية جنوب افريقيا

"ترحب اللجنة الخاصة بالتدابير الهامة التي أعلنها فردريك وليام دي كليرك رئيس الجمهورية اليوم في البرلمان : وهي رفع الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، واطلاق سراح سجناء سياسيين معينين ، وتعليق فرض عقوبة الاعدام وتخفيف القيود على وسائط الاعلام ، فضلا عن الاعلان عن اطلاق سراح نيلسون مانديلا ... وعلى الرغم من ذلك ، نتوقع أن يظل المجتمع الدولي ، ادراكا منه لاهمية القرارات التي أعلن عنها السيد دي كليرك ، على علم تام

بأن نظام الفصل العنصري ، الذي لا يمكن إصلاحه ، لم يمس . وطالما لا يلتزم بمبادئ وأهداف التفاوض التي ينص عليها إعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري في الجنوب الافريقي ترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن إجراء أي تغيير في سياسة المجتمع الدولي تجاه نظام الحكم القائم على الفصل العنصري أمر سابق لأوانه تماما" .

GA/AP/1960 (١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠)

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن سروره العميق إزاء إطلاق سراح نيلسون مانديلا

"... استقبل العالم مع الارتياح البالغ الانباء التي أفادت عن وضع نهاية لسجن نيلسون مانديلا لفترة طويلة ، الذي حرم لفترة طويلة جنوب افريقيا والعالم على حد سواء من قيادته النشطة . إن اطلاق سراحه انتصار لحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولجميع الشعوب والحكومات في العالم بأسره ، الذين سعوا منذ سنوات من أجل حصوله على حريته . وتحيي اللجنة الخاصة هذا الرجل الشهم والشجاع ، الذي أصبح نموذجا دوليا لمقاومة القمع والظلم . وكان لسلوكه الوقور والمهيب أثناء سجنه لمدة طويلة ووفائه بلا مساومة لمبادئه ، أثرا كبيرا على الاحداث السياسية في بلده ... وينبغي أن يعقب الخطوات الشجاعة التي اتخذها السيد دي كليرك تنفيذ فوري للتدابير المتبقية المطلوبة لتهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات التي نص عليها إعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري ، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر الماضي ..." .

GA/AP/1965 (٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠)

بيان من الرئيس يطلب فيه من الحكومة البريطانية ألا تحطم الوحدة العالمية ضد الفصل العنصري عن طريق القيام بعمل سابق لأوانه من جانب واحد

"... تعرب اللجنة الخاصة عن أسفها لما أعلنته الحكومة البريطانية مؤخرا عن تخفيفها من جانب واحد لعدد من التدابير المفروضة حتى الآن ، وبالتحديد رفع المقاطعة الثقافية والاكاديمية ، ووقف سياسة عدم تشجيع الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا فضلا عن السياحة الى ذلك البلد . ومع أن اللجنة الخاصة تسلم بضرورة تشجيع العملية الجارية حاليا نحو إيجاد حل سلمي للنزاع ، إلا أنها ترى أن تخفيف أي تدبير من التدابير القائمة أمر

سابق لأوانه تماما . ... وتعرب اللجنة الخاصة عن اعتقادها الراسخ بأن الظروف الحالية في جنوب افريقيا لا تزال أبعد من كونها تبرر أي عمل لتخفيف الضغط الدولي على نظام الحكم في جنوب افريقيا ... وتطلب اللجنة الخاصة من الحكومة البريطانية مواصلة الالتزام بروح الاعلان ونصه وألا تسعى الى تحطيم الوحدة الدولية ضد الفصل العنصري عن طريق القيام بعمل سابق لأوانه من جانب واحد" .

GA/AP/1966 (٥ آذار/مارس ١٩٩٠) بيان من الرئيس يدعو فيه الى الاحتفال على أوسع نطاق باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

"... اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ ثلاثة أشهر مضت ، في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، وثيقة الاعلان الذي لم يسبق له مثيل والذي يضع إطارا من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في جنوب افريقيا . وتطلب الوثيقة من الدول الاعضاء ، في جملة أمور ، زيادة دعمها الشامل لمعارضي الفصل العنصري واستخدام تدابير منسقة وفعالة بهدف ممارسة الضغوط لضمان إنهاء الفصل العنصري على جناح السرعة في ذلك المجتمع العنصري ... وبالنيابة عن اللجنة الخاصة ، أحث هنا كافة الحكومات ، والبرلمانيين ، ورجال الكونغرس ، وحركات مناهضة الفصل العنصري ، والمنظمات غير الحكومية ، والهيئات الدينية ، ومنظمات النقابات ، ووسائط الإعلام الجماهيري ، ومنظمات الطلبة والشباب ، فضلا عن كافة الرجال والنساء ذوي الضمائر في العالم ، لتقديم دعمهم المجدد الذي لا يعرف الكلل للكفاح ضد الفصل العنصري وذلك بحشد كافة الاجراءات الممكنة من أجل تنفيذ إعلان الأمم المتحدة على جناح السرعة ..." .

GA/AP/1970 (٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠) بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن القلق إزاء عنف الشرطة في جنوب افريقيا

"... تعرب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن قلقها إزاء الانباء التي تفيد بأن شرطة جنوب افريقيا قتلت تسعة أشخاص على الاقل وجرحت مئات من الاشخاص الآخرين أثناء مسيرة سلمية في مدينة سيبوكنغ ... وتدين اللجنة الخاصة استخدام الشرطة للعنف الذي من شأنه أن يقوض بالتأكيد الجهود التي يبذلها الجميع داخل جنوب افريقيا وخارجها الذين يعملون من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع في ذلك البلد ..." .

GA/AP/1972 (١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠)

بيان من الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن تعازيه لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا بمناسبة موت جابشا ماسمولا المؤسف :

"نما الى علم اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أنباء وفاة جابشا ماسيمولا المفجعة ، وكان جابشا ماسيمولا زعيم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ... وقام السيد ماسيمولا بدور قيادي في المعارضة التي أبدتها منظمته لنظام الحكم القائم على الفصل العنصري . ونتيجة لذلك ، أمضى ٢٦ عاما في السجن ولم يطلق سراحه إلاّ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وبالنيابة عن اللجنة الخاصة ، أعرب عن تعازينا المخلصة لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ولأسرة السيد ماسيمولا وأصدقائه" .

GA/AP/1973 (٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠)

بيان من الرئيس يحيي فيه المجلس الوطني للنقابات العمالية بمناسبة أول أيار/مايو ، لدفاعه عن عمال جنوب افريقيا

"بمناسبة الاحتفال بأول أيار/مايو ، تحيي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المجلس الوطني للنقابات العمالية لدفعه المستمر عن حقوق عمال جنوب افريقيا وموقفه الصلب ضد نظام الفصل العنصري ..." .

GA/AP/1974 (٣ أيار/مايو ١٩٩٠)

بيان من الرئيس يحيي فيه مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا بمناسبة أول أيار/مايو لدفاعه عن حقوق العمال

"بمناسبة الاحتفال بأول أيار/مايو ، تحيي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا لدفاعه المستمر عن حقوق عمال جنوب افريقيا وموقفه الصلب ضد نظام الفصل العنصري . ومع ظهور عملية السعي من أجل التوصل الى حل للنزاع عن طريق التفاوض ، تؤدي حركة نقابات العمال دورا هاما وسوف تستمر في القيام بذلك الدور استنادا الى قوة تنظيمها ورؤيتها السياسية ..." .

GA/AP/1978 (٩ أيار/مايو ١٩٩٠)

بيان من الرئيس يعرب فيه عن القلق إزاء زيارة السيد دي كليرك رئيس الجمهورية الى بلدان اوروبا الغربية

"تعرب اللجنة الخاصة عن القلق إزاء ما أعلن بشأن زيارات السيد

دي كليرك الى فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية واليونان وايطاليا وسويسرا واسبانيا والبرتغال والتي ربما تستخدمها بريتوريا كمظهر وأداة للتخفيف من الضغوط ضد الفصل العنصري . وترى اللجنة الخاصة أن تلك الزيارات الرسمية ، فضلا عن بعض التحركات الجارية مؤخرا لرفع مستوى العلاقات الدبلوماسية الثنائية ، بأنها سابقة لأوانها تماما ؛ وهي تهدد بإلحاق الضرر بإعلان الامم المتحدة بشأن جنوب افريقيا الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الاول/ ديسمبر الماضي ، وبتعهدات تلك البلدان بعدم التخفيف من التدابير المطبقة حاليا على بريتوريا ... وتحث اللجنة الخاصة قادة فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية واليونان وايطاليا وسويسرا واسبانيا والبرتغال لكي تؤثر على السيد دي كليرك بما يفيد بأن حكوماتهم لن تنظر في التخفيف من التدابير الحالية الرامية الى ضمان القضاء على الفصل العنصري على جناح السرعة إلا عن طريق إجراء تغييرات لا رجعة فيها وجذرية ، مع مراعاة أهداف الإعلان" .

GA/AP/1981 (٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠)

<u>بيان من الرئيس يرحب فيه بالرفع الجزئي لحالة الطوارئ التي دامت أربع سنوات في جنوب افريقيا</u>

"تعرب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مع الارتياح البالغ عن ترحيبها بالتقارير التي تفيد بأن السيد فردريك وليام دي كليرك رئيس الجمهورية قرر رفع حالة الطوارئ التي استمرت أربع سنوات في جنوب افريقيا ، باستثناء مقاطعة ناتال ، اعتبارا من اليوم ، ٨ حزيران/يونيه ، عند منتصف الليل . بيد أن اللجنة الخاصة لا تزال تشعر بالقلق لانه حتى بدون نظم الطوارئ الشديدة القسوة ، لاتزال قوات الشرطة في جنوب افريقيا تجد تحت تصرفها مجموعة من التشريعات الاستبدادية والقمعية ، مثل قانون السلامة العامة ، لإخماد الاحتجاجات والاعتراضات السلمية والحد من حرية الصحافة ... وتعرب اللجنة الخاصة عن شعورها بأن إعلان سلطات جنوب افريقيا عن اتخاذ هذه الخطوة الايجابية لا ينبغي أن يبرر بأي طريقة قيام أي دولة أو أي مجموعة من الدول بتخفيف التدابير الحالية السابق لأوانه والمتعجل أو أن يؤدي إليه ولاتزال الاعمدة المؤسسية لنظام الفصل العنصري ، وعلى سبيل المثال قانون تسجيل السكان وقوانين أراضي السكان الاصليين قائمة ..." .

GA/AP/1982 (١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠)

بيـــان من الرئيس يطلب فيه الاحتفال ب "يوم سويتو" على نطـاق أوسع

"... يجري الاحتفال هذا العام في وقت تتراكم فيه الضغوط داخل جنـــوب افريقيا وخارجها على حد سواء من أجل التوصل الى القضاء التام والسريع علـــى الفصل العنصري ... وتود اللجنة الخاصة أن تشير في هذا الصدد الى أن هـــذا الوقت ليس مناسبا لتهدئة المجتمع الدولي لكي يرضى ، وللتخفيف من الضغط علـــى جنوب افريقيا ومن ثم تلين في القيام بمسؤولياتها ..." .

GA/AP/1988 (٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠)

بيـــان مـــن الرئيس بالنيابة يعرب فيه عن موافقته على تقييم الامين العام المتعلق بالقضاء على الفصـــل العنصري ويطالـــب بمواصلة الضغط على بريتوريا من أجل التغيير

"... توافق اللجنة على الملاحظة التي أبداها الامين العام ومفادهـــا أنه على الرغم من بدء عملية التغيير في جنوب افريقيا ، إلا أنها لاتزال فـــي مرحلة أولية . وهكذا ، يضع التقرير نهاية ، تامة وعلى نحو حاسم ، لـــلآراء التي أعربت عنها بعض الاوساط ومؤداها أن ثمة تغييرات جذرية لا رجعة فيها قـــد حدثت بالفعل في جنوب افريقيا . ومن بين التدابير التي يتطلبها الاعـــلان لتهيئة مناخ من أجل المفاوضات ، لم ينفذ إلا رفع الحظر على الاحزاب والحركات السياسية . ومع ذلك ، لاتزال أحكام تشريعية قمعية تعوق النشاط السياســـي المعتاد لاسيما قانون الامن الداخلي . ونفذت الامور الاربعة الاخرى التي تطلبـــت اتخاذ تدابير ولكن بصورة جزئية فقط ... ويتضح من التقرير أن الشرطة تواصـــل مع بقية أجهزة الامن أنشطتها العنيفة ضد السكان السود ... ولم تبذل سلطـــات بريتوريا فيما يبدو أي جهود جادة للتصدي لتهديدات التغيير الذي يمثله عنـــف جناح اليمين المتطرف أو الصراع في ناتال . ويتضح من تقرير الامين العام أنـــه ينبغي الاحتفاظ على النحو الاوفى بالضغط على سلطات بريتوريا ، ولا ينبغـــي التفكير في التخفيف من أي تدابير في هذه المرحلة ..." .

GA/AP/1989 (٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠)

بيان مـــن الرئيس يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء إلقاء جنـــوب افريقيا القبض على أحـــد موظفي مؤتمـــر الوحدويين الافريقيين لازانيا

"إن إلقاء القبض على السيد [مـاك] مهراج أمر يثير قلقا خطيرا لـــدى

اللجنة الخاصة . إنه يوضح مرة أخرى عدم وجود نشاط سياسي حر في جنوب افريقيا . إن احتجاز عضو أقدم من مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا دون محاكمة يلحق أضرارا خطيرة بأثر التدبير الوحيد الذي نفذ فيما يتعلق بتهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات - وبالتحديد ، رفع الحظر على المنظمات السياسية ... وعلى الرغم من هذا التطور السلبي ، تعرب اللجنة الخاصة عن أملها في ألا تنحرف عملية المفاوضات عن مسارها" .

GA/AB/1996 (٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠) بيان للرئيس يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء تدهور الحالة في جنوب افريقيا

"... تعد التقارير عن استمرار العنف في مدن السود ، مما أسفر عن وفاة عدد كبير من الاشخاص ، مصدرا للأسى ... وترى اللجنة الخاصة أن العنف الحالي في المدن هو نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري ، وبالتحديد ، سياسة أرض الوطن ونظام هجرة العمال ، التي زادت من حالات التوتر في مجتمعات السود . وثمة دليل أيضا على أن الشرطة اتخذت موقفا منحازا في اداء واجباتها ... وترى اللجنة الخاصة أنه لابد أن تتخذ سلطات جنوب افريقيا تدابير فعالة لضمان عدم تحيز الشرطة في هذه الحالة . وتناشد اللجنة الخاصة كذلك بصورة عاجلة الأطراف المعنيين لكي يسعوا إلى إنشاء آلية من شانها أن توقف هذا العنف الذي لا معنى له وأن تنهض بإمكانية التوصل إلى تسوية وطنية في المستقبل . وإذا استمر العنف ، فسوف يصبح عقبة تحول دون البحث الهش من أجل التفاوض لوضع نهاية للفصل العنصري وكيما تصبح جنوب افريقيا ديمقراطية".

GA/AP/2006 (٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٠) بيان من رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة بشأن وفاة السيد زيفانيا موثوبنغ ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا

"بمزيد من الحزن والاسى علمت اللجنة الخاصة بوفاة زيفانا موثوبونغ المبكرة ... إن هذه الوفاة هي خسارة جسيمة لا للمنظمة التي قادها باخلاص كامل ونكران ذات ولاسرته فحسب ، وإنما لحركة مناهضة الفصل العنصري باكملها بل ولجنوب افريقيا ككل ... وتود اللجنة الخاصة أن تعرب عن تقديرها للدور البارز الذي لعبه السيد موثوبنغ في الكفاح ضد الفصل العنصري ولموقفه الصلب الى جانب حقوق شعب جنوب افريقيا المضطهد ..." .

المرفق الثالث

قائمة بالوثائق التي أصدرتها اللجنة الخاصة

A/AC.115/L.661	الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا
A/AC.115/L.662 و Add.1	الرسائل الواردة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا وناميبيا
A/AC.115/L.663	تقرير الحلقة الدراسية الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتثقيف الموجه إلى مناهضة الفصل العنصري ، المعقودة في جنيف من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩
A/AC.115/L.664	الرسائل الواردة بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا
A/AC.115/L.665	تقرير بعثة قام بها وفد فريق الدعم المؤلف من شخصيات نسائية بارزة إلى الجنوب الافريقي (زمبابوي وزامبيا وناميبيا ، ١٩ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)
A/AC.115/L.666	تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالاجراءات المتخذة في شرق آسيا لمناهضة الفصل العنصري ، المعقودة في طوكيو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
A/AC.115/L.667	التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بيان ممثل الجمهورية العربية السورية
A/AC.115/L.668 و Corr.1	الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
A/AC.115/L.669	الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا

A/AC.115/L.670 تقرير المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل العنصري في مجال الرياضة ، المعقود في استكهولم في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

A/AC.115/L.671 الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا

الجزء الثاني

تقرير عن التطورات الاخيـــرة المتصلة بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا

أولا - مقدمة

١ - تعنى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بمسألة العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا منذ أوائل السبعينات ، وذلك نتيجة للتعاون العسكري والنووي المستمر بين هذين البلدين .

٢ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أصدر الرئيس بالإنابة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بيانا يعرب فيه عن قلق اللجنة الخاصة البالغ إزاء التعاون العسكري والنووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وأثنى على الشبكة التلفزيونية الأمريكية NBC لكشفها تفاصيل عن التعاون القائم بين هذين البلدين في تطوير وإجراء التجارب على القذائف متوسطة المدى القادرة على حمل رؤوس حربية نووية . وأشار الرئيس بالإنابة الى تقارير أوردت اسم شركة اسرائيلية واسم مسؤول إسرائيلي يشاركان في مشروع القذائف والى ما يقال من إن التكنولوجيا الاسرائيلية تقدم مقابل الحصول على امدادات من اليورانيم المغنى من جنوب افريقيا . وأعرب عن القلق إزاء تقارير تفيد بأن بضع مئات من المصممين والفنيين الاسرائيليين في مجال الطيران كانوا ينوون الذهاب الى جنوب افريقيا وأن ٧٥ في المائة منهم يعملون بالفعل في ذلك البلد بإذن من الحكومة الاسرائيلية . (انظر الجزء الأول من المرفق الثاني لهذا التقرير للجنة الخاصة GA/AP/1951 ، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) .

٣ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، عقدت اللجنة الخاصة جلسة لبحث التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وأصدرت كوشيقة رسمية بيانا أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية في تلك الجلسة وأشار فيه الى بدء ذلك التعاون وأسبابه . وقال إن ذلك التعاون بدأ حتى قبل عام ١٩٤٨ .

٤ - وذكر الممثل السوري أن اسرائيل كانت قد أعطت جنوب افريقيا رخصة لانتاج البندقية الرشاشة من نوع عوزي ، وزودتها بنسخ من تصاميم محركات طائرة الميراج ، وأصدرت ترخيصا لها ببناء سبعة زوارق من طراز دبور - كلان ٥٥ مزودة بصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى تبلغ قيمتها نحو ٧٠ مليون دولار ، كما أنها تعتزم صنع ستة زوارق دورية من طراز دبور - كلان ٥٥ ، و ٢٤ طائرة "كفير" نفاثة ، وصنع مدافع من عيار ١٥٥ مم بصورة مشتركة ، وصنع بندقية هجومية من طراز جليل . وأشار الى التعاون بين البلدين في المسائل النووية ، وذكر أن القذائف من طراز "جريكو - ١" و "جريكو - ٢" قادرة على حمل رؤوس حربية نووية . وذكر أن هذا التعاون يستند الى قيام جنوب

افريقيا بتزويد اسرائيل باليورانيوم مقابل قيام اسرائيل بمساعدة جنوب افريقيا في صنع الاسلحة وفي عمليات الاختبار[١] .

٥ - وأكد ممثل سوريا أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتفي بالإعراب عن القلق والتحذير ، ولكن ينبغي له ، لاسيما في مناخ المصالحة الدولية الحالي ، أن يتناول على وجه السرعة مسألة هذا التعاون وأخطاره في إطار مجلس الامن ، بغية اعتماد تدابير حاسمة لوضع حد للخطر الذي يمثله هذا التعاون .

٦ - وقالت حكومة اسرائيل في آخر رد لها على استفسار الامين العام بشأن الجهود المتضافرة للدول الاعضاء ضد الفصل العنصري "إنها تواصل الامتناع عن الدخول في أية التزامات جديدة بينها وبين جنوب افريقيا في المجال الدفاعي" . وأعلنت أيضا أنها عاكفة على تقليص علاقاتها مع جنوب افريقيا[٢] . إلا أنه وفقا للأرقام التي أوردتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي ، زاد حجم التبادل التجاري الاجمالي بين اسرائيل وجنوب افريقيا بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ . وبصفة خاصة ، زادت الواردات بنسبة ٣,٢ في المائة بينما انخفضت الصادرات بنسبة ٠,٢ في المائة (انظر الجدول ٣ في الجزء الاول من تقرير اللجنة الخاصة) .

٧ - ويستعرض هذا التقرير حالة التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ويورد توصيات بشأنها . وهو معد وفقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٧ واو المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والذي جاء فيه ، في جملة أمور ، أن الجمعية العامة :

"١ - تدين تعاون اسرائيل مع نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا في الميدانيين العسكري والنووي ؛

"٢ - تكرر تأكيد طلبها بأن توقف اسرائيل وتنهي على الفور جميع أشكال التعاون مع جنوب افريقيا ، ولاسيما في الميدانيين العسكري والنووي ؛

"٣ - تطلب الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مواصلة رصد العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل وإبقاءها قيد الاستعراض الدائم وتقديم تقرير الى الجمعية العامة ومجلس الامن حسب الاقتضاء" .

ثانيا - التعاون العسكري والنووي

٨ - على الرغم من البيانات الرسمية الصادرة عن حكومة اسرائيل بانها لم تدخل في أية عقود جديدة لتزويد جنوب افريقيا بالاسلحة أو الذخائر وبانها لا تقوم إلا باحترام العقود القائمة ، فإن المعلومات المتوافرة تشير الى أن التعاون العسكري مستمر بين البلدين . ورغم ما ذكر من أن اسرائيل ستنهي العقود العسكرية مع جنوب افريقيا بحلول عام ١٩٩٣ (٣) ، ينبغي أن يذكر أنه في أواخر السبعينات وفي أعقاب سن قانون مناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ في الولايات المتحدة ، قدمت حكومة اسرائيل أيضا ضمانات بأن عقودها العسكرية مع جنوب افريقيا سوف تنتهي . والشكوك مستمرة بشأن هذه التعهدات لأن التعاون العسكري بين هذين البلدين آخذ في التزايد على ما يبدو بدلا من أن ينتهي ، على نحو ما تبينه التقارير المتعلقة بإجراء تجارب على قذيفة قادرة على حمل رؤوس حربية نووية .

٩ - ووفقا لتقارير وسائط الإعلام ، قال مسؤول من الولايات المتحدة على علم وثيق بهذا التعاون إن "الشراكة القائمة بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال القذائف لا يمكن أن تكون أوثق مما هي عليه" . وقال هذا المسؤول : "إننا نعرف كل شيء ، الاسماء والتواريخ وكل شيء . إلا أننا لا نملك أية أدلة على أن العلاقة هي مجرد صفقة لمقايضة الأورانيوم بالصواريخ ، ونرى هذه العلاقة كمجموعة كاملة من الصفقات" (٤) .

١٠ - وأبلغت مصادر الاستخبارات برنامج الاخبار في محطة NBC بأن اسرائيل ترتبط بشراكة "كاملة" مع بريتوريا في انتاج قذيفة من النوع النووي لجنوب افريقيا . وتحتاج اسرائيل الى موقع منعزل للتجارب البعيدة المدى ، وأيضا الى إمدادات متواصلة من الاورانيوم المغنى للرؤوس الحربية النووية وهي تحصل على الاثنين من جنوب افريقيا مقابل إعطائها تكنولوجيا القذائف الاسرائيلية . وكشفت وثيقة من وكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة أن الرحلة الاولى لقذيفة المشروع المشترك بين جنوب افريقيا واسرائيل قد تمت في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ . والقذيفة التي أسمتها الوكالة "أرنستون" طارت مسافة ٩٠٠ ميل جنوب شرق جزر الامير إدوارد" (٥) .

١١ - وأكدت كذلك معلومات تم الحصول عليها من وكالة استخبارات الدفاع بموجب قانون حرية المعلومات أن جنوب افريقيا أطلقت في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ قذيفة تسيارية اختبارية قصيرة المدى من ميدان أرينستون لإطلاق الصواريخ ، وذلك بمساعدة اسرائيلية . وذكرت مصادر أخرى أنه عندما اختبرت جنوب افريقيا الصاروخ المعزز في التاريخ المذكور ، التقطت توابع اصطناعية تابعة للولايات المتحدة ما اعتبره

مسؤولون في الاستخبارات معلومات هامة : كان لهب قذيفة جنوب افريقيا يشبه شبهـا شديدا ذلك الذي انطلق من قذيفة جريكو الاسرائيلية . وذكر مسؤولون في حكومة الولايات المتحدة أيضا أن المعدات التي شوهدت في اختبار قذيفة جنوب افريقيا تشبه المعدات التي استخدمتها الحكومة الاسرائيلية في اختبار قذيفتها هي(٦) .

١٢ - وردا على هذه التقارير ، صرح رئيس وزراء اسرائيل ، في مؤتمر صحفي عقده يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، بأن اسرائيل "لها بعض الترتيبات التعاقدية مع جنوب افريقيا (التي) يعتزم هو التقيد بها وليس انتهاكها"(٧) .

١٣ - وكان التعاون العسكري والنووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا محل مزيد من التفصيل في كتابين صدرا في عام ١٩٨٩ . ففي أحد هذين الكتابين ، وعنوانه "القنبلة الخفية : سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط" ، تطرق أحد الخبراء المعروفين بدرجة جيدة في نزع السلاح والانتشار النووي لما أبلغ عنه من تفجير لجهاز نووي في عام ١٩٨٩ ، تورطت فيه جنوب افريقيا واسرائيل . ولدى استعراض التقارير المتعلقة بالتعاون العسكري والنووي بين البلدين ، أشار المؤلف الى تصريحات كانت قد صدرت منذ عهد قريب عن المهندس التقني النووي الاسرائيلي ، السيد موردخاي فانونو ، الذي كشف عن معلومات تتعلق بزيارات قام بها علماء نوويون من جنوب افريقيا الى مركز ديمونه للأبحاث النووية في اسرائيل . وقد حكم على السيد فانونو بالسجن لمدة ١٨ سنة في اسرائيل للكشف عن معلومات عن البرامج النووية العسكرية الاسرائيلية(٨) .

١٤ - ووفقا لما جاء في الكتاب الآخر ، وعنوانه "عن طريق الخداع" ، زعم السيد فانونو أن اسرائيل ساعدت جنوب افريقيا في تفجير جهاز نووي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وأكد السيد فانونو ، الذي كان يعمل في مؤسسة ديمونه ، أنه ليس سرا كون اسرائيل ساعدت جنوب افريقيا في تطوير برنامجها النووي . وذكر مؤلف الكتاب أن اسرائيل "زودت جنوب افريقيا بمعظم معداتها العسكرية ، وقامت بتدريب وحداتها الخاصة ، وتعاونت معها تعاونا وثيقا لسنوات"(٩) . وأشير الى أن هذين البلدين يعتبران أنهما بحاجة الى آلة الدمار التام وهما على استعداد لاستخدامها .

١٥ - وكشف مسؤول في وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة عن كون حكومة الرئيس جورج بوش ظلت تحث كل موظف اسرائيلي أقدم يقوم بزيارة واشنطن العاصمة على وقف التعاون مع جنوب افريقيا فيما يتعلق باستحداث قذيفة تسيارية متوسطة المدى . وقد جاء على لسان أحد موظفي الوكالة المذكورة أعلاه ، في تصريح أدلى به لوكالة 'رويتر' يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٠(١٠) ، "أنه لا يوجد ما يدل على أن

(الاسرائيليين) قد اتخذوا أية خطوات للاستجابة لاهتماماتنا بشأن ذلك التعاون ، ولذلك لايزال مسألة مفتوحة" .

١٦ - وصرح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في الولايات المتحدة بأنه لا يوجد أي شك في كون مقذوفة كانت قد اطلقت للتجريب في جنوب افريقيا في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، يمكن تتبعها الى اسرائيل : "الشيء الواضح بدرجة مقنعة من البيّنة الظرفية هو انه أيا كان ما أطلق من جنوب افريقيا يمكن تتبع مصدره ، بصورة ما ، الى اسرائيل ، سواء عن طريق التعاون التكنولوجي أي التزويد بالمركبات ، أو تسليم مركبة بكاملها"(١١) .

١٧ - وأصدر مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة بلاغا صحفيا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، كشف فيه عن وثائق تم استلامها من وكالة الاستخبارات المركزية بموجب قانون حرية الاعلام تتعلق بالبرنامج النووي لجنوب افريقيا ، بما في ذلك انتاج الاسلحة النووية . وجاء في البلاغ الصحفي أن "الوثائق تؤكد أيضا ان اسرائيل تعاونت مع جنوب افريقيا فيما يتعلق بالبحوث النووية منذ أواخر عقد السبعينات ... وأن (ال) اسرائيليين لم يكتفوا بالاشتراك في بعض أنشطة البحوث النووية لجنوب افريقيا خلال السنوات القليلة الماضية ، وإنما قاموا أيضا بعرض ونقل مختلف صنوف تكنولوجيا الاسلحة غير النووية المتطورة الى جنوب افريقيا"(١٢) .

١٨ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، جاء في صحيفة "واشنطن بوست" ، لدى التعليق على هذه المسألة ، أن الوثائق المذكورة آنفا احتوت على تفاصيل بشأن برنامج الاسلحة النووية لجنوب افريقيا وأضفت مصداقية على ما جاء في الصحف من تقارير عن تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في مسائل الأسلحة النووية(١٣) . وظهرت هذه المسألة في عام ١٩٧٩ ، نتيجة كشف ما اشتبه في أنه تفجير نووي . وبالرغم من الجهود التي بذلت لإخفاء اشتراك اسرائيل وجنوب افريقيا في ذلك المشروع ، فإن المعلومات التي كشفت الآن تؤكد ذلك .

١٩ - ووفقا لما جاء في برنامج اخباري لشبكة NBC ، صرحت مصادر في وزارة الدفاع بالولايات المتحدة بأن اسرائيل لديها مستودع فيه ٣٠٠ رأس حربي نووي وأنها قد دخلت في عداد الدول التي لديها أسلحة نووية بعيدة المدى ، بعد أن أنجزت أول عملية إطلاق فضائي في عام ١٩٨٨ . وفيما يتعلق بالمزايا التي تعود على اسرائيل من تورطها مع جنوب افريقيا ، فقد قيل إن اسرائيل ستحصل على توريدات مستمرة من اليورانيوم المغنى وعلى موقع معزول للتجريب بعيد المدى لقذائفها المتطورة . كما ستحصل على

مصادر تمويل من جنوب افريقيا لبرامج اسلحتها الاكثر تطورا . وخلال البرنامج الاخباري ، أضيف أن اشتراك اسرائيل مع جنوب افريقيا في الاسلحة التقليدية ظل أمرا قائما لعقدين وأنه يشمل كل شيء من الاسلحة الصغيرة الى المقاتلات النفاثة(١٤) .

٢٠ - وثمة جانب كبير من جوانب التعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية هو تصدير الحاسبات الالكترونية من اسرائيل الى جنوب افريقيا نتيجة اشتراكهما في البحث والاستحداث في الميدان العسكري . بمصارف جنوب افريقيا وصناعاتها لها استثمارات في "صناعات كور (Koor Industries) ، وهي الشركة الاسرائيلية التي تقوم بإنتاج المعدات والحاسبات الالكترونية ، ولها أيضا استثمارات في جنوب افريقيا . وكقاعدة عامة يقوم بعض الاختصاصيين الاسرائيليين في برامج الحاسبات الالكترونية بالعمل كمتعاقدين مع شركة "انفوبلان" (Infoplan) ، وهي فرع من شركة الاسلحة المسماة "ارمزسكور" (ARMSCOR) . وحسب التقديرات كان يوجد في جنوب افريقيا ، بحلول الربع الاخير من عام ١٩٨٩ ، ما لا يقل عن ١٠٠ خبير اسرائيلي من خبراء الحاسبات الالكترونية(١٥) .

٢١ - وأشير في تقارير سابقة أصدرتها اللجنة الخاصة عن مسألة التعاون هذه الى أن اسرائيل استخدمت كقناة لإيصال الاسلحة الى جنوب افريقيا . فقد ذكر في شباط/فبراير ١٩٩٠ أنه بيعت الى اسرائيل ماكينات فرنسية من طراز "سنيكما اتار" (Snecma Atar) ، لربما لاستخدامها من قبل القوات الجوية لجنوب افريقيا . ووفقا للتقرير ذاته ، ذكر أن حكومة فرنسا قامت بإجراء تحقيق في هذه المسألة(١٦) .

٢٢ - وذكر أن مكتب المحاسبات العامة في الولايات المتحدة كان يقوم بالتحقيق مع شركتين اسرائيليتين لتورطهما في نقل أسلحة وتكنولوجيا الى جنوب افريقيا بطريقة غير مشروعة . وانصب التحقيق على ما إذا كانت هاتان الشركتان قد قامتا ، فعلا ، بنقل تكنولوجيا عسكرية من الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا أم لا . وكانت ثمة مسألة ذات صلة قيد التحقيق هي تنفيذ الاحكام المنصوص عليها في قوانين الولايات المتحدة ضد الشركات المتورطة في انتهاكات لحظر الاسلحة(١٧) .

ثالثا - التعاون الاقتصادي

٢٣ - أشير في التقارير السابقة للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الى أن أرقام التجارة الرسمية بين اسرائيل وجنوب افريقيا لا تعكس على وجه الدقة حجم التجارة بينهما لأن هذه الارقام تستبعد الماس والذهب ، اللذين يُسوَّقان عن طريق لندن وزيورخ ، أو الاسلحة ، التي لا تنشر أرقامها . وتعتبر اسرائيل إحدى المراكز

الرئيسية في العالم لصقل وتنقية ماس جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بتجارة الاسلحة ، تعتبر اسرائيل شريكا تجاريا رئيسيا لجنوب افريقيا ، حسبما ذكر سابقا . وأبلغ أن الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية تعتبران بندا جوهريا في التجارة الثنائية بين البلدين ، ولم يفصح أبدا عن هذا البند ولكن من المعتقد أنه يشكل ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون دولار لصالح اسرائيل .

٣٤ - وذكر أن سفير جنوب افريقيا لدى اسرائيل صرح بأن التجارة بين البلدين قد زادت بما نسبته ٣ في المائة فبلغ حجمها ٣٣٩ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ، حيث بلغ حجم صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل ٣٠٩ مليون دولار . ووفقا لما جاء على لسان السفير ، فإن اسرائيل حريصة على تشجيع الصادرات لسد الثغرة الموجودة في صالح جنوب افريقيا . وذكر السفير كذلك أن منتجات القيمة المضافة في ميدان التكنولوجيا الرفيعة تشكل جزءا كبيرا من صادرات اسرائيل الى جنوب افريقيا . وأضاف أن السلطات الاسرائيلية تنظر في الطرق الكفيلة بتذليل بعض العقبات غير الجمركية التي تقف أمام واردات جنوب افريقيا الى اسرائيل(١٩) .

٣٥ - وبالرغم مما ذهبت اليه حكومة اسرائيل من قول مؤداه إنها تلتزم بقرارها الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ والذي يقضي بخفض تجارتها مع جنوب افريقيا ، فإن العلاقات التجارية بين البلدين تشهد تحسنا . فقد ذكر أنه في حزيران/يونيه ١٩٩٠ زار اسرائيل وفد من جنوب افريقيا قوامه ١٠ أعضاء للتباحث بشأن التجارة بين البلدين . وأشير الى أن الغرض من هذا الاجتماع هو اعادة التفاوض بشأن الاتفاق التجاري الرئيسي الذي أُبرم بين البلدين في عام ١٩٧٦ . وحيث ان ذلك الاتفاق ينطوي على الاتجار بمنتجات لأغراض مدنية وعسكرية ، فقد القت زيارة هذا الوفد ظلال الشك على تعهد اسرائيل في عام ١٩٨٧ بعدم توقيع اتفاقات عسكرية جديدة . وكان قد نص في اتفاق عام ١٩٧٦ على أن يجرى استعراض لهذا الاتفاق مرة كل سنتين . وفي عام ١٩٨٨ ، قام وفد من اسرائيل بزيارة جنوب افريقيا ، وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ رد وفد من جنوب افريقيا بالمعاملة بالمثل . وبالاضافة الى التجارة العسكرية ، تناولت المباحثات أيضا الاستثمار ، وحقوق صيد الاسماك ، ومسائل اخرى . وفي ختام الاجتماع ، اتفق على اجراء محادثات اخرى(٢٠) .

رابعا - النتائج والتوصيات

٣٦ - ترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أنه بالرغم من تصريحات اسرائيل المتكررة بأن علاقاتها مع جنوب افريقيا قد قلصت ، فإن التقارير لا تزال تشير الى التعاون الجاري ، لا سيما في الميدانين العسكري والنووي .

٣٧ - ولذلك ، تشعر اللجنة الخاصة ببالغ القلق لكون اسرائيل لم تكشف حتى الآن عن اتفاقاتها وترتيباتها السرية القائمة مع جنوب افريقيا فيما يتعلق بتوريد الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية ولكون جميع هذه الاتفاقات والترتيبات لم تنفذ بعد . وترى اللجنة الخاصة أن تزويد اسرائيل لجنوب افريقيا بتكنولوجيا الاسلحة والمعدات العسكرية ، لا سيما التقارير المتواترة عن تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في تطوير تكنولوجيا القذائف فيها ، بما ينطوي عليه ذلك من آثار نووية ، يشكل خطرا كبيرا للغاية على السلم والامن الدوليين ، ويعرّض ، بصفة خاصة ، امن الدول الافريقية للخطر . كذلك فإن اللجنة الخاصة تشعر بالقلق إزاء ازدياد العلاقات التجارية بين البلدين ، مما يناقض مزاعم اسرائيل .

٣٨ - لذلك توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تطلب الى اسرائيل أن توقف فورا تعاونها مع جنوب افريقيا ، لا سيما في الميدانين العسكري والنووي ، وأن تأذن للجنة الخاصة بأن تواصل رصد العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وبأن تقدم تقارير عن ذلك حسب الاقتضاء .

الحواشي

(١) A/AC.115/L.667 ، ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(٢) للاطلاع على النص الكامل لرد حكومة اسرائيل ، انظر الوثيقة A/45/637 .

(٣) The Washington Post ، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(٤) (Newsweek) ، (نيويورك) ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

(٥) البرنامج الإخباري لشبكة NBC بالولايات المتحدة ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(٦) (The New York Times) ، ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(٧) (The Star) ، (جوهانسبرغ) ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

الحواشي (تابع)

(٨) Frank Barnaby, The Invisible Bomb : The Nuclear Arms Race in the Middle East ، IB. Tauris & Cp. Ltd. (London) ، ١٩٨٩ ، الصفحات ١٦ - ٢١ .

(٩) Victor Ostrovsky and Claire Hay, By Way of Deception, St. Martin's Press (New York), 1990, pp. 150-151 .

(١٠) (Israeli Foreign Affairs) (Sacramento), June 1990 .

(١١) (The Citizen) ، (جوهانسبرغ) ، ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٢) National Resources Defense Council (واشنطن العاصمة) ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٣) The Washington Post ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٤) البرنامج الإخباري لشبكة NBC بالولايات المتحدة ، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ .

(١٥) Holland Committee on Southern Africa, Gert Slob, Computerizing Apartheid : Export of Computer Hardware to South Africa ، (امستردام) ، أيار/مايو ١٩٩٠ ، الصفحات ٥٠ - ٥٢ .

(١٦) Anti - Apartheid News ، (لندن) ، شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(١٧) The Washington Jewish Week ، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ .

(١٨) Southscan ، (لندن) ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(١٩) Business Day ، (جوهانسبرغ) ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

(٢٠) Southscan ، (لندن) ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
ISSN 0255-1896

01550
GA/OR/45, Suppl. 22

02254—February 1991—400